

البرج والعرف

من النواحي الشرعية والقانونية والاجتماعية

تأليف

سماير محمد حلمي الشريف

القاضي

بمحكمة الزقازيق الابتدائية

الطبعة الأولى

توزيع

المكتبة القانونية

باب الخلق — القاهرة ت ٩٠٧٢١٤

البرج والعرف

من النواحي الشرعية والقانونية والاجتماعية

تأليف

حاج محمد بن محمد الشريف

القاضي

بمحكمة الزقازيق الابتدائية

الطبعة الأولى

توزيع

المكتبة القانونية

باب الخلق - القاهرة ت ١٠٧٢١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

**« وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض
اعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين
عن الناس والله يحب المحسنين والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا
أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم
يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون »**

صدق الله العظيم

الآيات ١٣٣ – ١٣٥ من سورة آل عمران

مقدمة

خير بداية دائماً هي البدء بحمد الله جلّت قدرته على سابغ فضله ونعمته وفائض احسانه ورعايته عليه عز وجل اعتمادنا وبه سبحانه وتعالى اعتزازنا والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الانسانية كلها ونور الابصار وضيائها وعافية الابدان وشفائها وحبيب القلوب ودوائها الشفيغ المبعوث رحمة للعالمين . وبعد فان اخطر العقود التي عرفت البشرية منذ عرفت العلاقات بين جميع الكائنات هو عقد الزواج الامر الذى جعل هذا العقد يحاط منذ نشأته بالقدسية والاجلال والتقدير وذلك للآثار الجليلة التى تترتب على هذا العقد ولضرورته للنفس البشرية التى تترنو دائماً الى التزاوج والتواصل وصدق سبحانه وتعالى حيث قال فى كتابه العزيز « ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .

ولذلك ضمت المكتبة القانونية وايضا المكتبة الاسلامية الغدير من المراجع القيمة والقيمة فى هذا الصدد والتي تناولت وبأسهاب عقد الزواج من النواحي الشرعية والقانونية والاجتماعية وخاصة بعد صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ الذى الغى بعد ذلك بالحكم الصادر من المحكمة الدستورية وحل محله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المعدل للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بتقرير بعض احكام الاحوال الشخصية، وهذا القانون الجديد قد عدل وغير كثير من المراكز داخل نطاق وحدود الاسرة المصرية المسلمة وذلك بأن وضع الرجل فى المركز الضعيف فى العلاقة الزوجية ومنح كثيرا من المزايا للمرأة المسلمة مما جعل الخلافات الزوجية تستقر وتستند الامر الذى زادت معه نسب الطلاق .

ولم يكن ازدياد نسبة حالات الطلاق هو الاثر الوحيد الذى ترتب على صدور القانون الجديد للاحوال الشخصية بل ايضا ضعفت نسبة الاقبال على الزواج فى الفترات الاخيرة واتجه البعض الى

الزواج العرفي وذلك للتهرب من القيود التي تم فرضها على المتزوج الرسمي .

ولاشك ان موضوع « الزواج العرفي » يعد من اخطر موضوعات الاسرة والزواج على الاطلاق في الوقت الحاضر وخاصة ان تلك الظاهرة قد ازدادت وانتشرت في الآونة الاخيرة الامر الذي تحتاج معه الى دراسات مكثفة في هذا الشأن .

ولذلك فلقد تناولنا موضوع الزواج العرفي ليس فقط من النواحي الشرعية او القانونية بل ايضا امتد البحث الى النواحي الاجتماعية حيث نصل في الختام الى التقييم الصحيح لهذا الزواج السري ولعل الصعوبة البالغة التي واجهتنا في هذا الصدد النادرة التامة للمراجع التي عالجت من قبل هذا الموضوع ولعل هذا المؤلف يعتبر هو المؤلف الاول من نوعه والمؤلف الوحيد ايضا الذي يتناول هذا الموضوع الخطير من نواحيه الشرعية والقانونية والاجتماعية .

وبعد ... فهذا الكتاب ان هو الا ثمرة جهد متواضع وليس لنا ادنى رجاء بعد ذلك سوى أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوع الزواج العرفي فان كنا أصبنا فمن الله وان اخفقنا فمن انفسنا .

والله ولي التوفيق .

حامد الشريف

فصل تمهيدى

عوامل انتشار الزواج العرفى :

لعل السؤال الذي يدور بذهن الجميع عن ماهية الاسباب والعوامل والدوافع التى تدعو الرجل أو المرأة الى الزواج عرفياً على الرغم من أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى نصت فى الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ منها على أنه « لاتسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ » .. هذا السؤال لم يجد له الباحثون الاجابة الشافية التى تمكنهم من بسط سلطانهم على هذا الموضوع الخطير .

ومما لاثب فيه أن السبب فى ذلك أن الاجابة على هذا التساؤل تستلزم الكثير من البحوث والتجارب والاحصائيات الدقيقة من حالات الزواج العرفى فى مصر .. ولكن لعل الصعوبة البالغة التى تواجه الباحثين هى ان كثيرا من حالات الزواج العرفى تكون غير علنية الأمر الذى جعل البعض يطلق عليه اسم (الزواج السرى) .

ولقد شرع الله سبحانه وتعالى الزواج بغية تحقيق عدة أغراض يغلها سبحانه وتعالى وبغية المحافظة على النوع الانسانى من الانقراض والاضمحلال ولسلامة المجتمع من الانحلال الخلقى وللمحافظة على الأنساب . ولتكوين الاسرة القوية والتعاون فى تربية الاولاد وايضا لسلامة المجتمع من الأمراض بالاضافة الى أهم الأغراض التى شرع من اجلها الزواج وهو السكن الروحى والنفسى للزوجين بالاضافة الى تأجيح عاطفة الابوة وعاطفة الأمومة وهما أرقى ما تسمو اليه العلاقات الزوجية الصالحة .

ولقد حث الاسلام على الزواج لتحقيق الأغراض السامية ورغب

فيه وحض على قيام العلاقات الزوجية في المجتمعات بالصورة المثلى . .
وفي هذا يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز « فأنكحوا ما طاب لكم
من النساء المثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » (١) .
وايضا « وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم ان
يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله » (٢) كما ان الرسول عليه الصلاة
والسلام قد شجع في الاحاديث الشريفة على الزواج . . . فهاهو
صلوات الله عليه وسلامه يقول مخاطبا الشباب « يا معشر الشباب من
استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فان له وجاء » (٣) كما قال « الدنيا متاع وخير
متاعها المرأة الصالحة » (٤) كما قال ايضا « أربع من سنن المرسلين
الحسنة والتعطر والسواك والنكاح » (٥) وايضا « تناكحوا تناسلوا
تكثرُوا فاني مباه بكم الأمم » (٦) .

وهكذا نجد ان الاسلام لم يأل جهدا في سبيل الترغيب في الزواج
والحث عليه وذلك لأن الزواج اللبنة الأولى وهو الخلية الأولى في أى
مجتمع فإذا صلحت الأسرة صلح بالتالى المجتمع وإذا صلح الافراد
كان المجموع ايضا صالحا واثمرت النتائج في الأمة التى يقوم اساسها
وهو الأسرة على دعائم صلبة واركان قوية وأسس متينة من المحبة
والتراحم والمودة . .

بـ بيد أنه في الفترات الاخيرة وازاء الاحوال المادية الصعبة التى
يمر بها الكثير من الشباب ^(٧) بالاضافة الى التدخل التشريعى المتلاحق
لقوانين الاحوال الشخصية * هذا التدخل التشريعى الذى وضع العديد

(١) سورة النساء — الآية ٣١ .

(٢) سورة النور — الآية ٣٢ .

(٣) رواه الجماعة .

(٤) رواه مسلم وابن ماجه والنسائي .

(٥) رواه الترمذى .

(٦) رواه عبد الرزاق والبيهقى .

من القيود على الزواج تلك القيود التي تمثلت في حق الزوجة في طلب الطلاق في الحالة التي يتزوج عليها زوجها لذلك للضرر الواقع عليهما اثر هذا الزواج الثانى وايضا حق الزوجة الثانية في طلب الطلاق في حالة ما اذا كانت لم تعلم بان زوجها متزوج من قبل بالاضافة الى ان القانون قد اوجب على الزوج ان يقوم باعلان واطار زوجته بالزواج الثانى واذا اصفنا الى ما تقدم ان القانون قد اعطى للمطلقة الحاضنة ان تستقل بمسكن الزوجية هي وطفلها ونحن نعلم كيف يدبر الزوج المسكن في هذا العصر لادركنا تماما لماذا يبتعد الشباب في الوقت الحاضر عن الزواج .

ومن ثم فان القانون في حد ذاته وبمفوضه التي قيدت الزواج يقف عقبة امام اتمام حالات كثيرة من حالات الزواج ، وليس هذا فقط بل ان للزواج في الوقت الحالى العديد من العقبات الاخرى التي لا تشجع الشباب على الاقدام عليه وتلك العقبات هي الغلاء في المهور والمبالغة في تكاليف الزواج بالاضافة الى عائق الدراسة ومحاولة الارواء العريزى غير المشروع وايضا قلة الاجور وانتشار البطالة وغلاء المعيشة وعدم توافر المسكن اللائم بالاضافة الى تدخل النساء في كثير من المجالات وترك تلك المجالات لهم واذا اصفنا الى كل ما تقدم ضعف الوازع (١) الدينى لادركنا تماما أن الزواج يقف بمفرده وتتقف أمامه جميع العقبات تحاول النيل منه لعدم قيامه أو عدم اتمامه الامر الذى جعل الشباب لا يقدمون على الزواج في الوقت الحاضر لعدم توافر الامكانيات المادية والنفسية والاجتماعية اللازمة له .

وكل هذه العوامل التي تعتبر عقبات في سبيل الزواج هي نفسها العوامل الاساسية التي جعلت الشباب يهرب من الزواج الرسمي أو الزواج الموثق الى ما سمي « بالزواج العرفي » الذى يتحلل فيه الزوج

(١) عقبات الزواج وطرق معالجتها — للأستاذ / عبد الله ناصح
عنوان — الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٣ .

من الكثير من القيود وذلك في الوقت الذي يعصم فيه نفسه من الخطأ ويعصم نفسه من مباشرة علاقات غير مشروعة •

كما أنه توجد العديد من الدوافع في بعض الحالات التي تجعل البعض يقدم على هذا الزواج مثل المكانة الادبية العالية للزوج وخاصة اذا ما كان متزوج من قبل ويبنى الاقتران بمن هي دونه في المستوى الاجتماعي وتكثر تلك الحالات وتتمثل في زواج الطبيب من الممرضة وزواج المدير من السكرتيرة وزواج السيد ايضاً من الخادمة وغيرها من الزوجات التي قد تثمر في النهاية عن مولد طفل ينشأ تحت ستار هذا الزواج السري • ومن الاسباب الاخرى ان الزوج يريد التزوج بأخرى ولا يبنى ان يترك زوجته الاولى للحفاظ عليها وعلى اولاده والمحافظة على مشاعر الابناء وتمكينه من رعاية الابناء وصونه لهم •

اضف الى ما تقدم انه توجد العديد من الضرورات المادية التي تجعل البعض يقدم على الزواج العرفي مثل حالات عدم الرغبة في التنازل عن المعاش للزوج أو الزوجة التي توفي زوجها ولها ولد منه يرعاها فلا تتزوج بعد زوجها الا عرفياً وذلك ابتغاء هدف واحد هو محاولة اعفاء الابن من الدخول في الخدمة العسكرية باعتباره الوحيد وعائلها الذي يقوم بتصريف شئونها وتدبير احتياجاتها •

وتغد مشكلة العدل بين الزوجات من اعقد المشاكل التي تواجه الزوج سواء كان الزواج الثاني رسمياً أم عرفياً • وان كان الزواج العرفي لا يرتب نفس الالتزامات على كاهل الزوج الا أن مشكلته الاساسية تكمن في سريته وفي الآثار المدمرة على حياة الزوج اذا ما اكتشف الزواج الثاني ، ولذلك حث الاسلام على العدل بين الزوجات حيث قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (١) كما قال سبحانه وتعالى «اعدلوا هو أقرب للتقوى» (٢) ولذلك فسواء كان الزواج رسمياً بأكثر من واحدة أم عرفياً فإنه يجب

(١) سورة النمل — الآية ٩٠ •

(٢) سورة المائدة — الآية ٨ •

على الزوج ان يعدل بين زوجاته وان كانت الزوجة العرفية تعتبر متنازلة برضاها عن العديد من الحقوق .

كيفية الحد من انتشار الزواج العرفي :

ذهبت كثير من الآراء الى أن انتشار ظاهر الزواج العرفي في الآونة الأخيرة يجب أن تواجه بالكثير من الإجراءات ومنها تقوية الوازع الديني لدى الشباب وتنمية التربية الدينية في عقولهم وذلك لاضفاء السكينة والمودة بين الجميع . . وللقضاء على الآثار المدمرة على حياة الزوج أو الزوجة اشترط البعض وجود ضوابط مادية عند انشاء الزواج العرفي مثل ايجاد غرامة ضخمة يدفعها المتزوج عرفيا لزوجته الاولى التي تضار من هذا الزواج (١) . ورأى البعض الآخر تعديل القانون بمنع ابرام عقود الزواج العرفي بين المواطنين والنص على بطلان هذا العقد وعدم الاعتراف بأي آثار قانونية له (٢) .

ولكن الحقيقة ان الرأي الاول والخاص بفرض غرامة على الزوج يدفعها للزوجة الاولى هي بمثابة قيد على الزوج وكما سبق وأن ذكرنا فان اهم اسباب الزواج العرفي وانتشاره تلك القيود التي فرضت على الزواج وبذلك فهذا الرأي يخيف قيدا جديدا الى القيود السابقة ونحن لا ننتفق على هذا الرأي .

أما الرأي الآخر الذي ينادى بالغاء الزواج العرفي فلاشك ان ذلك مخالف للشريعة الاسلامية لأن احدا من الفقهاء أو الشراح لم يقل ببطلانه مثلما ينادى هذا الرأي . اما القول بعدم الاعتراف بآثاره فهو فعلا لايعتد بآثاره عند الانكار فيما عدا دعوى النسب (٣) .

(١) رأى الدكتور الأحمدي أبو النور - وزير الأوقاف - في جريدة الأهرام ١٩٨٥/١١/١ .

(٢) رأى الأستاذ / اشرف مصطفى كمال - وكيل أول نيابة القاهرة للأحوال الشخصية - جريدة الأهرام ١٩٨٥/١١/١ .

(٣) انظر الفصل الخاص بآثار الزواج العرفي .

ولاشك ان البت في أمر اعفائه أو الحد منه أو اطلاقه أو تقييده من اعقد المشاكل حقيقة وذلك لان منع الزواج العرفي سيدخل الافراد في علاقات غير مشروعة دائما ولا يكون من سبيل امام الافراد سوى العلاقات غير الشرعية طالما لم يقدرُوا على الزواج الرسمي ولا العرفي. وذلك لان المزيد من القيود على الزواج الرسمي اوضحت انها تساوى المزيد من حالات الزواج العرفي كما ان المزيد من انقيود على الزواج العرفي سوف تساوى بالتأكيد المزيد من حالات الانحلال الخلقى ولذلك فمما لاشك فيه أن الابقاء على الزواج العرفي يكون اهون الضررين و اخف من الغاؤه وذلك لان الاضرار في حالة الغاؤه تفوق كثيرا اضرار الابقاء عليه كما ان الغاؤه لا يتفق مع الشريعة الاسلامية على الاطلاق كما أن محاولة الغاؤه تعتبر بمثابة اعتراف رسمي به (١) .

وبعد تلك المعالجة السريعة لظاهرة الزواج العرفي وعوامل انتشارها ومحاولات الحد من ازديادها فاننا نعرض للقواعد الشرعية والقانونية للزواج العرفي ونبدأ ذلك ببيان تعريف الزواج العرفي ثم شروطه وآثاره وذلك في الباب الاول اما الباب الثانى فنتناول مشكلة اثبات الزواج العرفي وفي الباب الثالث نوضح مشكلة اثبات النسب في الزواج العرفي طبقا لاحكام النقض ، اما الباب الرابع فنعرض فيه لبعض أنواع الزواج وهو زواج الهبة وزواج المحلل والزواج المؤقت ثم نلحق الكتاب بأهم التشريعات المتعلقة بالموضوع .

(١) انظر المشكلات العملية في قانون الأحوال الشخصية - للأستاذ اشرف مصطفى كمال - وكيل اول نيابة القاهرة للأحوال الشخصية الجزء الأول .

الباب الأول

تعريف الزواج العرفي وشروطه واثاره

ويتحوى هذا الباب على أربعة فصول على النحو التالى :

• الفصل الاول : تعريف الزواج •

• الفصل الثانى : شروط انعقاد الزواج العرفى •

• الفصل الثالث : شروط صحة الزواج العرفى •

• الفصل الرابع : آثار الزواج العرفى •

الفصل الأول

تعريف الزواج

اجتمعت آراء الفقهاء على تعريف الزواج بأنه « عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدین بالآخر على الوجه المشروع » .
وأهم أغراض الزواج من التعريف السابق هو امتلاك المتعة المتبادلة بين العاقدین وذلك بالطريق الشرعى وبالاسلوب القويم الخلال وفى ذلك يقول سبحانه وتعالى « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » .

وكما سبق القول فى مقدمة هذا الكتاب فان الشريعة الاسلامية قد حضت على الزواج والاكثار منه وذلك للأغراض النفسية والاجتماعية التى يحققها الزواج وللأهداف السامية التى يرمى اليها ولذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن من سننتنا النكاح » وذلك لان الزواج رابطة مقدسة وعلاقة روحية ونفسية فى الأساس ترقى بالانسان وتسمو به فوق الغرائز الحيوانية وهو عماد الاسرة التى يقوم عليها النوع الانسانى . ومن هنا كانت الحاجة ملحة الى التراجع بين الجنسين لى يندمج الطرفان فى علاقة انسانية مشروعة مصداقا لقوله تعالى « هن لباس لكم وانتم لباس لهن » .

وبالنظر الى التعريف السابق للزواج نجد انه لم يفرق بين ما اذا كان الزواج موثقا أو غير موثق رسميا أو عرفيا مكتوبا أو غير مكتوب فتلك ليست فروق فى تعريف الزواج . . لان الفقهاء قد اتفقوا على انه لا فرق فى التعريف بين الزواج العرفى والزواج الموثق وخاصة من النواحي الشرعية وذلك لان الزواج هو عقد رضائى وليس من العقود الشكلية التى يستلزم لها التوثيق ، فالتوثيق غير لازم لشرعية الزواج أو لصحته أو لنفاذه أو للزومه كما سوف نوضح بالتفصيل ، والقانون لم يشترط لصحة الزواج سوى الاشهاد والاشهار فقط ولكن لم يستلزم التوثيق لذلك بل اشترط التوثيق لحالة واحدة فقط هى لسماع الدعوى فى حالة الإنكار فقط اما فى حالة الاقرار به فلا يشترط ايضا التوثيق وسوف نوضح ذلك تفصيلا فى الابواب التالية .

الفصل الثاني

شروط انعقاد الزواج العرفي

ان الشروط العامة التي وضعها الفقهاء لانعقاد صحة ونفاذ ولزوم الزواج هي ذاتها الشروط اللازمة لصحة وانعقاد الزواج العرفي وذلك لاننا كما سبق وان ذكرنا لا فرق من الناحية الشرعية بين الزواج العرفي والزواج الموثق طالما كانت الشروط الشرعية متوافرة في أي منهما .

وشروط انعقاد الزواج العرفي :

ويشترط لكي يكون الزواج العرفي صحيحا من حيث الانعقاد أن تتوافر فيه الشروط العامة الأساسية اللازمة لانعقاد أي عقد من العقود وتلك الشروط تتمثل في توافر الايجاب والقبول الصحيحين للازمين لأي عقد من العقود .

ويشترط في الايجاب والقبول للازمين لانعقاد العقد توافر الشروط الآتية :

١ - ان يكون كل من العاقدتين مميزا : فلا يكون ايا منهما فاقد الاهلية مثل الصغير غير المميز أو المجنون أو المعتوه غير المميز . اما ناقص الاهلية فان عقده الزواج بالنيابة عن غيره صحيح اما عقده لنفسه فموقوف على اجازة من يملك الاجازة .

٢ - اتحاد مجلس الايجاب والقبول .

٣ - عدم رجوع الموجب عن الايجاب قبل القبول .

٤ - موافقة القبول للايجاب .

٥ - الا يسدر عن العاقد الثاني بعد الايجاب ما يدل على الاعراض .

الفاظ الايجاب والقبول :

ينعقد الزواج باتفاق الفقهاء بلفظ النكاح كما ينعقد بلفظ الزواج وفيما عدا ذلك فلقد اختلف الفقهاء وذلك على النحو التالى :

١ — اذا كانت لغة احد الزوجين غير العربية أو لغة كلاهما فان الزواج ينعقد بغير اللغة العربية .

٢ — يجوز العقد بالاشارة المفهمة لمعنى الزواج اذا كان أحد الطرفين لا يستطيع الكلام ولا يعرف الكتابة .

٣ — يصح الايجاب والقبول بالمكاتبة أو بالرسول اذا لم يكن العاقدان فى مكان واحد . ويشترط ان يكون الايجاب بالقبول على ان يكون ذلك بحضور شهود يعلمون مضمون الكتاب ويشهدون على الايجاب بأن تقول الزوجة مثلا « زوجت نفسى منه أو قبلت » (١) .

(١) فكرنا شروط الاتعقاد باختصار شديد ، وللتفصيل يراجع فى هذا الصدد المراجع الأساسية المشار إليها بنهاية الكتاب .

الفصل الثالث

شروط صحة الزواج العرفي

كما سبق ان ذكرنا فان الشروط العامة للزواج عموما لم تستلزم ان يكون عقد الزواج مكتوبا أو غير مكتوب أو موثقا أو غير موثق أو عرفيا أو غير ذلك فبتلك الشروط واجدة في أى عقد زواج •

وشروط صحة الزواج هي :

١ - أن تكون المرأة مخلا للزواج •

٢ - الشهاده على الزواج •

وتتناول بايجاز هذين الشرطين •

اولا : محليه المرأة للزواج :

يشترط الا تكون المرأة التى يعقد عليها الزواج محرمة على الرجل بل تكون من غير المحرمات عليه سواء كان سبب التحريم على سبيل التأييد أم على سبيل التأييد ، ومن ثم فانه لكى تكون الزوجية صحيحة ويكون العقد صحيحا يجب في المرأة الا تكون من المحرمات على الوجه الآتى :

١٦٧ - المحرمات على سبيل التأييد :

(أ) المحرمات بسبب القرابة •

١ - أصول الشخص من النساء وان علون (الاموالجدقمن الاب أو الام) •

٢ - فروع الشخص من النساء (بناته وبنات اولاده وان نزلن) •

٣ — فروع الابوين (الأخوات لابوين أو لاب أو لام وفروعهم وان نزلن) •

٤ — فروع الاجداد وفروع الجدات (البجمات والخالات •• أما بناتهم وبنات الأخوال يجوز) •

(ب) المحرمات بسبب المصاهرة :

١ — من كانت زوجة لاصل الشخص مهما علا هذا الأصل •

٢ — من كانت زوجة لفرع الشخص •

٣ — أصول من كانت زوجة للشخص وان علون •

٤ — فروع من كانت زوجة للشخص •

(ب) الحرمت على سبيل التأقيت :

١ — الجمع بين المحارم •

٢ — حرمة المطلقة ثلاثا على مطلقها حتى تزوج غيره ويدخل بها ثم يطلقها وتنتهي عدتها •

٣ — حرمة التزوج بخامسة لمن عنده اربع زوجات في عصمته •

٤ — حرمة تزوج الامة على الحرة •

٥ — حرمة تزوج زوجة الغير والمعتدة من الغير •

٦ — حرمة تزوج الملاعنة من الذي لاعنها •

٧ — تحريم تزوج من لا تدين بدين سماوى •

(ثانيا) الشهادة على الزواج :

لا يفتد بالزواج الا اذا كان مشهودا عليه • وذلك لأن فرق ما بين الحلال والحرام هو الاعلان والغاية من الشهود هو الاعلان بين الناس على تواجد الزواج •

ويعتبر موضوع الشهادة على الزواج في موضوع الزواج العرفي

هو الفيصل بين صحة هذا الزواج أو بطلانه ، وبالقالي فان العقد اذا خلا من الشهود والاشهاد عليه يكون باطلان ويكون الزواج السرى في هذا الحالة ليس زواجا على الاطلاق بل انه ينحدر ويصبح زنا فعلا . ومن ثم اشترط القانون أن يكون لعقد الزواج الشهود الذين يعلمون به وترغيبا في الاعلان على الزواج والاعلان به للكافة قال رسول الله صلى الله وسلم « اعلنوا النكاح ولو بالدف » وذلك حتى يتسنى للكثير من الناس العلم ومعرفة ذلك الزواج كما أن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قد قال « لا يجوز نكاح السر حتى يعلن ويشهد عليه » . وفي الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولى وشاهدا عدل » ولذلك فانه يفضل اقامة الولائم والعرس بين الناس حتى يعلم به الكافة .

ويرى استاذنا الدكتور زكريا البرى في كتاب شرح أحكام الأسرة في الاسلام أنه يجب التوثيق في هذه الأزمنة حتى لا يكون هناك مجالا للتلاعب وتعريض الاعراض والاولاد للضياع وفعالة السوء كما قال بصحة الزواج العرفي اذا اشهد عليه وعرف بين الاهل والجيران ولكن لم يوثق تحايلا على عدم اسقاط معاش أو استحقاق وصية مثلا، أما ان كانا قد تحايلا على أخذ شيء من الاموال العامة أو الخاصة بغير حق ، أما صورة التعاقد السرى بشهادة صديقين لهما أوصياهما بالكتمان ولم يوثقا العقد ولم يقصدا من وراء ذلك حياة زوجيه مستقرة هادئة واضحة وانما مجرد اثباع رغبة عارضه وشهوة جامحة فهذا لانعترف به ولانقرة بل أنه ابعد مايكون عن الزواج لأن شرع الله أولى بالاتباع والتحاييل على بناء الأسرة وتكوينها وما يتعلق بها غير مشروع .

ونحن نتفق مع هذا الرأي ونرى أن الزواج يكون صحيحا طالما استوفى اركانه العامة والاساسية وطالما كان الشهود قد حضروا العقد كل ذلك طالما كان قصد الزواج متوافرا وطالما كانت نية الاستقرار في معيشه هادئة ومستقرة وواضحة متوافرة فالفرق بين الحلال والحرام في هذا المجال هو (قصد الزواج ونية الاستقرار والمعيشه) ، فاذا لم يتوافر هذا القصد لم يكن زواجا بل سفاحا أما توافر هذا القصد فان الزواج يكون صحيحا .

و هناك فرق بين الاعلان والاشهاد والتوثيق فاذا كان الاشهاد يقتضى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين على الزواج فقط فان لنفظ الاعلان يمتد ليشمل أكثر من ذلك اعلان كل من يعلم ويريد العلم بهذا الاخفاء بحيث لا يخفى على الغير أما التوثيق فهو ان يحضر الزوجين أمام المؤثق المختص بكتابة العقد وتتم اجراءات الزواج امامه .

أحوال كتمان العقد وتواصى الشاهدين بالكتمان :

اختلف الفقهاء في هذه الحالة حول صحة عقد الزواج فلقد ذهب أبو حنيفة الى أن الشهادة لا تكفى وحدها للاعلان في هذه الحالة وذلك حسبما روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام من أنه « لا نكاح الا بشهود » « ولا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجرا فان السلطان ولى من لا ولى له » أما الامام مالك فيرى ان الشهادة وحدها لا تكفى للاعلان وأن العقد لا ينشأ في حالة الكتمان بل لابد من الاعلان . كما أن المنسوب عن مالك أن الاعلان وحده كاف لانشاء العقد .

شروط الشهادة :

١ — ان تكون رجلين أو رجل وامرأتين :

وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه العزيز :

واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى .
فلا تصح شهادة رجل واحد أو رجل وامرأة واحدة ولا شهادة النساء
مهما بلغ عددهم .

٢ — ان يكون كل من الشاهدين بالغا عاقلأ حرا .

فلا تصح شهادة الصبي ولو كان مميزا ولا المجنون ومن في حكمه •

٣ — ان يسمعا عبارة العاقلين ويفهماها :

فلا تصح شهادة الاصم ولا النائم وقت العقد ولا السكران •

٤ — ان يكونا مسلمين :

وذلك اذا كان الزوجان مسلمين •

(١) انظر تفصيلا اكثر في كتب الفقه الشرعية المشار اليها بنهاية الكتاب •

الفصل الرابع

آثار الزواج العرفي

والزواج العرفي سواء كان محررا في ورقة أم تم شفاهة لا يرتب حقا لأي من الزوجين قبل الآخر له فلا تجب نفقة الزوجة على زوجها ولا حق لن في طاعتها ولا يرث أحدهما الآخر ولكن مع ذلك يثبت به نسب الاولاد الذين يولدو به نتيجة له ويثبت نسبهم بكافة طرق الاثبات (١) .

ويلاحظ أنه لا يثبت به تلك الحقوق طالما أنه ظل زواجا عرفيا أما في حالة الاعتراف به امام القضاء والحصول على حكم باثبات العلاقة الزوجية فإنه ينتج جميع الآثار التي تترتب على الزواج الموثق وهذه الآثار هي :

(أ) الحقوق المشتركة بين الزوجين :

- ١ — حل الاستمتاع المتبادل بين الطرفين .
- ٢ — التوارث .
- ٣ — حرمة المصاهرة .
- ٤ — حسن المعاشرة .

(ب) حقوق الزوج على زوجته :

- ١ — حق الطاعة .
- ٢ — القرار في المنزل .

(١) - المستشار / أنور العمروني - المرجع السابق - ص ٤٤٧ .

٣ — ثبوت النسب •

٤ — حق التأديب •

(ج) حقوق الزوجة على زوجها :

١ — العدل بين الزوجات •

٢ — المهر •

٣ — النفقة (١) •

(١) راجع في تفصيل كل هذه الآثار الكتب العامة للفقهاء المشار إليها بنهاية الكتاب .

الباب الثاني

اثبات الزواج العرفي

تمهيد :

يحدث في غالب الاحوال ان الزواج العرفي تصادفه كثير من الصعاب والعقبات اكثر من الزواج الموثق الأمر الذي قد يؤدي في النهاية الى محاولة أى طرف من اطراف العلاقة الزوجية — والغالب تكون الزوجة — الى محاولة الانفصال والتخلص من هذا الزواج بالاضافة الى محاولتها المطالبة بحقوقها الشرعية الناتجة عن الزواج العرفي والذي قد يكون من ثماره طفل أو عدة اطفال •

وتعد مشكلة اثبات العلاقة الزوجية في الزواج العرفي من اخطر المشاكل في العصر الحاضر بل من ادقها واعمقها وذلك لأنه في كثير من الحالات يعقد لاغراض معينة ومن ثم بمجرد ارتفاع الخلافات يتهرب البعض من الالتزامات المفروضة عليه طبقا للزواج العرفي •

والاثبات عموما يكون بواحدة من ثلاث — كما هو مقرر في الفقه الحنفى — وهى : ١ — البينة — ٢ — الاقرار — ٣ النكول عن اليمين • وتعتبر البينة اقوى الحجج لانها حجة متعددة والثابت بها ثابت على الكافة وليس على المدعى عليه وحده بل يثبت عليه وعلى من يتعدى الحكم اليه وذلك على خلاف الاقرار الذي هو بمثابة حجة قاصرة على المقر وحده لا تتعداه الى الغير ، أما النكول عن اليمين فهي توجه في الزواج عند الصاجيين اما ابى حنيفة فانها لا توجه عنده في الزواج •

« وعلى ذلك اذا تداعى شخصان رجل وامرأة بشأن وجود الزواج فادعى الرجل وجوده تسأل المرأة فان اقرت قضى بالزواج وثبت بتصادقهما عليه وان انكرت كان على الزوج البينة (لان البينة على من ادعى واليمين على من انكر) فان عجز عن البينة وجهت اليمين الى المرأة — على رأى الصاجيين — فان حلفت رفضت دعوى الزوج — وهذا القضاء في الفقه الحنفى قضاء ترك لا يمنع المدعى من تجديد الدعوى ان وجد البينة اذ القضاء بالحلف قضاء ترك على ما هو بقرار في الفقه —

وان نكلت عن انيمن قضى عليها بالزواج لان النكول اقرار على مذهب
الصاحبين المفتى به فى الفقه الحنفى « (١) » .

المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتل على لائحة ترتيب المحاكمة
الشرعية والاعراءات المتعلقة :

فقد نصت المادة ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ على
مايلى :

لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الاقرار بهما
بعد وفاة احد الزوجين فى الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ افرنجية
سواء كانت مقامة من احد الزوجين أم من غيره الا اذا كانت مؤيدة
بأوراق خالية من شبهة التروير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها المقامة من
احد الزوجين فى الحوادث السابقة على سنة الف وثمانمائة وسبع
وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط ان تكون الزوجية معروفة بالشهرة
العامة .

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من احد الزوجين أو من غيره
فى الحوادث الواقعة من سنة الف وتسعمائة وحدى عشرة الافرنجية
الا اذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها
امضاؤه كذلك .

ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت
ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول اغسطس سنة
١٩٣١ .

(١) الامام محمد ابو زهرة ، الاحوال الشخصية — الطبعة الثالثة —
سنة ١٩٥٧ — ص ٢٧١ — بند ٢٢٤ .

ولا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية أو كانت سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية الا بأمر منا •

ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت نهايتها تاريخ رفع الدعوى ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين ذلك في حياة الزوجين ان كان بعد وفاتهما أو وفاة احدهما « (١) » •

وما جاء بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من طرق اثبات الزواج لا يتفق من كل الوجوه مع الفقه الحنفى •

ونؤكد بادية ذى بدء انه لا خلاف اذا اقر المدعى عليه بالزوجية ولكن الخلاف هو في حالة واحدة فقط وهى حالة الانكار •

ولذلك فانه « اذا كان ادعى عليه مقرا بالزوجية ثبتت سواء كان ذلك في حياة الزوجين ان كان بعد وفاتهما أو وفاة احدهما » •

اما في حالة الانكار فان الحكم يختلف باختلاف المدة التى وقع فيها الزواج والمدد الاربع هى :

١ — الحوادث الواقعة قبل سنة ١٨٩٧ : تثبت دعوى الزوجين أو الاقرار به بشهادة الشهود بشرط أن يكون الزواج مشهورا أى معروفا بالشهرة العامة •

٢ — الحوادث الواقعة ما بين سنة ١٨٩٧ الى آخر سنة ١٩١٠ : تثبت بالاوراق الخالية من شبهة التزوير الدالة على صحة الدعوى •

٣ — الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الى آخر يونية سنة ١٩٣١ تثبت بالاوراق الرسمية أو أوراق مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها توقيع بخطه ايضا •

(١) أبو زهرة — المرجع السابق — ص ٢٧٢ — بند ٢٢٥ •

ومن المعلوم ان الدعوى فى الحالات الثلاث المتقدمة شرطها ان تكون بعد وفاة من ادعى عليه الزواج أو الطلاق أو الاقرار بأحدهما كما هو نص المادة ولا تكون الا مع الانكار اذ لو كان المدعى عليه مقرا اكتفى باقراره دليلا عليه كما اسلفنا . ويتصور ان تكون هذه الدعوى من الزوجة على وارث الزوج أو وصية أو من الزوج على وارث الزوجة أو وصيها أو من ورثه احدهما على ورثة الآخر ومعلوم ان دعوى الزوجية قبل الموت هى دعوى ميراث (١) .

والملاحظ أنه فى الحالات الثلاث السابقة قلما توجه دعوى زواج فى هذا الزمن الذى مضى عليه اكثر من خمسين عاما .

٤ — الحوادث الواقعة من اول اغسطس سنة ١٩٣١ :

وهنا واعمالا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ سالف الاشارة اليه لاتسمع دعوى الزوجية ولا دعوى الاقرار بها — عند الانكار — لا حال حياة الزوجين جميعا ولا بعد موتهما جميعا ولا حال حياة احدهما وبعد موت الآخر الا اذا كان الزواج ثابتا بوثيقة رسمية على يد مأذون أو فى احدى المحاكم الشرعية .

أى ان دعوى الزواج لاتثبت من آخر يونية سنة ١٩٣١ الا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مختص بتوثيق عقود الزواج أو يقر بها المدعى عليه فى مجلس القضاء فان كان الاقرار سابقا عليه فلا بد من اثباته بوثيقة رسمية سواء كانت دعوى الزوجية مجردة أم من ضمن حق آخر كنفقة أو طاعة أو ميراث وقد بنى ذلك المنع على ما هو لولى الامر من حق تخصص القضاء بالزمان والمكان والحادث والشخص (٢) .

(١) طرق الاثبات الشرعية للمرحوم الامام احمد ابراهيم بك . اعداد المستشار واصل علاء الدين احمد ابراهيم طبعة نادى القضاة سنة ١٩٨٥ ، ص ٩٠ .

(٢) الامام ابو زهرة المرجع السابق . ص ٢٧٣ .

الامر أن يمنع قضاته عن سماع بعض الدعاوى وان يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة الحقوق من العبث والضياع . وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك واقروا هذا المبدأ في احكام كثيرة واشتملت لائحته سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعاوى الزوجية والطلاق والاقرار بهما وألف الناس هذه القيود الواردة بهما واطمأنوا اليها بعد تبين مالها من عظيم الاثر في صيانة حقوق الأسرة الا ان الحوادث قد دلت على ان عقد الزواج وهو اساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة الى الصيانة والاحتياط في امره فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يحجدها أحدهما ويعجز الآخر عن اثباته امام القضاء وقد يدعى بعض ذوى الاغراض الزوجية زورا وبهتاناً أو نكايه وتشهيراً أو ابتغاء غرض آخر اعتماداً على سهولة اثباتها بالشهود وخصوصاً ان الفقه يجيز الشهادة بالتسامع في الزواج وقد تدعى الزوجية بوزقة غرفية ان ثبتت صحتها مرة لا تثبت مرارا وما كان لشيء من ذلك ان يقع لو اثبت هذا العقد بوثيقة رسمية كما في عقود الزهن . وتقديساً له من الجحود والانكار ومنعاً لهذه المفسد العديدة زيدت الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ وبذلك أصبحت دعاوى الزوجية أو الاقرار بها لا تسمع عند الانكار من اول اغسطس سنة ١٩٣١ بدون وثيقة رسمية في حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة .

وثيقة الزواج الرسمية هي التي تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته باصدارها طبقاً للمادة ٢٣٢ كالقاضي والمأذون في داخل القطر وكالقنصل في خارجه .

الحالة الوحيدة لعدم سماع الدعوى (الانكار)

وكما سبق وان ذكر فان المحكمة تقضى بعدم سماع دعوى الزوجية لعدم افراغ الزواج في وثيقة رسمية في حالة واجدة فقط وهي حالة الانكار لتلك الزوجية . اما في حالة الاقرار بتلك الزوجية سواء في وثيقة رسمية أو الاقرار بها امام مجلس القضاء فلا يقضى بعدم السماع بل يجاب المدعى الى طلباته بأثبات العلاقة الزوجية وذلك

لتصادق الطرفين على العقد ولتوضيح نود ان نبين ان هناك فارقا كبيرا بين الاشهار وبين الاشهاد وبينهما وبين التوثيق فاذا كان الاشهاد على العقد هو ان يكون قد شهد عليه الشهود بالشروط التي تناولناها سابقا عندما تناولنا موضوع الاشهاد على العقد وايضا توافرت شروط اشهار ذلك العقد فان يكفى ذلك ليقع العقد صحيحا طالما توافرت شروط الانعقاد والصحة والنفاد والزام السابق بيانها اما اشتراط التوثيق فانه لم يذهب احد من الفقهاء الى اشتراط توثيق عقد الزواج في ورقة رسمية أو حتى عرفية ليكون العقد صحيحا اذ الكتابه والتوثيق لا يتوقف صحة العقد عليهما لانه يتم وينعقد صحيحا بمجرد صدور الصيغة مستوفية لشروط الانعقاد والصحة ذلك ان طابع العقود في الفقه الاسلامي هو الرضائية وان تميز عقد الزواج ببعض النواحي الشكلية التي منها اشتراط الاشهاد والاشهار (١) .

نطاق المنع من السماع للدعاوى في حالة الإنكار :

١ — تتمنع المحكمة عن سماع دعوى اثبات العلاقة الزوجية من احد الزوجين .

٢ — دعوى الاقرار بالعلاقة الزوجية من احد الزوجين .

٣ — اذا كانت الزوجية سببا مباشرا لبعض الحقوق مثل دعاوى النفقة ودعاوى الطاعة .

الدعاوى التي لا يشملها المنع :

هي الدعاوى التي تكون الحقوق فيها ليست الزوجية سببا مباشرا لها فتسمع تلك الدعاوى ومنها :

(١) الاستاذ / اشرف مصطفى كمال وكيل اول نيابة القاهرة للأحوال الشخصية المشكلات العلمية في قانون الأحوال الشخصية — الجزء الاول — سنة ١٩٨٦ — ص ٣٥٦ .

- ١ — دعوى نفقة الابن على ابيه .
- ٢ — دعوى اثبات نسب الاب .
- ٣ — دعوى صحة المراجعة .
- ٤ — دعوى الارث بسبب البنوة .

التعارض المزعوم بين القانون رقم ١٩٣١/٧٨ والقانون رقم ٤٧/٦٨ بشأن التوثيق :

ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٧ قد نص في المادة ٥ منه على الاحوال الواجب اتباعها في حالة ما اذا كان راغب الزواج اجنبيا . واعتقد البعض خطأ ان هذا النص يجب النص الشرعى لاصلى في القانون رقم ١٩٣١/٧٨ ولكن الحقيقة على خلاف ذلك اذا ان النص الاصلى في القانون رقم ١٩٣١/٧٨ هو الواجب الاتباع .

ولايضاح ذلك نوضح انه اذا لم يكن العقد قد افرغ في القالب الرسمى امام المأذون وهو الموظف المختص بتوثيق الزواج فانه قد يكون الافراغ في القالب الرسمى امام القاضى أيضا وبالتالي فان الحضور امام القاضى والاقرار بالزواج يعتبر الحكم الصادر باثبات ذلك هو توثيق للزواج أيضا وتكون تلك الاحالة في حالة الاقرار والاعتراف بالزواج فقط اما في حالة الانكار فلا تسمع الدعوى كما سبق القول .

ونعتقد ان نص المادة ٥ من قانون التوثيق لا يمكن بحال من الاحوال انه يسبب ضررا لاي زوج أو زوجة مصرية ولا يفيد اللهم الا في حالة ما اذا كانت العلاقة الزوجية لا يطبق عليها القانون المصرى فهنا يلجأ الزوجان الى الموثق .

لقد نصت المادة ٥ من القانون المذكور على أنه :

يجب على الموثق قبل اجراء التواثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين

ورضايتهم وصفاتهم وسلطاتهم فاذا كان محل التوثيق عقد زواج اجنبى بمصرية فيجب على الموثق قبل اجراء التوثيق ان يتثبت كذلك من توافر الشروط الآتية :

- ١ — حضور الاجنبى بشخصه •
- ٢ — الا يجاوز فارق السن ٢٥ سنة •
- ٣ — تقديم شهادتين لعدم الممانعة فى الزواج •
- ٤ — تقديم شهادتى الميلاد للزوجية •

ويجوز بناء على قرار من وزير العدل أو من يفوضه التجاوز عن كل أو بعض الشروط سالفه الذكر عند توثيق العقد •

والبين من هذا النص ان هذه الشروط ليست شروطا تتعلق بصحة الزواج أو عدم سماعه على الاطلاق بل هى شروط شكلية لاجراء التوثيق اذا اراد اصحاب الشأن ذلك فقط كما أن تلك الشروط ما هى الا مجرد التزامات تقع على عاتق الموثق فقط وذلك لأن الثابت من النص أنه يجوز لوزير العدل التجاوز عن كل تلك الشروط وبالتالي فتوجد حالات يتم الموافقة عليها من جانب الوزير وحالات لا تتم الموافقة عليها أى أنه توجد زيجات لا تتوافر بها تلك الشروط ومع ذلك يتم توثيقها وهذا ما جرى عليه العمل وخاصة اذا كانت الزوجة حاملا فهل يعقل بعد ذلك أن يقال أن تلك الشروط تغير ما جاء بالنص الشرعى الاصيل •

الجزاء على عدم توافر الشروط السابقة هى رفض التوثيق فقط :

وليس رفض الزواج فى ذاته وليس غلق الباب أمام الزوجين للجوء الى المحكمة للحصول على حكم باثبات العلاقة الزوجية وذلك ثابت من المادة ٦ من قانون التوثيق •

وبالتالى فان الالتزامات المفروضة على عاتق الموثق للتأكد منها قبل اجراء التوثيق ما هى الا مجرد ضوابط لتنظيم زواج المصرية بالاجنبى •

وتجدر الإشارة الى أنه اذا اعترف رجل مسلم امام هيئة رسمية بزواجه امرأة مسلمة أيضا واعترف بالدخول بها ومعاشرتها معاشرة الأزواج وصادقته هي ووالدها وخالها على ذلك ثم رجع امام هيئة رسمية أخرى وانكر كل ذلك وقال انه وعد بالزواج فهذا الانكار لا اعتبار له (١)

فتوى فضيلة الشيخ عبدالمجيد سليم س ٢٤ م ١١٢ ص ٨٧ — ١٦
رجب سنة ١٣٤٨ ١٧/١٢/١٩٢٩ الفتاوى الإسلامية الفتوى رقم ٤٣٣ •

والمحاكم المصرية تختص بنظر منازعات الزوجية اذا كان أحد

(١) ويلاحظ أن القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتوثيق لغير المسلمين قد نص على أن « تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال الى مكاتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها مفساد ذلك أن أى محرر يتضمن اثبات الخطبة يعتبر وسيلة للاثبات سواء حرره الكاهن أو غيره ، غاية الأمر أنه لم يعد تحرير الكاهن هو الوسيلة الوحيدة لاثباتها كما لم يعد ركنا في انعقادها ويخضع اثبات الخطبة الكهنوتية — على ذلك — للقواعد القانونية العامة وبالتالي يجوز اثباتها بكافة الطرق . فالواقع أن القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أوجد وسيلة جديدة لاثبات الزواج ولم ينص على وسيلة وحيدة لاثباته لأنه لم ينص على جزاء معين اذا لم يتم المصريون غير المسلمين بتوثيق عقود زواجهم على النحو الذى أتى به — راجع — د/ عبد الناصر العطار في كتابه أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين — الطبعة الخامسة — ص ٩٤ ، ص ١٢٦ بند ٣٤ ، ٥٦ .

أى أن توثيق الزواج للمسيحيين غير المسلمين قد جاء تنظيمه بالقانون رقم ١٩٥٥/٦٢٩ كما أن توثيق زواج المصريين بغير المصريين المسلمين قد جاء بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١٩٦٧/١٠٣ ، وكلا القانونين الخاصين بالتوثيق سواء للمسلمين أو لغير المسلمين يعتبر أنه أوجد وسيلة جديدة لاثبات الزواج لعدم النص على جزاء معين عند اتباع ذلك الطريق .

الزوجين مصرياً وذلك اعمالاً لنص المادة ٢٢ من القانون المدنى التى تنص على انه « يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى وتباشر فيها الاجراءات وبالتالى تخضع هذه الدعوى لقانون المرافعات المصرى » وتنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات على ان تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعوى التى ترفع على الاجنبى الذى له موطن أو محل اقامة بالجمهورية » • ولقد نصت المادة ١٢ مدنى الى ان « يرجع فى الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين » وأيضا نصت المادة ١٤ مدنى على انه اذا كان احذ الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج فيسرى القانون المصرى » •

والخلاصة

اننا نرى انه اذا حضر المدعى عليه — الزوج أو الزوجه — فى دعوى اثبات العلاقة الزوجية بنفسه امام القضاء وافر بالزواج بنفسه أو بوكيل فان الواجب ان تقضى المحكمة باثبات ذلك الزواج اما فى حالة الانكار تقضى بعدم سماع الدعوى وتطبق امام المحاكم القواعد الخاصة بالاقرار القضائى والشروط الخاصة بالمقر والشروط الخاصة بالمقر له وذلك لانه يجوز اقرار الرجل بالزوجة ولا يتم ذلك الا بتصديقها اياه وخلوه من موانع النكاح منه كما يجوز اقرار المرأة بالزوج (١) •

والمقصود بدعوى الزوجية فى المادة ٦٩ من اللائحة الشرعية عام يشمل دعوى عقد الزواج أو أبى دعوى بحق مقترتب على عقد الزواج كدعوى النفقة أو الميراث أو الصداق • ويلاحظ أن النهى عن سماع الدعوى فى الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من اللائحة التى نصت على أنه « لا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقبل عن ١٦ سنة هجرية أو سن الزوج تقل عن ١٨ سنة الا بأمر منها » هذا النهى عن السماع غير مقيّد بحالة انكار المدعى عليه بل هو نهى مطلق فلا يجوز سماع الدعوى سواء كان المدعى عليه منكراً للزوجية أو مقترناً بها لأن النهى عن سماع هذا النوع من الدعوى ليس الدافع اليه

(١) الامام أحمد ابراهيم بك — المرجع السابق ص ٣٤٩ •

الرغبة في محاربة التزوير والتلاعب حتى يقيد بحالة الإنكار كما هو الحال في النهي المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ وانما الدافع اليه هو ان ولي الامر يرى ان عقد الزواج قبل بلوغ كل من الزوجين للسن المحددة ينتج عنه مضار اجتماعية فمنع سماع دعوى الزوجين اذا كانت سن الزوجة تقل عن ١٦ سنة أو سن الزوج تقل عن ١٨ سنة وقت رفع الدعوى ومادام هذا هو الغرض من سماع الدعوى فسيان اقرار المدعى عليه بالزوجية وانكاره اياها .

حالات عدم السماع في الاحوال الشخصية :

١ — عدم سماع دعوى الوصية عند الإنكار أو الأيضاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الاقرار بواحد منها أو الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث « م ٩٨ لاغى » .

٢ — عدم سماع دعوى الزوجية أو الطلاق أو الأقرار بهما بعد وفاة احد الزوجين — عند الإنكار — م ٩٩ لاغى فقرة ١ .

٣ — عدم سماع دعوى الزوجية عند الإنكار أو الاقرار بهما في الحوادث الواقعة من اول اغسطس سنة ١٩٣١ الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية م ٩٩/٤ لاغى .

٤ — عدم سماع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجية اقل من ١٦ سنة أو سن الزوج اقل من ١٨ سنة الا بأمر م ٩٩/٥ لاغى .

٥ — عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من ٣ سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى م ٩٩/٦ لاغى .

(١) اطفال المرافعات الشرعية في مسائل الاحوال الشخصية
المستشار انور العمروسي بند ٥٣ ص ١٩٨٢ طبعة ١٩٨٢ .

٦ — عدم سماع دعوى الطلاق من احد الزوجين غير المسلمين
الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق م ٧/٩٩ لاغى •

٧ — عدم سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو
الادخال أو الاخراج م ١٣٧ لاغى •

٨ — عدم سماع الدعوى التى مضى عليها ١٥ سنة الا فى الارث
والوقف بعد ٣٣ سنة • م ٣٧٥ لاغى •

٩ — عدم سماع دعوى النسب م ١٥ من ق ١٩٢٩/٢٥ •

الدفع بعدم الدعوى لسابقة الفصل بها •

الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة بالتقادم •

الدفع بعدم سماع الدعوى لرفضها •

١ — لان الدعوى كيدية — ٢ — لان المدعى عليه ليس خصما
حقيقيا — ٣ — لان المدعى به اكثر مما للدعى — ٤ — لان المدعى به
مخالف للنص الشرعى — ٥ — لان الدعوى صورية — ٦ — للتواطؤ •

الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قبولها •

١٠ — عدم سماع دعوى النفقة لعدة لمدة تزيد على سنة من
تاريخ الخلاف م ١٧ من ١٩٢٩/٢٥

١١ — عدم سماع دعوى الارث عند الانكار بسبب الزوجية
المطلقة « م ١٧ » (١) •

(١) راجع فى هذا بالتفصيل — المستشار انور المعروسى — المرجع
السابق — ص ١٥ بند ٨٦ وما بعدها من هذا النصل القيم الخاص
بسماع الدعوى الشرعية •

الزواج الثانى العرفى هل هو ضرر يبيح التطلاق :

إذا ارادت الزوجة الاولى وقد علمت بان زوجها قد تزوج عليها عرفيا و ارادت الطلاق فانه لايجوز لها طلب التطلاق الا فى حالتين اولهما ان يعترف ويقر الزوج امام الجهات الرسمية أو امام القضاء بالزواج الثانى اما فى حالة الانكار فانه لا تسمع دعوى الزوجة الاولى امام المحاكم وذلك لعدم تقديم وثيقة الزواج الرسمية الخاصة بالزوجة الثانية . ولاشك ان ذلك سوف يزيد من حالات الزواج العرفى تحايلا من الزواج على الحيلولة دون الزوجات وطلب الطلاق لهذا السبب .

ولقد نصت المادة ١١ مكررا ٢ ، ٣ ، ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩/٢٥ المضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩٨٥/١٠٠ م انه « لايجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها ان تطلب الطلاق منه اذا لحقها ضرر مادى أو معنوى يتضرر معه دوام العشرة بين امثالها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد الا يتزوج عليها . فاذا عجز القاضى عن الاصلاح بينهما طلقها عليه طلاقه بائنة ويسقط حق الزوجة فى طلب التطلاق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج باخرى الا اذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا ويتجدد حقها فى طلب التطلاق كلما تزوج باخرى . واذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم انه تزوج بسواها ثم ظهر انه تزوج فلها ان تطلب التطلاق كذلك .

ومن ثم فان الزوجة الاولى المتزوجة رسميا اذا علمت بان زوجها تزوج عليها عرفيا فانه فى حالة انكار الزوج لا تسمع دعوى الزوجة بطلب التطلاق لهذا السبب وان كان من الممكن ان يؤسس على سبب آخر .

اما الزوجة الثانية المتزوجة عرفيا فسواء كانت تعلم أو لا تعلم بان زوجها تزوج من قبلها فانه لا تسمع دعواها بالتطلاق للضرر فى هذه الحالة وذلك فى حالة انكار الزوج للزواج العرفى . . اما فى حالة اعترافه واقرارته بالزواج فتسمع الدعوى ويحق لها طلب الطلاق .

مشكلة الطلاق في الزواج العرفي :

يحدث أحيانا أن يتفق الطرفان على الزواج العرفي ثم يتغيب أحد طرفي العلاقة الزوجية لسبب أو لآخر وذلك مثل الغياب أو السفر إلى بلد عربي أو الموت ، وتكمن المشكلة في حالة ما إذا كان الزوج غير مصري — عربي — ويسافر إلى بلاده بعد أن تزوج عرفيا ولا يعود ولا تعلم متى يعود . في هذه الحالة إذا رفعت الزوجة دعوى اثبات علاقة زوجية فإن تلك الدعوى لا تسمع لعدم تواجد الزوج لأنه يعتبر منكرا في هذه الحالة .

فما هو الوضع بالنسبة لتلك الزوجة ؟ فهي لا تستطيع أن تتزوج شخص آخر لأنها في عصمة الزوج الغائب أو المفقود أو الميت كما أن دعواها غير مسموعة أمام القضاء بالزوجية .

نرى أن الحل في ذلك هو سماع دعوى اثبات الطلاق وملك سواء كان الزوج غاب عنها لمدة طويلة أو لم يعد أو أنه فعلا طلقها وذلك من أنكار الزوج لواقعتي الزوج والطلاق . وهذا الرأي هو ما يتفق مع صحيح القانون ويحل جميع المشكلات المترتبة على الزواج العرفي عند الانهيار . وذلك حتى تتمكن الزوجة من الزواج بآخر وحتى لا تنزل إلى هاوية الفساد ولا شك أن الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٩٣١/٧٨ قد خلا من النص على دعوى اثبات الطلاق من الدعاوى الممنوع سماعها بدون وثيقه رسمية .

الصلح في مسائل الأحوال الشخصية :

كان الرسول عليه الصلاة والسلام يوجب الصلح بين المتخاصمين وهذا ما قرره ونقلته المادة ٨٢ الملغاة من اللائحة الشرعية حيث قررت « يراعى بقدر الامكان في سماع الدعوى ترتيبها في قائمتها ويسنداً بالسعى في الصلح بين الخصوم ذلك أن المطلوب شرعا من القاضي أن يعرض الصلح على الخصوم لأنه لقطع للنزاع ولحفظ للروابط .

وهذا ما أكدته المادة رقم ١٠٢ مرافعات حيث نصت على أن « للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى إثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه ويكون لمحضر الجلسة في الحالتين قوة السند التنفيذي وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة الاعطاء وصور الاحكام » .

ولقد قصد بهذا النص تبسيط الاجراءات فتنتهى الخصومة بصلح بغير حاجة الى اصدار حكم بالتصديق عليه ويسرى حكم هذا النص في اية حالة تكون عليها الدعوى وسواء كانت في المعارضة أو الاستئناف بل ولو بعد قفل باب المرافعة (١) .

ولقد استقرت احكام محكمة النقض على أن « القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لان مهمته تكون مقصورة على اثبات ما حصل امامه من الاتفاق ومن ثم فان هذا الاتفاق لا يعدو ان يكون عقدا ليس له حجية الشئ المحكوم منه وان كان يعطى شكل الاحكام عند اثباته (٢) » .

كما ان القاعدة الاساسية المقررة في القانون المدنى انه يجوز الصلح في المواد المدنية وهذا ماقررته المادة ٥٤٩ مدنى حيث قررت ان الصلح هو عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه « (٣) » .

ومن ثم فانه في مواد الاحوال الشخصية تنطبق المادة ١٠٢

(١) د/ احمد ابو الوفا - التعليق على قانون المرافعات - ص ٢٨٣ .

(٢) نقض جلسة ١٩٥٤/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية - سنة ١٥ جزء ٢ قاعدة ٣ - ص ٧٥٠ .

(٣) انظر التصالح في المباني - للمؤلف - طبعة ١٩٨٤ - ص ١٤ .

مرافعات ايضا وبالتالي فانه اذا حضر الخصم امام المحكمة واقهر بالصلح وقدم عقد صلح وطلب الحاقه بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي فان القاضي ملزم بذلك ودوره هنا يكون كدور الموثق فقط لعقد الصلح ولا يتعدى الى الموضوع وبناء على ملك فانه في دعوى اثبات العلاقة الزوجية اذا حضر الزوج أو حضرت الزوجة واقرت بالصلح فان القاضي ملزم بالتصديق على عقد الصلح واثبات ذلك اعمالا لنص المادة ٥٥٢ مدنى التى نصت على انه « لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو بمحضر رسمى » (١) .

الاقرار بالزوجة :

ان اقرار المدعى عليه قبل وفاته — بمحضر الجلسة — بزوجيته للمدعية هو اقرار قضائى ملزم يحاج به ورثته وتترتب عليه كل الاثار الشرعية من استحقاق الزوجة في معاشه أو تركته ولا يغير من ذلك وفاة الزوج قبل صدور حكم بالنفقة لزوجته المدعية وشروط صحة الاقرار ثلاث هي :

(١) بالنسبة للمقر

- ١ — أن يكون عاقلا فلا يصح اقرار المجنون والصبى غير المميز .
- ٢ — ان يكون بالغا .
- ٣ — ان يصدر منه الاقرار طوعا وعن رضا فلا يصح اكراه المكره .
- ٤ — ان يكون يقظا فلا يصح اقرار النائم .

(١) التصالح في القوانين المصرية للأستاذين / عبد المنعم الشربيني، حامد الشريف — طبعة ١٩٨٦ — ص ١٦ .

(١) المستشار انور العمروسي المرجع السابق — ص ٤٤٥ ، ص ٨٢٩ .
وانظر المزيد في التفصيل في كتاب — طرق الاثبات الشرعية للمرحوم احمد ابراهيم بك — طبعة نادى القضاة سنة ١٩٨٥ . ص ٢٧٧ .

٥ — ان يكون فى صحو فلا يصح اقرار السكران •

٦ — ان يكون المقر معلوما بعينه أى غير مجهول •

٧ — إلا يكون متهما فى اقراره •

٨ — إلا يكون محجورا عليه لسفه •

٩ — ان يكون جادا لا هازلا •

(ب) بالنسبة للمقر له

١ — ان يكون محقق الوجود وقت الاقرار حقيقة أو شرعا •

٢ — ان يكون اهلا للملك •

٣ — ان يكون سبب استحقاق المقر له للمقر به مقبولا عقلا •

٤ — إلا يكون المقر له مجهولا جهالة فاحشة •

(ج) بالنسبة للمقر به

١ — إلا يكون محالا عقلا أو شرعا •

٢ — ان يكون مما يجرى فيه التعامل فلو كان تافها فلا يصح
الاقرار به •

(د) بالنسبة لصيغة الاقرار

١ — ان تكون منجزة غير معلقة على شرط •

٢ — ان تكون مثبتة للحق المقر به على سبيل اليقين والجزم •

٣ — ان تكون بالغبارة اذا تناولت حدا من حدود الله •

٤ — ان تصدر امام القاضى اذا تناولت حدا خالصا لله تعالى
كالزنا وشرب الخمر والسرقة •

والاقرار قد يكون قضائيا يصدر في مجلس القضاء وقد يكون غير قضائي يصدر خارج مجلس القضاء . والاقرار القضائي نظمته المادتين ١٠٣ من قانون الاثبات حيث نصت على ان الاقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك اثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة . والمادة ١٠٤ نصت على أن «الاقرار حجة قاطعة على المقر ولايتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة فيها لا يستلزم ختمها وقوع الوقائع الاخرى » .

« والاقرار غير القضائي اذا ما ثبت بورقة عرفية موقع عليها من المقر كانت هذه الورقة حجة على من صدرت منه فلا يحق له ان يتنصل مما هو وارد بها بمحض ارادته الا بمبدأ قانوني » (١) . واعمالا لجميع المبادئ القانونية سالفه الذكر بصدد الاقرار فاننا نرى ان حضور المدعى عليه شخصيا في دعوى اثبات العلاقة الزوجية واققراره بمحضر الجلسة بالزوجية يرتب الاثر اللازم باثبات تلك العلاقة الزوجية ولا تشترط ان يكون كل من الزوجين مصريين او أى منهما غير مصرى طالما تم الاقرار امام القضاء والتسليم بالطلبات (٢) . ولما كان عقد الزواج العرفي هو من المحررات العرفية المعدة للاثبات فانه يخضع لما تخضع له تلك المحررات (٣) . ولقد بينت المادة ١٥ طرق اثبات تأريخها بالآتى :

- ١ — قيد المحررات بالسجل المعد لذلك .
- ٢ — اثبات مضمونة في ورقة اخرى ثابتة التاريخ .
- ٣ — التأشير على المحرر من موظف علم مختص .
- ٤ — وجود خط أو توقيع لشخص توفي أو صابه عجز جسماني .

(١) نقض جلسة ١٩٦٧/٢/٨ — مجموعة المكتب الفني — السنة ١٨ ص ٥٨٩ .

(٢) الحكم في الدعوى رقم ١٩٨٣/٢٨٦ كلى احوال شخصية اسكندرية .

(٣) انظر قواعد الاثبات للدكتور توفيق حسن فرح — طبعة ٨١ ص ١٧ وما بعدها .

الأحكام والفتاوى الإسلامية

التي قررت أنه يجوز سماع الدعوى في حالة الاعتراف والاقرار
بالزوجة

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة الاسكندرية الابتدائية للاحوال الشخصية

مسلمين اجانب

بالجلسة الكلية المنعقدة علنا بسرأى المحكمة يوم الثلاثاء الموافق

١٩٨٣/٦/٢١

برئاسة السيد الاستاذ / القاضي

وعضوية الاستاذين / القاضي

والاستاذ / القاضي

وحضور السيد الاستاذ / وكيل النيابة

وحضور السيد / امين السر

صدر الحكم الآتى فى الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٨٣ كلى احوال

شخصية الاسكندرية .

المرفوعة من — السيدة /

ضد السيد /

المحكمة بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانونا .

وحيث ان واقعة الدعوى تتلخص فى ان المدعية اقامتها بصحيفة

أوعدت قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٣ — واعلنت الى

المدعى عليه قانونا وقالت شرحا لذلك انها وهى مصرية الجنسية مسلمة

الديانة تزوجت من المدعى عليه السعودى الجنسية بمقتضى عقد زواج

عرفى مؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ على صداق قدره ١٠٠٠ر٢٥٠ جنيه الحال منه ٢٥٠ مليم والمؤجل منه ألف جنيه يحل لأقرب الأجلين وذلك أمام شاهدين وقعا على العقد وانتهت الى طلب الحكم بها باثبات زواجهما من المدعى عليه بموجب عقد الزواج العرفى المؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .. وساندت المدعية دعواها بعقد زواج عرفى مؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ يتضمن زواجهما من المدعى عليه بايجاب وقبول متطابقين على صداق قدره ١٠٠٠ر٢٥٠ جنيه عاجله ٢٥٠ مليم واجله ١٠٠٠ جنيه وزيل بالعقد بتوقيعين نسبا الى طرفين وتوقيعين الشاهدين .

وحيث انه بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ سلم الحاضر عن المدعى عليه للمدعية بالطلبات بتوكيل يبيح الالتزام كما التزم الحاضر عن المدعية بالمصروفات بتوكيل يبيح الالتزام .

وحيث ان النيابة العامة ابدت الرأى بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ انتهت الى طلب الحكم للمدعية بطلباتها .

وحيث ان المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٣/٦/١٤ ثم امرت بمد اجل الحكم لجلسة اليوم لاتمام المرافعة . وحيث انه لكون المدعية مصرية الجنسية بينما المدعى عليه سعودى الجنسية كما هو ثابت من الاوراق فقد تعين تحديد القواعد الواجبة التطبيق لبيان اختصاص المحاكم المصرية بنظر هذا النزاع ثم بيان الاختصاص النوعى والقانون الواجب التطبيق . وحيث أنه عن الامر الاول فقد نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على انه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تبأشر فيه الاجراءات ومن ثم تكون هذه الدعوى وقد اقيمت فى مصر خاضعة لاحكام قانون المرافعات المصرى وعلى الاخص الكتاب الرابع منه الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية . محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى له موطن أو محل اقامه بالجمهورية وكان الثابت من الاوراق ان المدعى

عليه محل اقامته في الجمهورية ومن ثم ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر هذه الدعوى .

وحيث أنه عن الأمر الثانى فان الدعوى الماثلة تختص بها هذه المحكمة عملا بنص المادة ١٠٣ مرافعات .

وحيث أنه عن القانون الواجب التطبيق فانه وان كانت المادة ١٢ من القانون المدنى تنص على انه يرجع فى الشروط — الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين الا ان المادة ١٤ من القانون الاخير نصت على انه اذا كان احد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج فانه يسرى القانون المصرى ولما كان ذلك — وكان الثابت من اوراق الدعوى ان المدعية مصرية الجنسية وقتئذ حسب الثابت من عقد دواجها فقد تعين تطبيق القانون المصرى من اوراق الدعوى فقد تعين تطبيق القانون المصرى واذا كان المدعيان مسلمى الديانة على النصوص الثابتة من عقد الزواج سند التداعى فقد تعين اعمال احكامه الشريعة الاسلامية طبقا للراجع من مذهب ابي حنيفة فيما لم يتناوله التشريع الوضعى بالتفنين عملا بالمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ .

وحيث أنه من المقرر شرعا ان عقد الزواج ينعقد صحيحا بين طرفيه اذا تكاملت اركانها القانونية من ايجاب وقبول — متطابقين واذا كانت المرافعة للزوج غير محرمه عليه وحضر العقد شاهدين رجلا أو رجل وامرأتان — لما كان ماتقدم — وكان الثابت من عقد الزواج العرفى سند الدعوى والسالف الاشارة اليه ان الزواج انعقد بين طرفيه مستوفيا لكافة شرائطها القانونية المقررة فضلا عن ان وكيل المدعى عليه مسلم للمدعية بالطلبات بتوكيل يبيح ذلك كما لم يثبت لدى المحكمة وجود مانع شرعى يحول دون زواج المدعية من المدعى عليه ومن ثم يتعين اجابة المدعية الى طلبها الحكم باثبات زواجها من المدعى عليه بموجب عقد الزواج العرفى المؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ .

وحيث أنه عن المصروفات فالمحكمة تلزم بها المدعية اخذا بقبولها
ذلك بجلسات المرافعة •

وحيث أنه غن طلب التنفيذ المعجل وبلاكفاله فالحكم نافذ لنهائيته
اذ ان المدعى عليه سلم للمدعية بالطلبات ولاداعى للنقض عليه في المنطوق •

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا باثبات زواج المدعية
... من المدعى عليه ... بمقتضى عقد الزواج العرفي
المؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ والزمّت المدعية المصروفات •

المبدأ (١)

١ — الزواج العرفي زواج صحيح شرعي متى استوفى أركانه وشروطه الشرعية ، ويترتب عليه جميع الآثار والنتائج بين طرفيه ولو لم يوثق رسميا .

٢ — لا يشترط القانون لصحة العقد توثيقه رسميا ، ولكنه اشترط ذلك في سماع الدعوى عند انكارها فقط فيما عدا دعوى النسب بسببه .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٥٨٢ سنة ١٩٦٣ أن رجلا بتاريخ أول رجب سنة ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩٥٧/٢/١ م تزوج بامرأة زواجا عرفيا بشهادة شاهدين ، وبعد مدة قام بين الزوجين خلاف دفع الزوج الى تقديم شكوى ضد زوجته لنيابة الازبكية ، وفي تحقيق الشكوى تصادق الزوجان على قيام الزوجية بينهما واستمرار العشرة الزوجية ، وطلب السائل الافادة عن قيمة عقد الزواج العرفي المشار اليه من الوجهتين الشرعية والقانونية ، وهل يكسب هذا العقد الطرفين مايكسبهما الزواج الشرعي من الحقوق ؟ .

أجاب :

ينعقد الزواج شرعا بين الطرفين (الزوج والزوجة) بنفسيهما أو بوكيليهما أو وليهما بايجاب من أحدهما وقبول من الآخر متى استوفى هذا العقد جميع شرائطه الشرعية المبسوطه في كتب الفقه ، وتترتب على هذا العقد جميع الآثار والنتائج . ويثبت لكل من الزوجين قبل

الآخر جميع الحقوق والواجبات دون توقف على توثيق العقد توثيقا رسميا أو كتابته بورقة عرفية وهذا كله من الوجهة الشرعية . أما من الوجهة القانونية فإن المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ قد نص في الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ منه — على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ — ومقتضى ذلك أن القانون لم يشترط لصحة عقد الزواج أن يكون بوثيقة رسمية ، وإنما اشترط ذلك لسماع الدعوى بين الزوجين في الزوجية وآثارها كالطاعة والنفقة وغيرها ماعدا النزاع في النسب . واشترط القانون ذلك في حالة إنكار الزوجية وجحودها ، أما في حالة الإقرار بها فلا يشترط لسماع الدعوى هذا الشرط . بل تسمع الدعوى الخاصة بالزوجية وآثارها ولو كان عقد الزواج عرفيا بورقة عرفية أو بدون أوراق مطلقا والمعتبر في الإقرار والإنكار أن يكون بمجلس القضاء طبقا لظاهر النص وما جرى عليه القضاء في الكثير الغالب ، أما النسب فإنه تسمع الدعوى بشأنه أمام القضاء في جميع الأحوال . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .

المبدأ (١)

١ — الزواج بشهادة شاهدين أحدهما مسلم والآخر مسيحي فاسد ولا يخل به أحد الزوجين للآخر .

٢ — الدخول في العقد الفاسد يرتب بعض الآثار كنبوت النسب ووجوب العدة .

سئل :

من رجل قال : انه بينما كان في لندن تم عقد زواج مدنى حسب القانون الانجليزى بينه وبين آنسة مصرية الجنسية مسلمة الديانة ، وكان أحد شاهدى العقد انجليزيا مسيحى الديانة والآخر مسلما ، ولم يوثق هذا العقد فى القنصلية المصرية أو أية جهة مصرية أو غيرها ، ومنذ اجراء هذا العقد وهو ينتظر عودة هذه الأنسة من الخارج ، ولكنها لا تنوى العودة وآثرت الهجرة نهائيا . وطلب بيانا ما اذا كان هذا الزواج زواجا شرعيا أم لا — علما بأنه لم يدخل بها ؟ .

اجاب :

العقد المذكور على الوجه الوارد بالسؤال عقد عرفى ، ولم يستوف أحد شروط الصحة شرعا وهو الشهادة الصحيحة ، اذ يشترط فى شاهدى عقد زواج المسلمين اسلام الشهود ، ومن ثم يكون هذا العقد عقدا

(١) الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى — س ١٠٣ — م ٥١ —
٣١ مايو ١٩٦٧ .

فاسدا ويجب التفريق بين الزوجين شرعا • والمنصوص عليه شرعا أن عقد الزواج الفاسد لا يحل أحد الزوجين للآخر ، وان ترتبت عليه بعض الآثار اذا حصل دخول فيه ، اما اذا لم يحصل فيه دخول كما هو الحال في حادثة السؤال فلا يترتب على هذا العقد أى أثر من آثار الزوجية لفساده • ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال • والله سبحانه وتعالى أعلم •

المبدأ (١)

١ — عقد الزواج العرفي متى استوفى أركانه وشروطه الشرعية
تحل المعاشرة بين الزوجين ديانة •

٢ — زواج الرجل عرفيا من امرأة على أخت جدتها فاسد ويثبت به
النسب •

٣ — لا يحل لابن هذا الرجل الزواج من تلك المرأة التي تزوجها
أبوه لمعاشرته لها بعقد فاسد •

سئل :

ان رجلا تزوج امرأة بعقد عرفي وعاشرها معاشرة الأزواج ثم
تزوجها ابنه بعقد رسمي وطلقها قبل الدخول والخلوة — وطلب الإفادة
عما اذا كانت المرأة المذكورة تحل للأب بعد طلاقها من ابنه علما بأن
الوالد متزوج بأخت جده هذه المرأة لابنيها وانها حامل من الاب الذي
كان يعاشرها بعقد عرفي •

أجاب :

بأن عقد الزواج العرفي اذا استوفى أركانه وشروطه الشرعية تحل
به المعاشرة بين الزوجين ديانة • وبما أن من تزوجها الرجل في السؤال
بالعقد العرفي لا تحل له شرعا لأنه متزوج بأخت جدتها لابنيها ، ولا يحل
للرجل أن يجمع بين امرأة وبنت اختها ، لأنه لو فرضت أحدهما رجلا
لا يحل له الزواج بالأخرى • وعلى هذا يكون زواج الرجل بالعقد العرفي
للرأة المذكورة عقدا فاسدا ، وبما أنه صاحب العقد العرفي الفاسد دخول
بالرأة المعقود عليها فيترتب عليه بعض أحكام الزوجية الصحيحة ومنها
حرمة المصاهرة ، فتحرم المرأة بالدخول في العقد الفاسد على أصوله

(١) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون — س ٧٨ — م ١٥٥ —
٧ محرم ١٣٧٦ هـ — ١٤ أغسطس ١٩٥٦ م •

الرجل وفروعه — وبذلك تكون هذه المرأة محرمة على ابنه لصلبه ويكون عقد الابن على مدخولة ابيه عقدا فاسدا أيضا — ومن كل هذا يتبين أنه لا يحل للاب الزواج من المذكورة مادامت أخت جدتها في عصمته أو في عدته من طلاق لعدم جواز الجمع بينهما شرعا ، كما لا يحل للابن المذكور زواج تلك المرأة أصلا لمعاشرة والده لها بعقد فاسد ونظرا لأن هذه المرأة حامل من الاب الذي تزوجها بعقد فاسد فان النسب يثبت منه لأن الوطء بشبهة العقد يثبت به النسب شرعا •

وبهذا علم الجواب عن السؤال • والله أعلم •

المبدأ (١)

١ — الزواج بغير شهود فاسد ، ومن أحكامه أنه لا يحل للرجل فيه أن يدخل بالمرأة غير أنه ان دخل بها كان عاصيا ووجب تعزيرهما والتفريق بينهما •

٢ — الدخول الحقيقي في العقد الفاسد يترتب آثارا منها ثبوت حرمة المصاهرة ، ومنها وجوب العدة من تاريخ المفارقة أو التفريق من القاضى بينهما ، ومنها ثبوت النسب •

٣ — مجرد الخلوة بها لا يترتب عليه شيء من ذلك •

سئل :

في زواج عرفي محرر بين كل من السيد والسيدة وقد تم الاتفاق بينهما على زواجهما ببعض ، وتليت الصيغة الشرعية بينهما على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأصبحت السيدة زوجة شرعية للسيد بإيجاب وقبول شرعيين بعد تلاوة الصيغة الشرعية بينهما ، وببذل كل منهما نسخة منه وذلك بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٣ دون شهادة شاهدين على هذا العقد • وطلبت السائلة بيان ما اذا كان العقد العرفي بزواجهما دون شهادة شاهدين يعتبر عقد زواج رسمي • وبالتالي هل يكون صحيحا شرعا أم لا ؟

أجاب :

المنصوص عليه في فقه الحنفية أن عقد الزواج باعتباره عقدا موصلا لاستباحة الوطء واحلاله يجب أن يظهر امتياز بهذا الاعتبار عن الوطء المحرم ، وطريق ذلك اعلانه واشهاره والاشهاد عليه ، ولهذا أوجب عامة

(١) المفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي — س ١٠٠ — م ٣٣٤ —

٣. جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ — ٣٠ أغسطس ١٩٦٥ م •

العلماء اعلانه واشهاره والاشهاد عليه ، واستدلوا على ذلك بما روى عن عمران ابن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل) ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وذكره الامام الشافعي رضي الله عنه من وجه آخر عن الحسن مرسلًا وقال هذا وان كان منقطعًا فان أكثر أهل العلم يقولون به ، وروى ابن حبان عن طريق عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » (١) ولأنه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشتترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضيع نسبه . والمقرر في فقه الحنفية أيضا أنه اذا خلا عقد الزواج من شهادة الشاهدين يكون عقدا فاسدا لفقده شرطًا من شروط الصحة وهو شهادة الشاهدين ، ويكون دخول الرجل بالمرأة بناء على هذا العقد معصية . وحكم الزواج الفاسد أنه لا يحل للرجل فيه الدخول بالمرأة ولا يترتب على هذا العقد شيء من آثار الزوجية ، فان دخل الرجل بالمرأة بناء على هذا العقد الفاسد كان ذلك معصية ووجب تعزيرهما والتفريق بينهما . ويترتب على الدخول الآثار الآتية :

١ — يحراً حد الزنا عنهما لوجود الشبهة .

٢ — ان كان قد سمى مهر كان الواجب الاقل من المسمى ومهر المثل .

٣ — تثبت بالدخول حرمة المصاهرة .

٤ — تجب فيه العدة على المرأة ، وابتدائها من وقت مفارقة الزوجين أو أحدهما للآخر ان تفرقا باختيارهما ومن وقت تفريق القاضي بينهما ان لم يتفرقا اختيارا ، وتعتد المرأة لهذه الفرقة عدة طلاق حتى في حالة وفاة الرجل .

(١) تعليق : ورد هذا الحديث في كتاب نيل الأوطار للشوكاني ص ١٢٥ جزء سادس بالنص الآتي « عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

هـ — يثبت به نسب الولد من الرجل اذا حصل حمل من ذلك الدخول وذلك للاحتياط في احياء الولد وعدم تضييعه • ولا يثبت شيء من هذه الأحكام الا بالدخول الحقيقي ، قالخلوة ولو كانت صحيحة لا يترتب عليها شيء من هذه الاحكام ، أما غير ذلك من أحكام الزوجية فلا يثبت في الزواج الفاسد • فلا يثبت توارث بين الرجل والمرأة ، ولا تجب فيه نفقة ولا طاعة زوجية ، وطبقا لما ذكر يكون العقد العرفي المبرم بين السائلة وبين الشخص الذي ذكرته على فرض أنه أبرم بالألفاظ التي تستعمل في إنشاء عقد الزواج شرعا عقدا فاسدا لخلوه من شهادة الشاهدين ، وتترتب عليه الآثار التي سبق بيانها ، وأنه يجب عليهما أن يتفرقا فورا ، وان لم يتفرقا فرق القاضي بينهما وتجب عليهما العدة من تاريخ تفرقهما ان تفرقا اختيارا ، ومن تاريخ تفريق القاضي بينهما ان لم يتفرقا اختيارا ، والعدة هي أن ترى الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ التفريق ، وأقل مدة تصدق فيها أنها رأت الحيض ثلاث مرات كوامل ستون يوما اذا كانت من ذوات الحيض ، أو بوضع الحمل ان كانت حاملا، فان لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملا فعدها ثلاثة أشهر أى تسعون يوما ، فاذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج بآخر متى تحققت الشروط الواجبة في ذلك شرعا ، ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال • والله سبحانه وتعالى أعلم •

المبدأ (١)

يثبت الزواج بالاقرار •

سئل :

رجل مسلم وسيدة غير مسلمة أجنبية أقر كل منهما أمام جهة البوليس في تحقيق حادثة بأن كلا منهما زوج للآخر وليس هناك مانع شرعى يمنع الزواج بينهما فهل هذا الاقرار يكفى في ثبوت الزوجية بينهما أو لا يكفى مع العلم بأنه ليس هناك مانع شرعى يمنع من تزوجهما ببعضهما •

اجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفقد أنه يثبت الزواج بالاقرار المذكور متى كان الحال كما ذكر بالسؤال والله أعلم •

(١) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، س٦ م ٤٩١ التاريخ ١١ صفر ١٣٥٨ هـ ١ ابريل ١٩٣٩ م •

المبدأ (١)

١ - متى صدر عقد الزواج مستوفيا جميع شروطه كان هذا الزواج صحيحا شرعا ويترتب عليه جميع الآثار التي للزواج الصحيح ولا تتوقف صحته على تدوينه في وثيقة رسمية .

٢ - متى كان الزواج صحيحا فللزوجة كمال مهرها ولها أن تقبضه من تركته اذا توفى وهي على عصمته .

سئل :

تزوج رجل بنت بكرى بموجب عقد عرفى محرر بين الزوج وبين الزوجة من نسختين بحضور شاهدين وهذا العقد عمل تمهيدا لتتميم عقد رسمى . ثم توفى الزوج المذكور ولم يدفع شيئا من المهر ولم يدخل بها . فهل هذه الزوجة تعتبر زوجة شرعية بموجب هذا العقد حيث أجرى من وكيل الزوجة والزوج المذكورين بإيجاب وقبول شرعيين على كتاب الله وسنة رسوله بحضور الشاهدين . وهل هذه الزوجة تستحق من تركه زوجها المتوفى كل المهر المسمى حيث انها لم تقبض شيئا من ذلك حال حياته . مع العلم بأنه لم يحصل طلاق قبل الدخول ؟

أجاب :

نفيد أولا بأنه متى كان الحال كما ذكر به وحصل عقد الزواج مستوفيا جميع شروطه كان هذا الزواج صحيحا شرعيا يترتب عليه جميع الآثار التي للزواج الصحيح ولا تتوقف صحته على تدوينه في

(١) المفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، س ٣٨ م ٥٥٩ ص ٣٢١ التاريخ ٦ رمضان ١٣٥٢ هـ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ م .

وثيقة رسمية • وثانيا : أنه متى كان هذا الزواج صحيحا فللزوجة كمال مهرها المسمى فلها أن تقبضه جميعه من تركته • وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم •

تعليق :

صدر القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ ونص في المادة ٩٩ منه على عدم سماع دعوى الزوجية عند الإنكار الا بوثيقة زواج رسمية •

المبدأ (١)

١ — الزواج المكتوب في ورقة عرفية صحيح شرعا اذا استوفى أركانه وشروطه المقررة في الشريعة الاسلامية من وقت انعقاده .

٢ — على الزوجين توثيقه رسميا باجراء تصديق رسمي على قيام الزوجية بينهما مسندة الى تاريخ تحرير العقد العرفي بهذا التاريخ .

٣ — متى كان الزوجان مختلفي الديانة والجنسية فالجهة المختصة بالتوثيق هي مصلحة الشهر العقاري .

٤ — العقد العرفي غير معترف به عند التنازع امام القضاء في شأن الزواج وآثاره فيما عدا نسب الأولاد . كما تعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج .

سئل :

بالكتاب رقم ٧ م ١٥٢/١ ٥٢ ع هـ المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٨١ والمقيد برقم ٩ سنة ١٩٨١ والاوراق المرافقة له المرسلة من سفارة ألمانيا الاتحادية بالقاهرة بشأن الاستفسار عما اذا كان الزواج الذي يتم بعقد عرفي ، مصدقا به في مصر وصحيحا من الناحية الشرعية ؟

أجاب :

ان الزواج في الشريعة الاسلامية عقد قولى يتم بالنطق بالايجاب والقبول في مجلس واحد بالالفاظ الدالة عليهما الصادرة ممن هو أهل للتعاقد شرعا بحضور شاهدين بالغين عاقلين مسلمين اذا كان الزوجان

(١) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١٠٥

— م ٢٨٨ — ١٣ ربيع الاول ١٤٠١ هـ — ١٩ يناير ١٩٨١ م .

مسلمين ، وأن يكون الشاهدان سامعين للإيجاب والقبول فاهمين أن الالفاظ التى قيلت من الطرفين أمامهما الفاظ عقد زواج ، وإذا جرى العقد بأركانها وشروطه المقررة فى الشريعة كان صحيحا مرتبا لكل آثاره •

أما التوثيق بمعنى كتابة العقد وثباته رسميا لدى الموظف العمومى المختص ، فهو أمر أوجبه القانون صونا لهذا العقد الخطير بآثاره عن الإنكار والجحود بعد انعقاده سواء من أحد الزوجين أو من غيرهما •

وحمل للناس على اتمام التوثيق الرسمى لهذا العقد منعت المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المحاكم من سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها للزوجين عند الإنكار الا بمقتضى وثيقة زواج رسمية •

فاذا كان عقد الزواج المسئول عنه قد تم على الوجه المبين بصورته الضوئية بعد نطق طرفيه بالإيجاب والقبول فى مجلس واحد بالالفاظ الدالة على الزواج ، وتوفرت فى الوقت ذاته باقى شروط الانعقاد كان صحيحا مرتبا آثاره الشرعية من حل المعاشرة بين الزوجين وثبوت نسب الأولاد بشروطه والتوارث ، دون توقف على التوثيق الرسمى •

ولكن هذا التوثيق أمر لازم لاثبات الزواج عند الالتجاء الى القضاء لاسيما اذا انكره أحدهما ، اذ قد استوجب نص القانون المرقوم لسماع دعوى الزوجية عند الإنكار — وجود الوثيقة الرسمية وقضلا عن هذا فان الجهات الرسمية لا تقبل عقد الزواج كسند الا اذا كان موثقا رسميا • والجهة المختصة بتوثيقه فى مثل هذه الحالة هى مكتب التوثيق بمصلحة الشهر العقارى باعتبار أن هذين الزوجين مختلفان فى الديانة والجنسية • وعليهما توثيقه رسميا بإجراء تصادق رسمى على قيام الزوجية بينهما مسندة الى تاريخ تحرير العقد العرفى بهذا الزواج •

لما كان ذلك : يكون الزواج المكتوب في ورقة عرفية صحيحة (١)
شرعا ، اذا استوفى أركانه وشروطه المقررة في الشريعة الاسلامية من
وقت انعقاده ، وهو غير معترف به عند التنازع امام القضاء في شأن
الزواج وآثاره فيما عدا نسب الأولاد ، كما لاتعترف به الجهات
الرسمية كسند للزواج .

(١) ملحوظة : نص عقد الزواج العرفي كالآتي :

عقد زواج

انه في يوم الأربعاء الموافق ٧ مارس سنة ١٩٧٩ م .
فيما بين كل من :

١ — السيد / م.أ.ي.م المقيم بالزمالك قسم قصر النيل من مواليد
القاهرة مسلم الديانة زوج — طرف أول

٢ — السيد / ن — أ.ف والمقيمة في نفس العنوان السابق مسيحية الديانة
الماتية الجنسية زوجة — طرف ثان

وقد أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف وخلوهما من كل مانع
شرعى واتفقا أمام الشهود المذكورين بهذا العقد وبعد تلاوته باللغة
الألمانية على الطرف الثانى الزوجة على مايتى :

أولا : يقر الطرف الأول بعد ايجاب وقبول صريحين بأنه قد قبل الزواج
من الطرف الثانى زواجا شرعيا على كتاب الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم وعملا بأحكام الشريعة الاسلامية .

كما تقر الطرف الثانى بعد ايجاب وقبول صريحين بأنها قد قبلت
الزواج من الطرف الأول زواجا شرعيا على كتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعملا بأحكام الشريعة
الاسلامية مع احترام الديانة المسيحية .

ثانيا : اتفق الطرفان على صداق قدره مائة جنيه مصرى دفع من الطرف
الأول بمجلس هذا العقد ليد الطرف الثانى .

ثالثا : تقر الطرف الثانى صراحة بأنها قد قبلت الزواج برضا تام وعملا
بأحكام الشريعة الاسلامية مع احتفاظها بديانتها المسيحية .

رابعا : قبل الطرفان جميع أحكام هذا العقد بما تقضى به الشريعة
الاسلامية وما قد يترتب عليه من آثار قانونية وخاصة البنوة
اذ أن لأولادهما من هذا الزواج جميع الحقوق الشرعية والقانونية
قبلهما .

خامسا : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها
لحين اتخاذ اجراءات توثيق هذا الزواج رسميا وطبقا لأحكام
القانون الوضعى لجمهورية مصر العربية وذلك بشهادة كل من :

١ — م.أ.ي.م ٢ — م.و.أ .

(١) الطرف الأول (الزوج) توقيع

(٢) الطرف الثانى (الزوجة) توقيع

المبدأ (١)

القواعد المعمول بها في مصر بشأن إبرام عقود الزواج

- ١ — توثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك يختص به المأذونون بالنسبة للمصريين المسلمين .
- ٢ — يختص الموثقون المنتدبون بالمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة .
- ٣ — تختص مكاتب التوثيق بالشهر العقاري بمن اختلفوا ديانة أو جنسية وبالأجانب المتحدى الجنسية أيا كانت ديانتهم .
- ٤ — يحتج بزواج الأجانب في مصر متى استوفى الشكل المحلي بالنسبة اليهم دون نزاع ، اما الاحتجاج به في دولة الزوجين أو في دولة أخرى فيتوقف على ما تقتضيه قواعد الاسناد في قانونها .
- ٥ — اذا كان أحد الزوجين مصرياً تعين اجراء الزواج في الشكل المقرر في القانون المصري ، ويصبح توثيقه من اختصاص مكاتب التوثيق .
- ٦ — للأجانب أن يتزوجوا في مصر في الشكل الدبلوماسي أو القنصلي حسب قانون الجنسية التي ينتمون اليها .
- ٧ — يحتج بالزواج القنصلي في مصر مادام قد تم في قنصلية مصرح لها من حكومة مصر بذلك من باب التعامل بالمثل على ما تشير اليه المادة ٦٤ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

(١) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١٠٥ —
م ٢٩٣ — ص ٢٩٠ — ١ جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ — ١٤ أبريل ١٩٨١ م .

سئل :

بكتاب الادارة القنصلية بوزارة الخارجية ١٨٠/٣٠١/١ ج ٢
المبلغ الينا بالكتاب الرقم ٢٢ . المقيد برقم ١٢٠ سنة ١٩٨١ المرفق به
صورة مذكرة سفارة جمهورية المانيا الاتحادية بشأن القواعد المعمول
بها في جمهورية مصر العربية ، فيما يختص بإبرام عقود زواج الأجانب
في قنصلية أحد طرفي الزواج ، اذ سبق أن أفتى محامى السفارة المصرى
في هذا الموضوع بأنه : لم يصدر قانون ينص صراحة على عدم شرعية
عقود الزواج التى تبرم عن طريق القناصل الأجانب في مصر بين
شخصين مختلفى الجنسية أو العقيدة ، ولا يوجد شك في أنه وفقا
للقانون رقم ٦٢٩ الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الخاص
بالزواج ، فان عقود الزواج التى تبرم في مصر بين أشخاص مختلفى
الجنسية أو الديانة لا يمكن الاعتراف بها ، اذا لم تتم امام أحد مكاتب
التوثيق اصرية .

وأنه طبقا لهذا القانون تحدثت اختصاصات المائونين في تسجيل
عقود الزواج التى تتم فقط بين شخصين مصريين مسلمين .
وبالنسبة لعقود الزواج الدينية بين المصريين غير المسلمين ،
متحدى الطائفة والملة ، يكون معترفا بها اذا ما تم فقط تسجيلها بمكتب
التوثيق المختص غير أنه في حالة اختلاف الجنسية أو الديانة أو ملة
أحد الطرفين ، فان مكاتب التوثيق في مصر ، هى الجهة الوحيدة المختصة
بإبرام عقود الزواج .

وترتيا على هذا : فان كل زواج لا يتم بهذه الصورة لا يمكن
الاعتراف بصلاحيته ، ويمكن الطعن في بطلان مثل هذا الزواج ، الامر
الذى يؤدى الى نتائج وخيمة بالنسبة للطرفين .

ونظرا لاهمية هذا الموضوع ، وضرورة ايضاح التفاصيل المتعلقة
به فان السفارة ترجو وزارة الخارجية — مرة أخرى — التكرم باحالاته
من جديد الى الجهات المصرية المختصة ، لبدء الراى مع الأخذ في
الاعتبار فتوى المحامى المصرى المشروحة عاليه .

أجاب :

انه ترتب على صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المحلية اعادة تنظيم توثيق عقود الزواج ، بتعديل المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وجاء نص مادته الأولى على الوجه التالى :

تتولى المكاتب (مكاتب التوثيق) توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج. واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة الى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين فى وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع مايتعلق بهم .

وتتفيذا لنص هذه المادة صدر قرار وزير العدل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بلائحة الموثقين المنتدبين ومن قبل كان قد صدر قبل هذا قرار الوزير بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٥ بلائحة المأذونين ، وقد حددت هاتان اللائحتان اختصاصات وواجبات كل من المأذونين والموثقين المنتدبين على الوجه المجرى فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ سالفه الذكر . أما واجبات واختصاصات مكاتب التوثيق بالنسبة لعقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة فهى مبينة بذات المادة وبالتعديلات الاخرى التى طرأت على قانون التوثيق وآخرها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ .

وبمقتضى ذلك النص ، أصبح توثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك ، يختص به المأذونون بالنسبة للمصريين المسلمين ، ويختص الموثقون المنتدبون بالمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، ويختص مكاتب التوثيق ، بمن اختلفوا ديانة أو جنسية وبالأجانب المتحدى الجنسية أيا كانت هياتهم .

وعلى ذلك : فانه لم يعد هناك بالنسبة للأجانب ، سواء اتحدت جنسياتهم وديانتهم أو اختلفوا ، سوى شكل واحد يجوز افراغ زواجهم فيه ألا وهو الشكل الذى يتم لدى مكاتب التوثيق ، باعتباره الشكل المحلى بالنسبة اليهم .

ويحتج بزواج الأجانب في مصر متى استوفى الشكل المحلى دون نزاع ، أما الاحتجاج به في دولة الزوجين أو في دولة أخرى فيتوقف على ما تقضى به قواعد الاسناد في قانونها .

واذا كان أحد الزوجين مصرياً تعين اجراء الزواج في الشكل المقرر في القانون المصري ، ويصبح توثيقه من اختصاص مكاتب التوثيق .

أما عن جواز ابرام عقود زواج الأجانب في قنصلية أحد طرفي الزواج ومدى حجتيه في مصر ، فان الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من اتفاق مونترو سنة ١٩٣٨ الخاص بالغاء الامتيازات في مصر قد جرى نصها بالآتي :

ولهم (لقناصل الدول صاحبة الامتيازات الملغاء) بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

وبمقتضى هذا النص يكون للأجانب أن يتزوجوا في مصر في الشكل الدبلوماسي أو القنصلي — حسب قانون الجنسية التي ينتمون اليها — لأن بعض الدول تعتبر الزواج نظاماً دينياً كالليونان التي لا تجيز لقناصلها مباشرة عقد الزواج ، كما أن بعض الدول تستلزم أن يكون الطرفان أو أحدهما تابعاً لها .

لما كان ذلك : فانه يحتج بالزواج القنصلي في مصر مادام قد تم في قنصلية صرحت لها حكومة مصر وأذنت في مباشرة هذا الاختصاص من

باب التعامل بالمثل ، على ما تشير اليه المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذى حل محل المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٥ الخاص بهذين السلكين •

اذ خول هذا القانون للمصريين فى الخارج أو يعقدوا زواجهم فى الشكل الدبلوماسى أو القنصلى لدى ممثلى مصر فى الدول الاجنبية مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات الدولية والعرف الدولى ، وألا تتعارض هذه الاختصاصات مع قوانين البلاد التى يعملون فيها ، وأن يكون الزوجان مصريين أو أحدهما مصرياً ، على أن يؤخذ مقدماً رأى وزارة الخارجية فى حالة ما اذا كان أحد الزوجين غير مصرى •

واذا صدر عقد الزواج لدى أحد القناصل المعتمدين فى مصر المأذون لهم من الحكومة المصرية بهذا الاختصاص ، من باب التعامل بالمثل كان صادراً من جهة مختصة قانوناً مادام مستوفياً شروط قانون دولة القنصل ، وفى حدود النظام العام والآداب فى مصر ، ويجرى اعتماده والتصديق على شكله القانونى من الجهة المنوط بها أعمال القناصل المعتمدين فى مصر •

ويخضع العقد الذى يجرى لدى أحد القناصل الأجانب المصرح لهم باجراء عقود الزواج لرقابة القضاء رقابة موضوعية اذا كان الزوجان مسلمين أو أحدهما مسلماً ، باعتبار أن مخالفة شروط عقد الزواج وأركانه المقررة فى الشريعة الاسلامية تمس النظام العام •

هذا : ومتى كان أحد طرفى عقد الزواج مصرياً لم يجز لأحد القناصل الاجانب اجراء عقد الزواج ، بل يتعين اجراؤه وتوثيقه فى مكتب التوثيق • والله سبحانه وتعالى أعلم •

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
محكمة استئناف القاهرة
الدائرة ٤١ أحوال شخصية
حكم

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي تحت رقم ١٧٩ سنة ١٠٢
قضائية .

الموضوع

استئناف الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٥/١/٣٠ من محكمة الجيزة
الابتدائية في الدعوى رقم ٥٨٩ لسنة ٨٣ أجانب .

الحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الاوراق والمداولة .

ومن حيث ان المستأنف عليه لم يحضر لا بنفسه ولا بوكيل عنه وتم
الاعلان في الميعاد الذى حدد له فتسمع الدعوى وادلتها ويحكم في غيبته
دون اعذار ولا تغيب وكيل عملا بمادتين ٢٨٣ ، ٣٢٢ من اللائحة الشرعية .

ومن حيث ان واقعة الدعوى المستأنف حكمها ومستنداتها والدفاع
فيها قد فصله الحكم المستأنف وهذه المحكمة تحيل اليه في شأنها وهي
تخلص في ان المستأنفة اقامتها ضد المستأنف عليه بعريضة معلنة انتهت
فيها الى طلب الحكم بثبوت نسب الولد (رجاء الدين) اليه ، ثم بموجب
عريضة معلنة قانونا في ١١/١٨ سنة ١٩٨٤ اضافت المستأنفة طلب جديدا
هو الحكم عليه بصحة ونفاذ عقد الزواج المبرم بينهما بتاريخ ١٧ فبراير
سنة ١٩٧٩ وقيام علاقة الزوجية الشرعية بينهما — وبعد ان احالت
المحكمة الدعوى الى التحقيق لاثبات الزوجية والفراتن الصحيح عادت
بجلسة ١٩٨٥/١/٣٠ وحكمت غيابيا — ١ — باثبات نسب الصغير
رجاء الدين الى ابيه — ٢ — بعدم سماع دعوى الزوجية
— ٣ — برفض ماعدا ذلك من الطلبات .

ومن حيث ان المستأنفة لم ترقى الحكم آنف البيان في شفة الخاصة بعدم سماع دعوى الزوجية فاستأنفته بالاستئناف المائل وذلك بعريضة اودعت قلم الكتاب بعد سداد الرسم المقرر وقيدت في ١٩٨٥/٢/٢٨ واعلنت للمستأنف عليه قانونا في ١٩٨٥/٣/٥ انتهت فيها الى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من الحكم بعدم سماع دعوى الزوجية والحكم بسماعها وبصحته. ونفذ عقد الزواج المبرم بينهما في ١٩٧٩/٢/١٧ مع الزام المستأنف ضده بالمصروفات والاعتاب عن الدرجتين وذلك للأسباب الآتية : أولا : ركنت محكمة اول درجة في الحكم بعدم السماع الى نص المادة ٩٩/٤ من اللائحة الشرعية مع ان المنع سببه النكاح أو الزور أو التشهير وعقد الزواج يتم بايجاب وقبول ومن ثم فان هذا النص لا يتفق مع ما هو مقرر في الفقه الحنفى الذى لا يعتد توثيق عقد الزواج . ثانيا : زواج المستأنفة ثابت بعقد عرفى غير موجود من المستأنفة ضده كما ان اعترف بالزوجية في التوكيل الرسمى وصور منه رسمية .

ومن حيث ان المستأنفة قدمت حافظة طوتها على صورة من صورة قيد ميلاد الطفل رجاء الدين .

ومن حيث ان النيابة العامة قدمت مذكرة مؤرخة ١٩٨٥/١٠/١٤ انتهت فيها الى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم فيما قضى به بعدم سماع دعوى الزوجية وبسماعها واعادة هذا الشق الى محكمة اول درجة للفصل فيه .

ومن حيث انه بجلسة ١٩/١٠/٨٥ حضر عن المستأنفة وكيلها ولم يحضر المستأنف عليه وقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم .

ومن حيث ان المستأنف عليه قدم في ١٩٨٥/١٠/٢٢ طلب لاعادة الدعوى للمرافعة وهذه المحكمة لا تجيبه الى طلبه الذى قصد منه تعطيل الفصل في الدعوى .

ومن حيث ان المستأنف عليه قدم في ١٩٨٥/١٠/٢٤ مذكرة والمحكمة.

تألفت عنها لأنها قدمت بعد اقفال باب المرافعة في الاستئناف .

ومن حيث ان الاستئناف قدم في الميعاد واستوفى باقى الاوضاع الشكلية المنصوص عليها قانونا تعين القضاء بقبوله شكلا .

ومن حيث انه عن الموضوع فان الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية تنص على انه « لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، ويبين من ذلك النص ان عدم السماع مرتبط بانكار المدعى عليه للزوجية ، فاذا لم تكن الزوجية ثابتة بوثيقة زواج رسمية وحضر المدعى عليه امام المحكمة وافر بالزوجية فيمتنع على المحكمة ان تحكم بعدم السماع بل يتعين عليها ان تمضى في نظر الدعوى ، وكذلك الحال اذا لم يحضر المدعى عليه لأن عدم الحضور لا يعتبر انكارا — اذا كان ذلك وكان الثابت ان المدعى عليه لم يحضر الى محكمة أول درجة وبالتالي فانه لا يعتبر منكرا في حكم المادة ٩٩/٤ سالفه البيان وكان يتعين على محكمة أول درجة ان تمضى في نظر موضوع الدعوى — واذا قضت بعدم السماع فانه تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ويتعين القضاء — بالغاء الحكم المستأنف واعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للسير فيها وفق المنهج الشرعى حيث حجبها الحكم بعدم السماع عند نظر موضوعها وحتى لا تضيق على الخصوم احدى درجتى التقاضى . ومن حيث ان المستأنف عليه هو المحكوم عليه تعين الزامه بالمصروفات عملا بنص المادتين ٢٨١ ، ٣٢٢ من اللائحة الشرعية . فلهذه الاسباب حكمت المحكمة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف في شقة المستأنف — وباعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للسير فيها وفق المنهج الشرعى والزمتم المستأنف عليه بالمصروفات ومبلغ ٢٠ ج عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

الاختصاص بدعوى اثبات العلاقة الزوجية :

هناك نوع من الدعاوى يطلق عليه لفظ الدعاوى غير القابلة للتقدير والمقصود بها ليست فقط تلك الدعاوى التى تتنافى طبيعتها مع امكان

تقديرها بالنقود بل ايضا الدعاوى التى وان قبلت هذا التقدير لم يضع
المشرع قاعدة معينة لتقديرها •

ومن هذه الدعاوى دعوى اثبات العلاقة الزوجية وايضا دعوى
تقرير الجنسية ودعوى اثبات النسب ، وهذه الدعاوى جعل قانون
المرافعات الاختصاص بها للمحكمة الابتدائية اعمالا لنص المادة ٤١
مرافعات •

الباب الثالث

اثبات النسب في الزواج العرفي

مشكلة اثبات النسب

لا تختلف القواعد الشرعية لاثبات النسب في الزواج العرفي عنه في الزواج الموثق من اية ناحية •

وبالتالى يخضع الزواج العرفي لنفس القواعد عند اثبات النسب •
والنسب بسبب الفراش يثبت بتوافر الشروط الآتية :

- ١ — امكان الاتصال الجنى بين الزوجين •
 - ٢ — ان يتصور من الزوج الاحباد عادة •
 - ٣ — ان تأتى به فى مدة تحتل حدوث الحمل اثناء الفراش •
 - ٤ — ثبوت الولادة وتعيين المولود •
- كما ان اثبات النسب يكون بالاقرار سواء كان اقرارا مباشرا أو غير مباشر ويشترط لصحة ذلك الاقرار •

- ١ — ان يكون المقر بالنسب عاقلا بالغاً مختاراً •
- ٢ — ان يكون المقر به مجهول النسب •
- ٣ — ان يكون المقر به ميتاً وقت الاقرار •
- ٤ — ان يصادق المقر به على الاقرار اذا كان من اهل التمييز •
- ٥ — ان تتصور البنوة بينهما •

٦ — عدم تصريح المقر بان الزنى هو سبب النسب •

كما ان النسب المباشر يمكن اثباته بالبينة أى بالشهادة •

أى ان النسب يثبت بثلاث وسائل هى البينة والاقرار والزواج ، ويجوز اثبات النسب بكافة طرق الاثبات دون اشتراط تواجده وثيقة رسمية •

والزواج العرفى اذا استوفى اركانه الشرعية ولا ينقصه الا اثباته فى وثيقة رسمية يثبت به النسب حيث يمكن للزوجة اقامة الدليل على هذه الزوجية بكافة طرق الاثبات بقصد التوصل الى اثبات النسب •

(١) راجع د/ زكريا البرى — احكام الاسرة فى الشريعة الاسلامية — ص ٣٩٥ وما بعدها •

أحكام النقص

١ — دعوى النسب — بقاؤها على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية — جواز اثباتها بالبينة •

* دعوى النسب لا تزال باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية ويجوز اثباتها بالبينة •

(طعن رقم ١٤ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ س ١٧ ص ١٨١١)

٢ — نسب ثبوته في جانب المرأة — ثبوته في جانب الرجل •

* النسب في جانب المرأة يثبت بالولادة ولا مرد لها وهو اذا ثبت يلزم ولا يحتمل أصلاً ، وفي جانب الرجل يثبت بالفراش وبالاقرار وبالبينة وهو بعد الاقرار به لا يتحمل النفي لان النفي يكون انكاراً بعد الاقرار فلا يسمع •

(طعن رقم ١٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠ س ١٧ ص ٧٧٢)

٣ — دعوى النسب — سماعها مجردة — شرطه — أن يكون المدعى عليه بالنسب حياً وليس فيها تحمل النسب على الغير •
* الأصل في دعوى النسب أنها تسمع ولو كانت مجردة وليست ضمن حق آخر متى كان المدعى عليه بالنسب حياً وليس فيها تحمل النسب على الغير •

(طعن رقم ١٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠ س ١٧ ص ٧٧٢)

٤ — نسب — ثبوت •

* ثبوت نسب الولد حق أصلي للام كحق الولد لانها تعير بولد ليس له أب معروف •

(طعن رقم ١٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠ س ١٧ ص ٧٧٢)

٥ — النسب حق للولد — عدم تصديق الزوجين في ابطاله — اقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو — لا يتعدى اليه ولا يبطل حقه .

* النسب حق للولد فلا يصدق الزوجان في ابطاله ولو تعاونوا على أنه لم يحصل وطء ومن ثم فإن اقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى اليه ولا يبطل حقه .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٥٥)

٦ — ثبوت النسب — حق أصلى للولد وللأم — تطلق حق الله تعالى به — لا حق للام في اسقاط حقوق ولدها — ترك الام الخصومة في دعوى ثبوت النسب لا ينصرف الى حق الصغير أو حق الله .

* ثبوت النسب وان كان حقا أصليا للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، الا أنه في نفس الوقت حق أصلى للولد لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية ، كحق النفقة والرضاع والحضانة والارث ، ويتعلق به أيضا حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الام اسقط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ، فاذا كانت المطعون عليها قد تركت الخصومة في دعوى ثبوت النسب نزولا منها عن حقها فيه ، فلا ينصرف هذا النزول الى حق الصغير أو حق الله .

(طعن رقم ٣٠ سنة ٣٥ ق جلسة ٨/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٦٣٩)

٧ — عدم جواز تقديم طلبات بدعوى جديدة في الاستئناف — دعوى النسب — نطاقها — عدم اتساعه للمصلحة على مال — تقدم محضر صلح تضمن تقسيم التركة لتصديق المحكمة الاستئنافية عليه — رفض المطعون عليها التصديق عليه — امتناع التصديق عليه على المحكمة — القضاء ببطالان عقد المصلح — مخالفة للقانون .

* وفقا للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية « لا يجوز

للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية» . واذ كانت الدعوى دعوى نسب تحدد نطاق الخصومة فيها أمام محكمة أول درجة على هذا الوضع ولا تتسع بطبيعتها للصالح على مال ، فان تقديم الطاعنين محضر صلح متضمنا تقسيم التركة وطلبهم التصديق عليه ورفض المطعون عليها ذلك لعدم اعترافهما به أو اقرارهما له وتوصلهما منه يمتنع به على المحكمة هذا التصديق ولا يجوز لها أن تعود وتعرض لموضوعه .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٨ س ١٨ ص ٥٨٩)

٨ — التطبيق — دعوى النسب — خضوعها لذات الأحكام — القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — عدم تغييره هذه القواعد — ثبوت النسب في الشريعة الإسلامية بالاقرار .

* يثبت النسب في الشريعة الإسلامية ، بالاقرار ، واذ عول الحكم المطعون فيه على قرار المورث للمطعون عليهما بالنسب ، فانه يكون صحيحا فيما انتهى اليه .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٨ س ١٨ ص ٥٨٩)

٩ — دعوى — استقرار أوضاعها نهائيا على أنها من دعوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها — رفعها وفقا للإجراءات المقررة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات — لا وجه له — محل التزام النظام العام — الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات — لا وجه له — محل التزام هذه الاجراءات — رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .

* متى كانت الدعوى قد رفعت الى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين باعتبارها من الدعوى التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ووفقا للإجراءات المقررة ، وأثناء نظرها أمام محكمة أول درجة طلب الطاعن إحالتها الى دائرة الأحوال الشخصية للأجانب

ورفضت المحكمة الاحالة ، وفي الاستئناف قرر الطاعن أن طلب الاحالة هو في حقيقته دفع بعدم الاختصاص لأنه أجنبي والدعوى ضده تختص بنظرها دائرة الاحوال الشخصية للأجانب وهي تتميز عن غيرها بأنها تنعقد في غير علانية وبهيئة غرفة مشورة وتمثيل النيابة فيها يختلف ورفضت المحكمة الدفع ، وكان الطاعن لم ينع على الحكم المطعون فيه قضاءه في خصوص الدفع بالاحالة والدفع بعدم الاختصاص وبذلك تكون أوضاع الدعوى قد استقرت نهائيا على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ورفضت وفقا للإجراءات المقررة في القانون وحاز قضاء المحكمة في هذا الخصوص قوة الشيء المحكوم فيه وهي تسمو على اعتبارات النظام العام ، فإنه لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، إذ محل التزام هذه الإجراءات ومحل البطلان لعدم التزامها أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الاحوال الشخصية للأجانب ومن الخطأ والتفريق في إجراءات التقاضي أن ترفع الدعوى الى دائرة الاحوال الشخصية للمصريين المسلمين ثم تلتزم فيها وفي الإجراءات أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٥٥)

١٠ — دعوى النسب لولد المطلقة — عدم سماعها عند الإنكار

إذا أثبت به لأكثر من سنة بعد الطلاق — المادة ١٥ م — بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

* من المقرر وفقا لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إلا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أثبت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق وإذا كان الثابت من الحكم المطعون أن الطاعن قد ولد في سنة ١٩٥٠ أي بعد ست سنوات من الطلاق ، وقد أنكره مورث المطعون عليهم حال حياته ، كما أنكر قيام أية علاقة زوجية جديدة بينه وبين والدته الطاعن بعد الطلاق ، وكان الحكم قد دلل على

عدم قيام الزوجية بعد الطلاق على أسباب سائغة ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(طعن رقم ١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ س ٢٦ ص ٢٩٧)

١١ — ثبوت النسب — حق أصلى للابن واللام — موقف الابن لا يؤثر على ما تدعيه الام ولا تملك هي اسقاط حقوق ولدها .

* النص في المادة ٩٠٦ من قانون المرافعات على أنه « يتبع في قبول دعوى انكار النسب واثباتها والمواعيد التي ترفع فيها والإثار التي تترتب عليها القواعد والاحكام التي يقررها قانون البلد الواجب التطبيق — وتوجه الدعوى الى الأب أو الأم على حسب الأحوال والى الولد الذي أنكر نسبه فاذا قاصرا تعين أن يقام وصى خصومة » يدل على أن المشرع رأى أن ثبوت النسب كما هو حق أصلى للابن لأنه يرتب له حقوقا بينتها القوانين والشرائع كحق النفقة والحضانة والارث، فإنه حق أصلى أيضا للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا ، ولثلاث تعير بولد ليس له أب معروف ، والحقان في هذا المجال متساويان متكاملان لا يجزىء أحدهما عن الآخر ، فلا تملك الأم اسقاط حقوق ولدها كما لا يؤثر موقف ذلك الاخير على ما تدعيه الأم .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ س ٢٦ ص ٤٨٣)

١٢ — النسب يثبت بالفراش وبالاقرار به — ثبوته عند الانكار بالبينه .

* من الاصول المقررة فيفقه الشريعة الاسلامية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة ، لأن ثبوت الحكم ينبني على ثبوت السبب وأنه ، كما يثبت بالفراش حال تحقق شروطه فإنه يثبت بالاقرار به عند الانكار باقامة البينة عليه .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ س ٢٦ ص ٤٨٣)

١٣ — اقامة المدعى دعواه بانكار نسب الصغيرة اليه — دفع
الام المدعى عليها بانها رزقت بها منه على فراش الزوجية — تكليف
المحكمة لها اثبات هذا الدفع باعتبارها مدعية فيه — لا خطأ .

* متى كان الواقع في الدعوى أن المطعون الاول أقامها منكرًا
نسب ابنة الطاعنة اليه فدفعتهَا هذه الاخيرة بأنها رزقت بها منه على
فراش زوجية حرر بها عقد عرفي فقد منها ولما كان الدفع في اصطلاح
الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه أو ممن ينتصب المدعى عليه خصمًا
عنه يقصد بها دفع الخصومة عنه أو ابطال دعوى المدعى ، بمعنى أن
المدعى عليه يصير مدعيًا اذا أتى بدفع ويعود المدعى الاول مدعيًا ثانيًا
عند دفع الدفع ، فان ما جرى عليه الحكم المطعون فيه من التحقق من
ثبوت الزوجية بالفراش ومن تكليف الطاعنة اثباته توصلًا لثبوت النسب
باعتبارها مدعية فيه مع أن الدعوى مقامة أصلاً بانكار النسب من المطعون
عليه الاول ، يتفق مع المنهج الشرعي السليم .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ س ٢٦ من ٤٨٣)

١٤ — اقامة الحكم قضاءه بنفى النسب على قرائن لها سندها
في الاوراق — لاعيب — القرائن منها ما هو أقوى من البينة والاقرار —
كفاية هذه الدعامة لحمل الحكم — تعيينه في اعتداده بشهادة شهاد
واحد — غير منتج .

* اذ يبين مما قرره الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بنفى
النسب على قرائن استخلصها من واقع الاوراق والمستندات الرسمية ،
وهي تقارير موضوعية سائغة لها سندها الثابت ، ولما كان إجماع
الفقهاء على أن القاضي لا يقف مع ظواهر البينات ولا يتقيد بشهادة
من تحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق آخر ، اعتباراً بأن
القضاء فهم ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته ، اذ منها ما هو
أقوى من البينة والاقرار وهما خبران يتطرق اليهما الصدق والكذب ،
وكانت هذه الدعامة بمجرد كفاية لحمل قضاء الحكم ، فان تعيب
الحكم في اعتداده بشهادة وحيدة لمواطن المطعون عليه الاول — وهو

أجد شهود الطائفة — وإطراح أقوال باقى شهودها. والمقول بعدم استكمال نصاب الشهادة — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج .
(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ س ٢٦ هن ٤٨٣)

١٥ - دعوى النسب — سماعها مجردة — شرطة .

* المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى دعوى النسب ، النظر إلى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يصح اقرار المدعى عليه به ويثبت باعترافه وليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والبنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، ويعتقر فيها التناقض ، لأن مقصودها الأصلى هو النسب ، والنسب يفتقر فيه التناقض للخفاء الحاضل فيه ، أما لو كان ممثلاً لا يصح اقرار المدعى عليه به ولا يثبت باعترافه وفيه تحمل النسب على الغير كالأخوة والعمومة فلا تسمع إلى أن يدعى حقاً من أرث أو نفقة ويكون هو المقصود الأول فيها ولا يفتقر فيها التناقض لأنه تناقض فى دعوى مال لا فى دعوى نسب .

(طعن رقم ٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٥ س ٢٦ ص ١٦٧)

١٦ - الأقرار بما يتضمن تحمل النسب على الغير — لا يصلح فى الأصل لثبوت النسب — وجوب معاملة المقر بأقراره من جهة الميراث .

* إذا كان الاقوال التى أدلى بها الطاعن الأول فى تحقیقات نيابة الأحوال الشخصية ، تعد اقراراً فيه تحميل النسب على الغير ابتداءً ، ثم يتعدى إلى المقر نفسه ، وإن كان لا يصلح فى الأصل سبباً لثبوت النسب ، إلا أن المقر يعامل بأقراره من ناحية الميراث وغيره من الحقوق التى ترجع إليه لأن للمقر ولاية التصرف فى مال نفسه .

(طعن رقم ٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٥ س ٢٦ ص ١٦٧)

١٧ - النسب يثبت فى جانب الرجل بالفراش وبالأقرار أو بالبينة — شرط صحة الأقرار بالبينة .

* النسب كما يثبت في جانب الرجل بالقرائن وبالبينة يثبت بالاقرار ، ويشترط لصحة الاقرار بالبينة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب وان يكون ممكنا ولادة هذا الولد لمثل المقر وأن يصدق الولد المقر في اقراره أن كان مميزا ، وصدور الاقرار صحيحا مستوفيا شرائطه ينطوي على اعتراف ببينة الولد بنوة حقيقية ، هو بعد الاقرار به لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال .

(طعن رقم ٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٥ من ٢٦ ص ١٦٧)

١٨ - النسب يثبت بالدعوة - سواء كان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا عليه اثم ادعائه .

* القول المعتبر في الفقه الحنفى المعمول به أن النسب يثبت بالدعوة من غير أن يبين المقر وجه النسب سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا فيكون عليه اثم ادعائه .

(طعن رقم ٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٥ من ٢٦ ص ١٦٧)

١٩ - اقرار المورث ببينة الطفل - لا يحتمل النفي .

* النعى على الحكم فيما انتهى اليه من رفض طلب الاحالة الى التحقيق لاثبات واقعة التبني وتحقيق شخصية الطفل المتبنى ، مردود بأن الحكم وقد أقام قضاءه على ثبوت النسب باقرار المورث الذي يعتبر حجة ملزمة فيثبت نسب الطفل منه وهو بعد الاقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون انكار بعد الاقرار ولا يسمع ، ومن ثم النفي يكون على الغير أساس .

(طعن رقم ٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٥ من ٢٦ ص ١٦٧)

٢٠ - الفصل في دعوى النسب استنادا الى البينة الشرعية والى المستندات التى اشتملت على اقرارات بالنسب باعتبارها قرائن فى الدعوى لا غيب .

... * اذ يبين مما أورده الحكم أنه لم يأخذ بما جاء بمستندات المطعون عليه الاول بوصفها تحوى اقرارات بنسب هذا الاخير الى المتوفاة سواء اكانت اقرارات بنسب مباشر أو غير مباشر ، وانما أخذ بها بالاضافة الى الدليل المستمد من البيينة الشرعية باعتبارها قرائن استخلص منها الحكم قرابة المطعون عليه الاول للمتوفاة بوصفه ابن عم لاب لها ، وهو ما يجوز .

(طعن رقم ٤٥٤٣٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٨٨٠)

٢١ — دعوى ثبوت نسب — توجيه الطعن بالنقض فيها الى المحكوم له باسمه الوارد في شهادة ميلاده وباسمه الذى تسمى به في الدعوى — لا خطأ .

* متى كان الطاعن قد رأى أن يثبت المطعون عليه في تقدير الطعن بالنقض باسمه الوارد في شهادة ميلاد ، وكذلك باسمه الذى تسمى به في الدعوى — وهى دعوى ثبوت نسب — فان الطعن بالنقض يكون قد وجه الى ذات المستأنف عليه الذى كان طرفا في الحكم المطعون فيه ، ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة .

(طعن رقم ٤٠ سنة ٤٠ ق جلسة ٢/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٣٩)

٢٢ — النسب يثبت بالفراش — استنادا للحكم بثبوت النسب الى اقرار الزوج بتحقيقات ادارية بقيام الزوجية والى عدم المانع من الدخول وثبوت تمام الوضع لاكثر من ستة أشهر من عقد الزواج — لا خطأ .

* اذ كان النسب يثبت بالفراش وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت نسب الصغير الى الطاعن على سند من اقراره بالتحقيقات الادارية المقدمة صورتها الرسمية بقبوله الزواج من المطعون عليها عرفيا ودفعه مهرا لها ثم دفعه لها مؤخر صداقها عن شهرين سابقين على تقديم الشكوى وهو اقرار صريح يفيد قيام الزوجية بينه وبين المطعون عليها بعقد صحيح

شرعا في التاريخ الذي حددته والى عدم ثبوت قيام المانع من الدخول وبثبوت تمام الوضع لاكثر من ستة أشهر من عقد الزواج ، وكانت هذه الاسباب تكفى لحمل هذا القضاء فان النعى على الحكم المطعون فيه بصدد ما ساقه من قرينة مساندة استخلصها من الاقرار — الصادر من المطعون عليها — يكون غير منتج .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٠٩٣) .

٢٣ — النسب حق أصلى للام والولد — تعلق حق الله تعالى به أيضا — الام لا تملك اسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى — طرح الحكم للاقرار المنسوب للام بأن الطاعن لم يعاشرها معاشرة الأزواج — لا خطأ .

* لئن كان ثبوت النسب حقا أصليا للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، فهو في نفس الوقت حق أصلى للولد لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضانة والارث ويتعلق به أيضا حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم اسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ومن ثم فلا يعيب الحكم وقد ثبت لديه اقرار الطاعن بالفراش أن يطرح مدلول ما جاء بالاقرار المقدم من الطاعن والمنسوب صدوره الى المطعون عليها من أنه لم يعاشرها معاشرة الأزواج طالما أن فيه اسقاطا لحقوق الصغير لا تملكه .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٠٩٣) .

٢٤ — الشهادة بالسمع — جوازها في النسب استثناء — شرطه تقرير الشاهد أنه علم بسلسلة النسب نقلا عن شخص معين — اثره عدم اعتبار أقواله تسامعا — استبعاد المحكمة لشهادته — لا خطأ .

* لئن كان الاصل في الشهادة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ، الا أن فقهاء الحنفية استثنوا من ذلك مسائل منها

ما هو باجماع كالنسب فأجازوا فيه الشهادة بالتسامع بين الناس استحسانا وإن لم يعاينه بنفسه ، ومع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد تبليغا إلا إذا كان يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور توطؤهم على الكذب ويشتبه ويستفيض ويتوافر به الاخبار ويقع في قلبه صدقه ، لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبر به بدون استشهاد — رجلان عدلان أو رجل وأمرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به • والمتون قاطعة — والثقل المعتبرة — أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، وإنما كان الثابت أن الشاهد الذي استبعدت محكمة الموضوع شهادته ، ذهب إلى أنه علم بسلسلة النسب نقلا عن زوج عمته ، وكان هذا التجديد فيه لا يتوافر به التواتر الذي لا يصح بغيره شرعا اعتبار أقواله تسامعا فضلا عن أنه ينبئ عن معنى التفسير ويكشف عن المصدر الذي استقى منه شهادته ، وكان الحكم قد رد شهادة هذا الشاهد ولم يعمل عليها فإنه لا يكون قد خالف فقه الحنفية والزاجح في المذهب في هذا الخصوص •

(طعن رقم ١٢ سنة ١٣٥٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩ س ٢٧ ص ١٣٢٧)

٢٥ — دعوى الفراش الصحيح الذي يراد به اثبات النسب —
التناقض فيها لا يغتفر — الاستناد فيها إلى أن التناقض في النسب
عفو معتفر وتجاوز فيه الشهادة بالسماع — لا محل له •

• إذا كان التناقض في ادعاء الزوجية والفراش الصحيح لا يغتفر
أذ هو ليس محل خفاء ، فإنه لا محل لاستناد الطاعنة إلى ما هو مقرر
من أن تناقض في النسب عفو معتفر وتجاوز فيه الشهادة بالسماع ، لأن
التناقض هنا واقع في دعوى الفراش الصحيح الذي يراد به اثبات
النسب •

(طعن رقم ١١ سنة ١٣٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٤ س ٢٧ ص ٣٩٨)

٢٦ — النسب يثبت بالفراش الصحيح وبالإقرار وبالبينة —
الفراش سبب منشئ للنسب — البينة والإقرار كاشفان له .

* النسب كما يثبت بالفراش الصحيح يثبت بالإقرار وبالبينة .
غير أن الفراش فيه ليس طريقا من طرق اثباته فحسب بل يعتبر سببا
منشئا ثابتا من وقت الحمل بسبب من الفراش الصحيح أو بشبهته .
(طعن رقم ١١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٤ س ٢٧ ص ٣٩٨)

٢٧ — النسب يثبت بالبينة والإقرار كما يثبت بالقرائن .

* النسب كما يثبت بالفراش بالبينة والإقرار .
(طعن رقم ٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠ س ٢٧ ص ٥٩٢)

٢٨ — أقرار الزوجة بالامومة من زوجها — فيه تحميل نسب الولد
على الزوج — مصادقة الزوج لأقرارها — شرط لثبوت هذا النسب
منهما .

* أقرار المرأة المتزوجة بالامومة من زوجها لا يثبت به النسب
إلا إذا صدقها الزوج لأن أقرارها بالولد في هذه الحالة فيه تحميل
نسبة على الزوج ، فلا يلزم بقولها إلا عند مصادقته ، فيثبت حينذاك
نسب الولد منهما .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠ س ٢٧ ص ٥٩٢)

٢٩ — النسب — ثبوته بالفراش أو الإقرار أو البينة — المقصود
البينة الكاملة — عدم اشتراط معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس
العقد .

* النسب كما يثبت بالفراش والإقرار يثبت بالبينة ، فإذا ادعت
أمرأة على رجل أنها ولدت منه ولم تكن فراشا له قلها اثبات مدعائها
بالبينة الكاملة أي بشهادة رجلين غديرين أو رجل وأمرأتين عذول والبينة

في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوة أو الاقرار ، والشهادة المنصبة على النسب لا يشترط فيها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد أن كان .

(طعن رقم ٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ س ٢٧ ص ١٨٣٤)

٣٠ — اقامة الحكم قضاءه في دعوى النسب على البينة الشرعية والقرائن — لا يعنيه ما تزيد فيه من اثبات النسب بالفراش على مجرد المساكنة .

* لئن كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد مساكنة المطعون عليها للطاعن دليلا على الفراش وثبوت النكاح بينما واعتد بها كشهادة عيانية بالارتباط الزوجي ، وكان في ذلك مخالفا للقواعد الشرعية الا أنه لما كان يبين من مدوناته أنه استند فيما استند اليه في قضائه بثبوت نسب الصغير الى البينة الشرعية وكان الحكم المطعون فيه وفي نطاق سلطته الموضوعية في الترجيح بين البيّنات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها قد انتهى بأسباب سائغة الى ترجيح بيّنة المطعون عليها على بيّنة الطاعن ثم ساندتها بقريينة استمدتها من وجود الولد مع الطاعن والمطعون عليها ، وكانت هذه الدعامة تكفي وحدها لحمل قضاء الحكم فانه لا يعنيه ما تزيد فيه من اثبات النسب بالفراش .

(طعن رقم ٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ س ٢٧ ص ١٨٣٤)

٣١ — اثبات البنوة كسبب للارث — لا يخضع لما ورد في المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة — اثبات البنوة — سبب الارث بالبينة جائز قانونا .

* متى كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى أرث بسبب البنوة وهي دعوى متميزة عن دعوى اثبات الزوجية أو اثبات أي حق من الحقوق التي تكون الزوجية سببا مباشرا لها فان البنوة الذي هو سبب الارث لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها ، اذ لا تأثير لهذا المنع على دعوى النسب سواء كان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال ، فان هذه الدعوى باقية على حكمها المقرر في الشريعة الاسلامية ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . واذ كان اثبات البنوة وهى سبب الارث فى النزاع الراهن بالبينة جائزا قانونا فلم يكن على الحكم المطعون فيه ان يعرض لغير ما هو مقصود أو مطلوب بالدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقام قضاءه بنسب المطعون عليه للمتوفى واستحقاقه الارث فيه على البينة الشرعية التى اطمأن اليها واستخلصت المحكمة فى نطق سلطاتها المطلقة من هذه البينة قيام الزوجية الصحيحة بين المتوفى ووالدة المطعون عليه ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٢١ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧ ص ٢٧ ص ٨٩٥)

٣٢ — دعوى الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار به —
سماعها عند الانكار بعد وفاة المورث المنسوب له الاقرار — شرطه —
وجود مسوغ كتابى دال على صحتها . دعوى النسب التى لا تعتمد على الاقرار — اثبوتها بالفراش أو البينة .

* النص فى المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أنه « لاتسمح عند الانكار دعوى الوصية أو الايضاء أو الرجوع عنها أو المعتق أو الاقرار بواحدة منها وكذلك الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث فى الحوادث السابقة على سنة الف وتسعمائة واحدى عشر الافرنكية الا اذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى . وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة واحدى عشر الافرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث الا اذا وجدت أوراق رسمية مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها أمضاءه كذلك تدل على ما ذكر » وأن كان يواجه الحالات الواردة به التى يكون الادعاء فيها بعد وفاة المنسوب اليه الحادثة

فيتوقف سماع الدعوى بها على مسوغ كتابى يختلف باختلاف الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ وتلك التالية لها ، تقديرا من المشرع بأن من يحلون محل النسوبة اليه الحادثة بعد وفاته قد لا يحسنون الدفاع عن مصالحهم ، إلا أنه في خصوص النسب فإن المادة قصرت عدم السماع على حالتى الاقرار به من الشخص المتوفى أو الشهادة على الاقرار ، فلا يستطيل الى الدعوى بالنسب التى لا تعتمد على أى من الحالتين ، ويخضع الحكم فيها للقواعد العامة المقررة في الشريعة الإسلامية لخروجها عن ذلك القيد ، فيثبت النسب فيها بالفراش حال تحقق شروطه ، كما يثبت عند الانكار باقامة البيئة عليه واذ كان البين من الحكم المطعون فيه — في الدعوى بالنسب — أنه حصل من أقوال الشهود ثبوت نسب المطعون عليه لوالده المتوفى بالفراش ، فإن ذلك ينطوى على خروج على القانون .

(طعن رقم ٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧ س ٢٧ ص ٨٩٥)

٣٣ — الأصل الفقهي — لا ينسب لساكت قول — الاستثناء —
اعتبار السكوت بمثابة الاقرار — سكوت الزوج عن نسبه الحمل الحاصل قبل الزواج لاقل من ستة أشهر — لا يعد اقرارا .

* استثنى فقهاء الاحناف من الأصل الفقهي بالإلزام ينسب لساكت قوله ، بعض مسائل جعلوا السكوت فيها بمثابة الاقرار ، ليس من بينها السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج وولادته لاقل من أدنى فترة الحمل .

(طعن رقم ١٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٣ س ٢٧ ص ١٥٠٩)

٣٤ — عدم سماع النسب لولد المعتد عند الانكار — شرطه —
أن تأتى به لاكثر من سنة شمسية من وقت الطلاق .

* مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، أن المشرع الوضعى منع سماع دعوى النسب لآى معتد به من طلاق أن جاءت بولاد لاكثر من

سنة شمسية من وقت الطلاق أخذ بأن الطب الشرعي — وعلى ما أوردته
المبكرة الايضاحية — يعتبر أقصى مدة للحمل ٣٦٥ يوما حتى تشمل
جميع الاحوال النادرة ، لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم
المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن المطعون عليها أقربت بما يفيد أنها
ظهرت من الوضع وانها أصبحت حرتا لزوجها وصالحة لمعاشرته بعده ،
وأنها اذ طلقت طلقة رجعية في ١٢/٧/١٩٧٠ دون أن تقر بانقضاء
عدتها منه ، وكانت ولادتها للصغيرة ثابتة الوقوع في ١٢/٨/١٩٧١
أى لاقبل من سنة — وقت الطلاق الرجعي ، ورتب على ذلك أن نسبة
الصغيرة للطاعن تكون ثابتة ، فإن هذا الذي خلص اليه الحكم لا ينطوي
على مخالفة للقانون لاحتمال أن بدء الحمل كان قبل الطلاق والمطعون
عليها على عصمته أو أنه كان بعده وهي في عدته .

(طعن رقم ٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١ س ٢٩ ص ٦٥٨)

**٣٥ — انتهاء الحكم الى ثبوت نسب الصغير بالبينة الشرعية —
عدم التزام المحكمة بأجابة طلب الاب بتحليل دمه ودم الصغيرة
للمقارنة بينهما .**

* المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة
بأجابة طلب الخصم بنديب خير في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي
لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى
ثبوت نسب الصغيرة من الطاعن على ما استخلصه من البينة الشرعية
وما حصله من أوراق الدعوى وكان لهذا التحصيل ما أخذه ، وكانت
أسبابه كافية لحمل قضاؤه فلا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عن
أجابة طلب تحليل دمه ودم الصغيرة للمقارنة بينهما اذ الامر في
الاستجابة له متروك لتقديرها .

(طعن رقم ٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١ س ٢٩ ص ٦٥٨)

**٣٦ — النسب — ثبوته بالفراش الصحيح — المقصود بالفراش
الصحيح — الوعد والاستيعاد — لا ينعقد بها زواج .**

* من الاصول المقررة في فقه الشريعة الاسلامية أن النسب يثبت « بالفراش الصحيح » وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة وأن الوعد والاستيعاد لا ينعقد بهما زواج باعتبار أن الزواج لا يصح تطبيقه بالشرط ولا اضافته بالمستقبل .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١ س ٢٩ ص ١٣٧٩)

٣٧ — التناقض في دعوى النسب — مانع من سماع الدعوى ومن صحتها الا اذا امكن التوفيق بين الكلامين .

* التناقض يمنع من سماع الدعوى ومن صحتها فيها لا يخفى سببه مادام باقيا لم يرتفع بإمكان التوفيق بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى وهو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد في مجلس القاضى يستوى في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١ س ٢٩ ص ١٣٧٩)

٣٨ — الحكم الصادر في دعوى ثبوت النسب يجوز حجية كاملة في شأن الارث باعتبار أن موضوع النسب قائم في دعوى الارث وملازم لها يتبعها وجودا وعدما .

* لما كانت الدعوى التى ترفع ببطلان الاشهاد بالوراثة تنطوى في حقيقة الواقع على ادعاء بالاث وبالصلة التى تربط مدعى الارث باليت بحيث يكون موضع النسب قائما فيها باعتباره سببها ويتبعها وجودا وعدما فان الحكم الذى صدر في صحة نسب المطعون عليها للمتوفاة وأصبح نهائيا يحوز حجية في دعوى بطلان أعلام شرعى ويكون الحكم الذى اعتبر الدعويين متحدتين موضوعا وسببا وخصوما وقضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها قد التزم صحيح القانون .

(طعن رقم ٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)

٣٩ — المرأة غير المتزوجة أو غير المعتدة — اقرارها بأمومتها
للولد — أثره ثبوت نسبه منها — شرطه — المرأة المتزوجة أو المعتدة
— اقرارها بالولد أو نسبه الى من كان زوجها لها — ثبوت النسب منها
— شرطه — مصادقة الزوج أو اقامة الحجة على مدعاها •

* نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بأمومتها له متى لم تكن
له أم معروفه وكان ممن يولد مثله لمثلها وصادقها المقر له على اقرارها
أن كان في سن التمييز دون توقف على شئ آخر ودون حاجة الى اثبات
سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد أو من غير زواج شرعى
كالسفاح أو الدخول بالمرأة بشبهة اذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم
بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة ، لأن اقرارها
عندئذ يكون قاصر الاثر عليها ولا يتعدها الى الغير ، أما اذا كانت وقت
الاقرار متزوجة أو معتدة أو أقرت الولد ونسبه الى من كان زوجها
لها ، فإن النسب لا يثبت باقرارها لما فيه من تحميل النسب على الغير
وهو الزوج ويتعين لثبوته أن يصادقها زوجها أو أن تقيم الحجة
الكاملة لمدعاها ، لأن الاقرار متى حمل النسب فيه على الغير يكون
يدعوى مجردة أو شهادة مفردة ، والدعوى المجرد لا تكفى للقضاء
بموجبها كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تقبل •

لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى — على ما تفصح عنه مدونات
الحكم المطعون فيه — أن المطعون عليها الأولى تستند في ثبوت بنوتها
للمتوفاة الى اقرارها بأنها ابنتها من زوجها ... الذى تزوجته بعقد
عرفى ودون أن تدعى مصادقة الزوج المذكور على نسبتها اليه أو على
الزوجية المدعاة ، فإن هذا الاقرار لا يكفى لاثبات البنوة لما فيه من
تحميل النسب على الغير وإنما وجبت اقامة الحجة عليها وعلى الفرائض
المدعى باعتبار أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة لأن ثبوت
الحكم ينتبى على ثبوت النسب •

لما كان ما تقدم وكانت المطعون عليها الأولى قد مدت للاثبات
شاهدين شهد أحدهما بالزوجية والبنوة المدعى بها ، ولم يشهد بهما

الآخر وانما انصبت شهادته على صدور اقرار بالبنوة على المتوفاة ،
ومن ثم لا يتوافر بها نصاب الشهادة الوجبة شرعا وهو رجلان عدلان
أو رجل وامرأتان عدول ، ولا تقوم الشهادة بينهما بينة شرعية كاملة
على النسب المدعى به .

(طعن رقم ٢٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)

٤ - احوال شخصية - النسب - ثبوته في حق الرجل
بالفراش وبالبينة وبالاقرار - الاقرار بالبنوة - شرط صحته أن يكون
الولد مجهول النسب - تعلق حق الولد بها بالاقرار .

* اذ كان النسب كما يثبت في جانب الرجل - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - بالفراش وبالبينة يثبت بالاقرار ، ويشترط لصحة
الاقرار بالبنوة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب ، وهو
يعد الاقرار به لا يحتمل النفي ولا مجال ، كما أن الاقرار يتعلق به
حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر وينتفى به كونه من الزنا - لما
كان ذلك ، وكان البين من محونات الحكم المطعون فيه أنه استند ضمن
ما استند عليه في قضائه بثبوت نسب المورث من والده ... الى اقرار
الاخير ببنتوته في دعوى قيده بدفاتر المواليد ، وكان هذا الاقرار بالبنوة
قد تعلق به حق المورث في أن يثبت نسبه من والده المشار اليه ولا يبطله
أن يكون تاريخ وثيقة زواج والديه لاحقا على تاريخ ميلاده التقريرى ،
رجعيا من زوج سابق طالما لم يدع المذكور بنوته . لا يقدر في ذلك
أن تقضى الاقرار المرأة بانقضاء العدة لانها ليست بحامل ، وأن عدة
الحامل لا تنتقض الا بوضع الحمل ، وأن الولد الذي تأتى به بعد ذلك
لا يلزم اسفاده الى حمل حادث بعد الاقرار ، لان مفاد ما خلص اليه
الحكم أنه طالما تصادق الزوجان على نسبة المورث لهما بقيده في دفتر
المواليد فان اقرار والده المورث بانقضاء عدتها من مطلقها يسند الى
ما قبل الولادة ، ورتب على ذلك أن المورث ولد على اقرار من زوجية
صحيحة بالزوج الثانى ، ونسب موصول بهذا الاخير ، وهو استخلاص
موضوعى سائغ لدلالة الاقرار يستقل به قاضى الموضوع .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧)

الباب الرابع

زواج الهبة

زواج الهبة وزواج المحلل والزواج المؤقت

وتبادل ملك في فصول ثلاثة على النحو التالي :

الفصل الأول : زواج الهبة •

الفصل الثاني : الزواج المحلل •

الفصل الثالث : الزواج المؤقت وزواج المتعة •

الفصل الأول

زواج الهبة

لا يوجد شيء اسمه زواج الهبة أو زواج الوهبه كما يطلق عليه في بعض الاحوال • ولكن لفظ الزواج قد ينعقد بلفظ الهبة فقط ويجب توافر الشروط السابق بيانها من شروط الصحة وشروط النفاذ وشروط اللازم وأيضا شروط الانعقاد لكي يقع هذا الزواج ويكون صحيحا وبالتالي فالزواج بلفظ الهبة لا ينعقد الا بتوافر الشروط السابقة جميعها والاستقرار في منزل الزوجية ويشترط أيضا أن يكون المهر متوافرا أيضا •

وعلى هذا تقررت الفتاوى الاسلامية في هذا الصدد للإجابة على بعض التساؤلات والفتاوى الاسلامية اجابت على الاسئلة الآتية :

١ — ان سيدة خالية من موانع الزواج الشرعية ، وهبت نفسها لرجل هبة شرعية وعاشرها معاشرة الأزواج من تاريخ الهبة الى الآن •
وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك •

أجاب :

ان المنصوص عليه في مذهب الحنفية الجارى عليه العمل أن الزواج الشرعي ينعقد بكل لفظ وضع شرعا لتمليك عين في الحال ، ومن هذه الألفاظ الهبة لكن بشرط أن يكون النكاح منويا القصد من هذا اللفظ ، أو تقوم قرينة على ذلك ، وبشرط أن يشهد على هذا العقد

(١) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون — نس ٧٨ — م ٣٣٧ —
٣ شعبان ١٣٧٦ هـ — ٥ مارس ١٩٥٧ م •

الشاهدين تتوافر فيهما الشروط المنصوص عليها فاهمان المقصود من العقد ، ولا بد كذلك من المهر فاذا لم يسم في العقد وجب مهر مثل الزوجة وغير ذلك من شروط انعقاده وصحته ولزومه شرعا والظاهر من سؤال هذه السيدة وهبت نفسها من السائل دون أن يستوفي العقد هذه الشروط ، فيكون هذا الزواج غير منعقد ولا يترتب عليه أى أثر من آثار عقد الزواج الصحيح المستوفى لشروطه وحينئذ تكون عشرة السائل لهذه السيدة عشرة محرمة حرمة مغلظة لا يقرها الدين ولا يرضاها مادام العقد بينهما غير مستوفى لهذه الشروط التى نوهنا عنها ، فيجب عليهما الافتراق فورا والا استحقا عقاب الله وسخطه . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

سئل :

٢ — تجمعي بفتاة صلة قرابة وفرص التزاور واللقاء والخلوة بينى وبينها حتمية وكثيرة وقد بدأت هى تنتهز هذه الفرص لتعبر عن ولائها وحباها بشكل يتعارض وديننا الحنيف وأنا أخشى الوقوع فى الحرام . فهل ينتفى هذا والحرام ، مع الاهابة أى ان تهب هى نفسها لى وأنا اقبل ذلك . امام اثنين من الشهود علما بأن كلينا قد تجاوز العشرين من العمر وموافقين على هذا الاجراء اذا جاز شرعا وانتفى معه ما أخشاه من التصرفات المحرمة ؟

اجاب :

ان النكاح ينعقد بلفظ الهبة فاذا وهبت المرأة نفسها لرجل بحضور شاهدين كان عقد النكاح صحيحا متى استوفى شرائطه الشرعية فتحل به الزوجة زوجها شرعا غير أنه يلزم اثباته رسميا تفاديا للأضرار التى تلحق الزوجين من عدم اثباته والله أعلم .

سئل :

٣ — من حضرة وكيل نيابة السنبلالوين (ما حكم الشرع في زواج
عوض على اسماعيل بالهبة) •

أجاب :

اطلعنا على كتابكم رقم ١٠٧ المؤرخ ١٥/١/١٩٥٣ وعلى الأوراق
المرفقة به ومنها المذكرة المتضمنة أن محمد عبده شعبان وهب ابنته
بشرى لابن خالتها عوض على اسماعيل ولم يعقد عقد قران بتزويجها
منه ، وقد وافقت بشرى محمد عبده شعبان على هذه الهبة وأن عوض
المذكور عاشرها ، وقد ذكر الطبيب الشرعي أن بشرى تبلغ من العمر
١٢ — ١٣ سنة — ونفيد أن المنصوص عليه شرعا اذا وهب شخص ابنته
لآخر قاصدا النكاح وقبيل الموهوب له وكان ذلك بحضور شاهدين
مستكملين الشرائط فاهمين قصده صح العقد ونفذ ووجب عليه المهر
المسمى ، وان لم يسم المهر وجب مهر المثل متى كانت الزوجة غير بالغة
أما اذا لم يقصد الأب من الهبة الزواج ولم يوجد شاهدان كانت المعاشرة
محض زنا •

سئل من أحمد مختار قال :

٤ — رجل طلق زوجته ثلاث مرات فحرمت عليه شرعا ، ولرغبتها
في المعاشرة بحافضة على أولادهما وهم ثلاثة أطفال • هل يجوز أن
تهب الزوجة نفسها بأى حال الى زوجها فتعاشره معاشرة شرعية شبيهة
بالمعاشرة الزوجية واذا كان الجواب بالايجاب نرجو الافادة عن كيفية
وصيفة الهبة ثم ما حكمها شرعا ؟

(١) المفتى : فضيلة الشيخ حسنين مخلوف — يس ٦٩ — م ٦٦٧ —
٦ رجب ١٣٧٢ هـ — ٢١ مارس ١٩٥٣ م •
(١) المفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم — سن ٤٦ — ص ٦٠
— م ٩٨ — ٧ رمضان سنة ١٣٥٧ هـ — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ م •

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد : أنه متى كان الحال كما جاء
بالسؤال بانته المرأة المذكورة من مطلقها بينونة كبرى فلا تحل له حتى
تتزوج بغيره ويدخل بها دخولا حقيقيا ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي
عدتها منه . فان كانت الهبة المذكورة بالسؤال يقصد بها تزوج المرأة
لمطلقها بطريق عقد الزواج الشرعي المستوفي لشروطه فلا بد أن يكون
هذا العقد بعد ما ذكرنا من تزوجها بزواج آخر الخ . وان كان المقصود
غير ذلك فليس هذا بسبب مشروع لحلها له وبهذا علم الجواب
والله أعلم .

سئل :

٥ — من م.م بالقاهرة قال : انه مريض بمرض صدى ، ويخشى
أن يتزوج فتعلم زوجته بعد مدة بمرضه فتطلق منه بحكم القانون ،
كما يخشى أن ينجب أطفالا يرثون منه هذا المرض . فهل اذا اصطحب
فتاة للاستمتاع الخارجى يكون وزر ذلك كوزر الزنا أم يقبل على
الزواج رغم مرضه ؟

أجاب :

اطلعنا على الاستفتاء المتضمن أن السائل كان مريضا بمرض
السل منذ ست سنوات ثم برىء منه ، ويخشى أن يتزوج فتعلم زوجته
بعد مدة بمرضه فتطلق منه بحكم القانون ، كما يخشى أن ينجب أطفالا
يرثون منه هذا المرض ويريد أن يعرف حكم الشريعة في اصطحابه فتاة
يقضى معها أوقاتا للترفيه أى للاستمتاع الخارجى . وهل يكون وزر
ذلك معادلا لوزر الزنا ؟ كما يريد رأينا في اقباله على الزواج بالرغم
من الأضرار التى أشار إليها « والجواب » .

اننا مع شعورنا بحرج مركز السائل فاننا لا نوافقه مطلقا على أن يصطحب فتاة أجنبية عنه ويقضى معها لذته على الطريقة التي لا ينبج منها أطفالا ، لأن معاشرة الأجنبية والاختلاط بها وتقبيلا وضمها ، وكذلك الاستمتاع الخارجى الذى أشار اليه كل ذلك حرام قطعا . ولا يجوز لمسلم متمسك بدينه أن يلجأ اليه مهما كانت الدواعى والبواعث . ولا يعتبر المرض عذرا يبيح ارتكاب ما حرمه الله الذى لا يقل اثما عن وزر الزنا فان اللمس بشهوة وكذلك التقبيل والاستمتاع الخارجى حرام كالزنا ونشير على السائل وقد شفى من مرضه بأن يعرض نفسه على الطبيب المختص ، فان أشار عليه بالزواج تزوج ، وان أشار عليه بالامتناع عن الزواج صرف نفسه عن شهوة النساء وكبح جماح شهواته . وطريق ذلك أن لا يكثر من التفكير فى ذلك ، وأن يبتعد عن المثيرات ، وأن يشغل نفسه بعمله ويقضى وقت فراغه فى مزاولة بعض الألعاب الرياضية التى يتحملها بدون ارهاق . وفى القراءة والتسلية بجميع وسائل التسلية الغير محرمة وبذلك تنصرف نفسه عن النساء ويحفظ على نفسه دينه وصحته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل الثاني

زواج المحلل وحكمة

الفصل الثاني

زواج المحلل وحكمة

يعمد بعض العامة الذين اذالو حل زوجاتهم بالتطليق ثلاث طلاقات الى زواج المحلل بأن يأتوا برجل ويتفقوا معه على أن يتزوج المطلقة ثم يطلقها فيتزوجها الأول فاذا حدث ودخل المحلل بالزوجة فقد اختلف الفقهاء حول حكم نكاح المحلل :

فيرى الحنابلة (في رواية) أن النكاح يصح وتحل للزوج الأول لان الدخول الحقيقي الذي يجعلها لأول مشروط بأن يكون من زواج صحيح وهذا الزواج فاسد لتأقيته .

ويرى الحنيفية على خلاف فيما بينهم أن النكاح صحيح وتحل للاول غاية ما في الأمر أنه مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم « لعن الله المحل والمحل » وهذا رأى أبى حنيفة - أما محمد في رواية (المبسوط) ورويت في الهداية أن النكاح فاسد ولا تحل للاول وفي رواية أخرى عن محمد أن العقد صحيح ولكن الزوجة لا تحل للاول لأنه استعجل بهذا العقد ما اجراه المشرع (١) .

ومن المبادئ التي تقررت في هذا الشأن بالفتاوى الشرعية ما يلي :

١ - بالطلب المقيد برقم ١٩٧١/٤٨١ المتضمن أن السائل طلق زوجته ثلاث مرات لدى مانون بأشهاد رسمي ، وأنها تزوجت آخر بقصد تحليلها للزوج الأول وكان ذلك بعلمها ، ثم طلقها الزوج الآخر بعد أن دخل بها دخولا حقيقيا لمدة ٢٥ يوما . فهل تحل له بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني . وطلب بيان الحكم الشرعي فيما ذكره ؟

(١) المستشار أنور العمروسي - المرجع السابق - ص ٥٤٢ .
(١) المفتي : فضيلة الشيخ محمد خاطر - س ١٠٨ - م ١٣٣ -
١٩ شعبان ١٣٩١ هـ - ٩ أكتوبر ١٩٧١ م .

أجاب :

اختلف علماء الحنفية فيما اذا شرطت المرأة على الزوج الثاني أن يكون زواجها به. زواج تحليل الغرض منه تمكثها من العودة الى الزوج الأول فقال أبو حنيفة وزفر ان هذا الزواج صحيح متى كان العقد مستوفيا لأركانها وشروط صحته ، وشرط التحليل شرط فاسد لا تأثير له ، لأن النكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة ، فيلغو الشرط ويبقى النكاح على الصحة ، فاذا طلقها الزوج الثاني وانقضت عدتها منه فانها تحل للأول ، ولكنه يكون مكروها كراهة تحريمية بسبب ذلك الشرط ، لأنه يناهى المقصود من الزواج في نظر الشريعة . فاشتمال العقد على ذلك الشرط يورثه الكراهة ، ويجعل زواج الأول بالمرأة بعد فراقها من الثاني مكروها أيضا ، وعلى هذه الكراهة يحمل قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لعن الله المحلل والمحلل له » . فان الكراهة التحريمية تستوجب العقوبة . وقال أبو يوسف ان نكاح التحليل فاسد ولو حصل فيه دخول ، لأنه في معنى النكاح المؤقت الذي اتفق على فساده أئمة المذهب ما عدا زفر فلا فرق عنده بين النكاح المؤقت والنكاح بقصد التحليل . وقال محمد ان زواج التحليل في ذاته زواج صحيح ، ولكنه لا يحل المرأة لزوجها الأول معاملة لها بنقض مقصودها . وبما أنه يقرر في طلبه أن زوجته تزوجت بزواج آخر بقصد تحليلها ، وكان ذلك بعلمها ، وأن الزوج الآخر دخل بها دخولا حقيقيا ثم طلقها ، فإنه يصح له أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها من الزوج الآخر ولكن يكون هذا الزواج مكروها ، وهذا ما ذهب اليه أبو حنيفة وزفر وهو ما نختاره للفتوى . والله سبحانه وتعالى أعلم » .

٢ — رجل طلق زوجته طلاقا مكملا للثلاث ثم تزوجت آخر بعد انقضاء عدتها من زوجها الأول ودخل بها ثم طلقها بعد ذلك وانقضت عدتها

(١) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، س ٥٥ م ٦٧٨ التاريخ ٢٦ شوال ١٣٦٤ هـ — ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ م .

منه فهل يحل لطلقها الأول أن يتزوجها بعد زوجها الثاني ودخوله بها وانقضاء عدتها منه • نرجو الجواب أي بعد أن دخلها الثاني وانقضت عدتها منه •

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه متى كان الحال كما ذكر به وكان زواج الزوج الثاني زواجا صحيحا وقد دخل بها دخولا حقيقيا حل للزوج الأول أن يتزوج بها ثانيا هذا وليس من الزواج الصحيح الزواج الذي قصد به تحليلها لطلقها الأول على ما اخترناه للفتوى من أقوال العلماء وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم •

الفصل الثالث

زواج المتعة والزواج المؤقت

الفصل الثالث

زواج المتعة والزواج المؤقت

ولقد حكم الفقهاء ببطلان زواج المتعة والزواج المؤقت وذلك لتنافيها مع التأبيد وهذان العقدان كانا معروفين في الجاهلية ولكنهما حرما بعد ذلك .

أما عقد المتعة فصورته أن يقول أتمتع بك مدة كذا بكذا من المال، وقد قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم سكت عنها في غزوة أو أكثر غزاها ، واشتدت فيها على الناس العزوبة ثم ثبت ثبوتاً قاطعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، ونسخ هذه الإباحة وثبت ذلك بطريقة تبلغ حد التواتر، فقد أثر عنه أنه نهى عنها ست مرات في مناسبات. ليؤكد النسخ والالغاء . .

وقال جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء أن نكاح المتعة باطل لا ينعقد أصلاً (١) ، لنهى النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه لم يكن

(١) قد خالف الجمهور الإمامية الاثنا عشرية من الشيعة ، فحكموا بحله ، وروى عن ابن عباس أنه أحله في مثل هذا الحال التي أباحها النبي صلى الله عليه وسلم أولاً ، وقد احتج الذين أباحوه بخبر الحل ، وقوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » ورد الاستدلال بأن موضوعها الزوجات ، وقد قال صاحب سبل الكلام في تقرير مذهب الإمامية : « حقيقة المتعة عند الإمامية النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول وغايته خمسة وأربعون يوماً ، ويرتفع النكاح بانقضاء الوقت المؤقت به ، وعدته في ذات الحيض بحيضتين ، وإن توفي عنها بأربعة أشهر وعشر ، ولا نفقة فيه ، ولا توارث » . هذا ما جاء في سبل الكلام ، ولم نجد هذا التحديد بخمسة وأربعين يوماً في كتب الإمامية ، وتختص المتعة بأحكام ليست من أحكام الزواج عندهم ، فإنه يصح عندهم المتعة بالكتابية مع أن زواج الكتابية لا يجوز عندهم ، ويجيزون متعة الأمة على الحرية مع أن زواج الأمة على الحرية لا يجوز ، وكل شرط فيها جائز ولا حد للمهر ، وإذا أخلت ببعض المدة سقط من المهر ما يقابلها ، ويلحق به الولد ، ولكن لو نفاه

زواجا باجماع علماء المسلمين ، والله سبحانه وتعالى قال في وصف المؤمنين « والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم » والمعقود عليها عقد متعة ليست زوجا باتفاق علماء المسلمين حتى الشيعة . فانهم لا يرتبون لها حقوق الزوجة من نفقة وميراث .

وأما النكاح المؤقت فهو الذى ينشأ بلفظ من الألفاظ التى يعقد بها عقد الزواج ، ولكن يقتصر بالصيغة ما يدل على تأقيت الزواج بوقت معين محدود طال الوقت أو قصر .

وقد قال جمهور الفقهاء : ان الزواج المؤقت باطل ، لأنه من زواج المتعة أو على الأقل هو معناه ، اذ أن الغرض من النكاح المؤقت هو عين الغرض من المتعة ، واقتصران الصيغة بما يدل على التوقيت وتقييدها بالوقت جعلها غير صالحة لانشاء الزواج ، والعبرة في انشاء العقود للمقاصد والمعانى ، لا للألفاظ المجردة والمباني .

ولقد جاء في كتاب تبين الحقائق للزويلى ما نصه ، « وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه قال اذا ذكر في العقد مدة لا يعيش مثلها ليها صح النكاح ، لأنه في معنى المؤبد » .

ولكن الراجح المروى عن أبى حنيفة هو أن العقد باطل ، طالبت المدة أو قصرت لأن الصيغة بتوقيتها صارت غير صالحة للانشاء .

انتفى بلا لعان ، ولا يقع فيها طلاق ولا ظهار ولا ميراث لها ، وان شرط، وتعتمد بأبعد الأجلين بحيضتين أو خمسة وأربعين يوما ، وفي الموت عدتها كعدة الزوجية .

وحجة الجمهور قائمة بثبوت النسخ قطعا ، ويقول تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم » ومن المتفق عليه ان المعقود عليها في المتعة ليست زوجة ، لقد قال على : « لا أعلم احدا تمتع وهو محصن الا رجمته بالحجارة » . وقال لابن عباس : « انك امرؤ تائه ، ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء » وروى عن ابن عباس أنه كف عن الافتاء بالحل .

ولقد قال زفر بن الهذيل من أصحاب أبي حنيفة ، ان النكاح المؤقت ينعقد مؤبدا ويلغو شرط التوقيت ، ذلك لأن الصيغة في ذاتها صالحة لانشاء العقد ، لكن اقترن بها شرط فاسد ، وهو ما يدل على التوقيت ، ومن المقرر في القواعد الفقهية العامة أن النكاح لا تفسده الشروط الفاسدة ، ومثل اقتران الصيغة بما يدل على التوقيت بالزمن ، كمثل ما اذا ذكر شرطا تنفيذه يؤدي الى تحديد أمد الزواج مثل أن يقول تزوجتك على أن أطلقك بعد شهر ، فقد اتفق الحنفية على أن الزواج في هذه الحال يكون صحيحا ، ويكون الشرط باطلا لاغيا ، فكذاك عند زفر اذا ذكر زمنا صريحا كأن يقول تزوجتك على أن يكون الزواج لمدة سنة • فيلغى الشرط وينعقد الزواج مؤبدا •

فزفر اذن يفرق بين النكاح المؤقت والمتعة من حيث ان المتعة يكون العقد فيها بلفظ أتمتع فلا توجد صيغة زواج ، أما النكاح المؤقت فيكون بلفظ الزواج ونحوه ، ولهذا يصح الثانى ، ويطلق الأول (١) •

(١) راجع الامام محمد ابو زهرة — الأحوال الشخصية المرجع السابق .

ملحق بقوانين الاحوال الشخصية

١ — المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام
الاحوال الشخصية .

٢ — القانون رقم ١٠٠/١٩٨٥ بتعديل بعض احكام قوانين
الاحوال الشخصية .

٣ — القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن بعض احكام النفقة
وبعض مسائل الاحوال الشخصية .

٤ — المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها .

مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية

بعد الديباجة :

رسماً بما هو آت

١ - الطلاق

مادة ١ - « لا يقع طلاق السكران والمكره » .

مادة ٢ - لا يقع الطلاق غير المنجز اذا قصد به الحمل على فعل
شيء أو تركه لا غير .

مادة ٣ - الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع الا واحدة .

مادة ٤ - كنايات الطلاق وهو ماتحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها
الطلاق الا بالنية .

مادة ٥ - كل طلاق يقع رجعياً الا المكمل للثلاث والطلاق قبل
الدخول والطلاق على مال ومأنص على كونه بائناً في هذا القانون
والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

مادة ٥ مكرر - ويجب على المطلق أن يبادر الى توثيق اشهار
طلاقه لدى الموثق المختص .

وتترب آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به .

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه فاذا لم تجزئه
كان على المطلق اعلانها بوقوع الطلاق على يد مجيز مع شخصها أو في
محل اقامتها الذي يرشد عنه المطلق ، وعلى الموثق تسليم نسخة شهادة

الطلاق الى المطلقة أو من ينوب عنها وذلك كله وفق الأوضاع والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل « مضافة بمقتضى القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ » .

٢ — الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

مادة ٦ — اذا أدعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلقه بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فاذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكمن على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

مادة ٦ مكر — وعلى الزوج أن يقدم للموثق اقرارا كتابيا يتضمن حالته الاجتماعية فاذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الاقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال اقامتهن وعلى الموثق اخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه .

ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك اخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج سواها .

وينسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ، مالم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا .

« مضافة بمقتضى القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ » .

مادة ٦ مكررا ثانيا — اذا أمتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجية من تاريخ الأمتناع وتعتبر ممتعة دون حق اذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج اياها للعودة على يد محضر وعليه النشر فيها يحفل في مدلوله طبقا ٦٨٣ من القانون المدني التي عرفت

أن يبين في هذا الاعلان المسكن • وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الاعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند اليها في امتناعها عن طاعته والا حكم بعدم قبول اعتراضها •

ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض اذا لم تقدم في الميعاد •

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فاذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق اتخذت المحكمة اجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ الى ١١ من القانون •

مادة ٧ — يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن والا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهم •

مستبدلة بموجب نص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ النص القديم « ذات النص المستبدل » •

مادة ٨ — (١) يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهم على أن لاتجاوز مدة ستة شهور وتخطر المحكمة الحكمين والخصوم بذلك •

وعليها تحليف كل من الحكمين اليمين بمهمته بعدل وأمانة •

(ب) يجوز للمحكمة أن تعطى للمحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة شهور فان لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين •

(مستبدلة بموجب نص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩) .

مادة ٩ — لا يؤثر في سير عمل الحكّمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم اخطاره .

وعلى الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدّلا جهدهما في الاصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

(مستبدلة بموجب نص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩) .

مادة ١٠ — اذا عجز الحكمان عن الاصلاح :

١ — فان كانت الاساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجية المترتبة على الزواج والطلاق .

٢ — اذا كانت الاساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التفريق نظير بدل مناسب يقدر انه تلزم به الزوجة .

٣ — اذا كانت الاساءة مشتركة اقترحا التفريق دون بدل أو ببديل يتناسب مع نسبة الاساءة .

٤ — وان جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما اقترح الحكمان تفريقا دون بدل .

(مستبدل بنص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩) .

مادة ١١ — على الحكّمين أن يرفعا تقريرهما الى المحكمة مشتملا

على الاسباب التي بنى عليها • فان لم يتفقا بعثهما مع ثالث له خبرة
بالحال والقدرة على الاصلاح وحلقتة اليمين المبينة في المادة (٨) •

واذا اختلفوا ولم يقدموا التقريز في الميعاد المحدد سارت المحكمة
في الاثبات وان عجزت المحكمة عن التسوية بين الزوجين وتبين لهما
استحالة العيشة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة
بالتفريق بينهما بطلقة بائنة مع اسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها
والزامها التعويض المناسب ان كان لذلك كله مقتضى •

(مستبدلة بموجب نص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة
١٩٧٩) •

٣ — التخليق لغية الزوج أو لحبسه

مادة ١٢ — اذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته
أن تطلب الى القاضي تطليقها بائنا اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له
قال تستطيع الانفاق منه •

مادة ١٣ — اذا أمكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب له القاضي
أجلا وأعذر اليه بأنه يطلقها عليه ان لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها
اليه أو يطلقها •

فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضي
بينهما بتطليقة بائنة •

وان لم يتمكن وصول الرسائل الى الغائب ظلقها القاضي عليه بلا
أعذار أو ضرب أجل •

مادة ١٤ : لزوج المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة

للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضى بعد مضى سنة من حبسه التطلاق عليه بإثنا للضرر ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .

٤ — دعوى النسب

مادة ١٥ — لا تسمع عند الانكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أمت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا أمت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

٥ — النفقة والعدة

مادة ١٦ — تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسرا أو عسرا على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذى يفي بحاجتها الضرورية .

وعلى القاضى في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوافر شروطه أن يفرض للزوجة في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً الى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

وللزوج أن يجرى المقاصة بين ما أداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائياً بحيث لا يقل ما تقبضه الزوجة عن القدر الذى يفي بحاجتها الضرورية .

(مستبدلة بموجب نص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩) .

مادة ١٧ — لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية المطلقة
توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق •

مادة ١٨ — لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون
لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل
العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره الا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ
الطلاق •

مادة ١٨ مكرر — الزوجة المدخول بها في زواج صحيح اذا طلقها
زوجها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة
تقدر بنفقة سنتين على الاقل وبمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا وظروف
الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة
على أقساط •

» مضافة بمقتضى نص المادة الاولى من القرار بقانون ٤٤ لسنة
١٩٧٩ •

مادة ١٨ مكررا ثانيا — اذا لم يكن للصغير مال فنقته على أبيه •
وتستمر نفقة الاولاد على أبيهم الى أن تتزوج البنت أو تكسب
ما يكفى نفقتها والى أن يتم الابن الخامسة عشر من عمره قادرا على
الكسب المناسب ، فان أتمها عاجزا عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو
بسبب طلب العلم الملائم لامثاله ولاستعداده أو بسبب عدم تيسر هذا
الكسب استمرت نفقته على أبيه •

ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما
يكنل لأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم •

(مضافة بمقتضى نص المادة الأولى من القرار بقانون ٤٤ لسنة
١٩٧٩) •

٦ - المهر

مادة ١٩ - إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فان عجزت كان القول للزوج بيمينه الا اذا ادعى مالا يصح أن يكون مهرًا لمثلها .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتها .

٧ - سن الحضانة

مادة ٢٠ - ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة اثنتي عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن ابقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة بدون أجر حضانة اذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك .

ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

واذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقا نظمها القاضي على أن تتم في مكان لا يضر ، بالصغير أو الصغيرة نفسيا .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهرا . ولكن اذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر انذره القاضي فان تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتا الى من يليه من أصحاب الحق فيها اداة يقدرها .

ويثبت الحق في الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء ، مقدما فيه من يدل بالأم على من يدل بالاب ، ومعتبرا فيه الاقرب من الجهتين على الترتيب التالي :

الام ، فأم الام وان علت فأم الاب وان علت فالاخوات الشقيقات
فالاخوات لام فالاخوات لاب، فبنت الأخت الشقيقة فبنت الاخت لام،
فالخالات بالترتيب المتقدم في الاخوات . فبنت الاخت لاب ، فبنات
الاخ بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخالات الام
بالترتيب المذكور ، فخالات الاب بالترتيب المذكور ، فعمات الام
بالترتيب المذكور ، فعمات الاب بالترتيب المذكور .

.. فاذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أو لم تكن منهن أهل
للحضانة أو انقضت مدة حضانة النساء ، انتقل الحق في الحضانة الى
العصبات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الارث مع مراعاة
تقديم الجد الصحيح على الاخوة .

فان لم يوجد من هؤلاء أحد . انتقل الحق في الحضانة الى محارم
الصغير من الرجال غير العصبات على الترتيب الآتي :

الجد لام ، ثم الاخ لام ، ثم العم لام ، ثم العم لام ، ثم الخال
الشقيق ، فالخال لاب فالخال لام .

(مستبدلة بموجب نص المادة الثالثة من القرار بقانون ٤٤ لسنة
١٩٧٩) .

٨ - المفقود

مادة ٢١ — يحكم بموت المفقود الذي يغيب عليه الهلاك بعد أربع
سنين من تاريخ فقدده على أنه بالنسبة الى المفقودين من أفراد القوات
المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قرارا باعتبارهم
موتى بعد مضي الأربع سنوات ويقوم هذا القرار مقام الحكم) .

(معذلة بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ بالجريدة الرسمية العدد ٢١ في
١٩٥٨/٧/٣١) •

وأما في جميع الاحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التي يحكم
بموت المفقود بعدها الى القاضي وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع
الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة ان كان المفقود حيا أو ميتا •

مادة ٢٢ — بعد الحكم بموت المفقود أو صدور قرار وزير الحربية
باعتباره ميتا على الوجه المبين في المادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة
وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو القرار •

(معذلة بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ بالجريدة الرسمية العدد ٢١
في ١٩٥٨/٧/٣١) •

أحكام عامة

مادة ٢٣ — المراد بالسنة في المواد من (١٢ الى ١٨) هي السنة
التي عدد أيامها ٣٦٥ يوما •

مادة ٢٣ مكرر — يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تجاوز ستة شهور
وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذ خالف أيا
من الاحكام المنصوص عليها في المادة الخامسة مكررا من هذا القانون
أو أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال اقامة
زوجته أو زوجاته أو مطلقة •

ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز
خمسین جنیهة اذا أخل بأى من الالتزامات التي فرضها عليه القانون
ويجوز أيضا الحكم بعزلة أو وقفه عن عمله لمدة لا تجاوز سنة •

(مضافة بموجب نص المادة الاولى من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩) •

مادة ٢٤ — تلغى المواد (٣ ، ٧ ، ١٢) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التى تتضمن أحكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالاحوال الشخصية •

مادة ٢٥ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية •

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف الى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية مواد جديدة بأرقام : (٥ مكررا) ، (١١ مكررا) ، (١١ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا) ، (١٨ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا ثالثا) ، (٢٣ مكررا) تكون نصوصها كالآتي :

مادة (٥ مكررا) :

على المطلق أن يوثق اشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوما من ايقاع الطلاق •

وتعتبر الزوجة عالة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فاذا لم تحضره كان على الموثق اعلان الطلاق لشخصها على يد محضر ، وعلى الموثق تسليم نسخة اشهاد الطلاق الى المطلقة أو من ينوب عنها ، وفق الاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل •

وتترب آثار الطلاق من تاريخ ايقاعه الا اذا اخفاه الزوج عن الزوجة ، فلا تترب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى الا من تاريخ علمها به •

مادة (١١ مكررا) :

على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الاقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال اقامتهن ، وعلى الموثق اخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول •

ويجوز للزوجة التي تتزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه اذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها •

فإذا عجز القاضي عن الاصلاح بينهما طلقها عليه طلاقه بائنة ، ويسقط حق الزوجة في طلب التطليق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى الا اذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا ، ويتجدد حقها في طلب التطليق كلما تزوج بأخرى •

واذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التطليق كذلك •

مادة (١١ مكرر ثانيا) •

إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع •

وتعتبر مهتبة دون حق اذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج أياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا الاعلان المسكن •

وللزوجة الاعتراض على هذا امام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الاعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته والا حكم بعدم قبول اعتراضها •

ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم يتقدم به في الميعاد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب الزوجين ، التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة الطلاق أخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ الى ١٢ من هذا القانون .

مادة (١٨ مكررا) :

الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط .

مادة (١٨ مكررا ثانيا) :

إذا لم يكن للصغير مال فنفقته على أبيه .

وتستمر نفقة الاولاد على أبيهم الى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها وإلى أن يتم الابن الخامسة عشرة من عمره قادرا على الكسب المناسب ، فإن أتمها عاجزا عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملازم لامثاله ولاستعداداته ، أو بسبب عدم تيسير هذا الكسب استمرت نفقته على أبيه .

ويلتزم الاب بنفقة اولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل لاولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم .
وتستحق نفقة الاولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الانفاق عليهم .

مادة (١٨ مكررا ثالثا) :

على الزوج المطلق أن يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم

المسكن المستقل المناسب • فإذا لم يفعل خلال مدة العدة • استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة •

... وإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة •

ويخير القاضى الحاضنة بين الاستقلال بعش الزوجية وبين أن يقدر ليا أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها •

فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الإحتفاظ به قانونا •

وللنيابة العامة ان تصدر قرارا فيما يثور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المشار اليه حتى تفصل المحكمة فيها •

مادة (٢٣ مكررا) :

يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين اذا خالف أيا من الأحكام المنصوص عليها في المادة (٥ مكررا) من هذا القانون •

كما يعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها اذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال اقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته على خلاف ما هو مقرر في المادة (١١ مكررا) •

ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها اذا أخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه القانون ، ويجوز أيضا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تجاوز سنة •

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية النص الآتى :

(مادة ١) :

تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح اذا نسلمت نفسها اليه ولو حكما حتى لو كانت مومنة أو مختلفة معه في الدين .

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضى به الشرع .

ولا تجب النفقة للزوجة اذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق ، أو اضطرت الى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج ، أو خرجت دون إذن زوجها .

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية — دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة ، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر ان استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب باساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع به . وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الاتفاق مع وجوبه ، ولا تسقط الا بالاداء أو الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها الا فيما يزيد على ما يفي بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ، ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

(المادة الثالثة)

تستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٠ من
المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال
الشخصية النصوص الآتية :

مادة (٧) :

يشترط في الحكّمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين أمكن والا فمن
غيرهم ممن لهم خبرة بحالهم وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة (٨) :

(أ) يشتمل قرار بعث الحكّمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما
على ألا تجاوز مدة ستة أشهر وتخطر المحكمة الحكّمين والخصم بذلك .
وعليه تحليف كل من الحكّمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وبأمانة .

(ب) يجوز للمحكمة أن تعطى للحكّمين مهلة أخرى مرة واحدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين .

مادة (٩) :

لا يؤثر في سير عمل الحكّمين امتناع أحد الزوجين عن حضور
مجلسي التحكيم متى تم إخطاره .

وعلى الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين وييسّلا
جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

مادة (١٠) :

إذا عجز الحكّمان عن الإصلاح :

١ — فإن كانت الاساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكّمان

للتطليق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق •

٢ — وإذا كانت الاساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التطليق نظير بدل مناسب يقدرانه تلتزم به الزوجة •

٣ — وإذا كانت الاساءة مشتركة اقترحا التطليق دون بدل أو ببديل يتناسب مع نسبة الاساءة •

٤ — وأن جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما اقترح الحكمان تطليقهما دون بدل •

مادة (١١) :

على الحكمين ان يرفعا تقريرهما الى المحكمة مشتملا على الاسباب التي بنى عليها ، فان لم يتفقا بعثتهما مع ثالث له خبرة بالحل وقدرة على الاصلاح وحلفته اليمين المبينة في المادة (٨) •

وإذا اختلفوا أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الاثبات ، وأن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها لينتقالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بائنة واسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها والزامها بالتعويض المناسب ان كان لذلك كله مقتضى •

مادة (١٦) :

تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسرا أو عسرا على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجتها الضرورية •

وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفير شروطه أن يفرض للزوجة ولصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من

تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً الى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

وللزواج أن يجرى المقاصة بين ما أداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائياً ، بحيث لا يقل ما يتقبضه الزوجة وصغارها عن القدر الذى يفي بحاجتهم الضرورية .

مادة (٢٠) :

ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتى عشرة سنة ، ويجوز للقاضى بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة دون أجر حضانة اذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك .

ولكل من الابوين الحق فى رؤية الصغير أو الصغيرة وللإجداد مثل ذلك عند عدم وجود الابوين .

واذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً ، نظمها القاضى على أن تتم فى مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسها .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ، ولكن اذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضى فأن تكرر منه ذلك جاز للقاضى بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً الى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقدرها .

ويثبت الحق فى الحضانة للام ثم للمحارم من النساء ، مقدماً فيه من يدلى بالام على من يدلى بالاب ، ومعتبراً فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالى :

الام ، فأم الام وأن علت ، فأم الاب وان علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لام ، فالأخوات لاب ، فبنت الاخت الشقيقة ، فبنت الاخت لام ، فالخالات بالترتيب المتقدم فى الأخوات ، فبنت

الاخت لاب ، فبنات الاخ بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ،
فخالات الام بالترتيب المذكور ، فخالات الاب بالترتيب المذكور ، فعمات
الام بالترتيب المذكور ، فعمات الاب بالترتيب المذكور .

فاذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أو لم يكن منهن أهل
للحضانة ، أو انقضت مدة حضانة النساء ، أنتقل الحق في الحضانة
الى العصابات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الارث ، مع
مراعاة تقديم الجد الصحيح على الاخوة .

فاذا لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق في الحضانة الى محارم
الصغير من الرجال غير العصابات على الترتيب الآتي :

الجد لام ، ثم الاخ لام ، ثم ابن الاخ لام ، ثم العم ، ثم الخال
الشقيق ، فالخال لاب ، فالخال لام .

(المادة الرابعة)

على المحاكم الجزئية أن تحيل دون رسوم ومن تلقاء نفسها
ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية
بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الاحالة اليه مع
تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت اليها
الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها ،
وتبقى خاضعة لأحكام النصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

(المادة الخامسة)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة)

على وزير العدل أن يصدر القرار اللازم لتنفيذ هذا القانون خلال شهرين من تاريخ صدوره •

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وذلك عدا حكم المادة (٢٣ مكررا) فيسرى حكمها من اليوم التالي لتاريخ نشره •

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •
صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولية سنة ١٩٨٥) •

(حسنى مبارك)

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية

(١٢ يوليو سنة ١٩٢٠)

بعد الديباجة •

رسمنا بما هو آت

الباب الأول

في النفقة

القسم الأول

في النفقة والعدة

مادة ١ — تجب النفقة للزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكما موسرة كانت أو مختلفة معه في الدين •

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة •

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به العرف •

ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها بدون حق أو اضطرت الى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج •

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية — بدون إذن زوجها — في الأحوال التي يباح فيها بحكم الشرع أو يجرى بها العرف أو عند الضرورة ، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة الحق أو مناف لمصلحة الأسرة ويطلب منها الزوج الامتناع عنه •

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الانفاق مع وجوبه ولا تسقط الا بالأداء الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها الا فيما يزيد على مايفى بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ويتقدم في مرتبته على ديوان النفقة الأخرى .

(مستبدلة بمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) .

مادة ٢ — المصلحة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في السابقة من تاريخ الطلاق .

مادة ٣ — ملغاة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (١٠/٣/١٩٢٩) .

القسم الثاني

في العجز عن النفقة

مادة ٤ — اذا أمتنع الزوج عن الانفاق على زوجته فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الانفاق طلق عليه القاضي في الحال وان ادعى العجز فان لم يثبت طلق عليه حالا وان أثبتته أمهله مدة لا تزيد على شهر فان لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

مادة ٥ — اذا كان الزوج غائباً غيبة قريية فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وان لم يكن له مال ظاهر أعذر عليه

القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته عن نفسها أو لم يحضر للانفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فان كان بعيد الغيبة لايسهل الوصول اليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .
وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

مادة ٦ — تطليق القاضي لعزم الانفاق يقع رجعيا وللزوج أن يراجع زوجته اذا أثبت يساره واستعد للانفاق في أثناء العدة فان لم يثبت يساره ولم يستعد للانفاق لم تصح الرجعة .

الباب الثاني

في المفقود

مادة ٧ — ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (١٠/٣/١٩٢٩) .

مادة ٨ — اذا جاء المفقود أو لم يجيء وتبين أنه حي فزوجته له مالم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول فان تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني مالم يكن عقده في عدة وفاة الأول .

الباب الثالث

في التفريق بالعيب

مادة ٩ — للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيبا مستحكما لايمكن البرء منه أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل .

ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجزام والبرص سواء

كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فان تزوجته عالة بالعيب أو حدث بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق •

مادة ١٠ — الفرقة بالعيب طلاق بائن •

مادة ١١ — يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها •

الباب الرابع

في أحكام متفرقة

مادة ١٢ — ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (١٠/٣/١٩٢٩) •

مادة ١٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

مرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ (١)
مشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والاجراءات المتعلقة بها

بعد الاطلاع على أمرن رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها
الصادر الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو
سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس
الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات
المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة سنة
١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها المرفقة بهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد
خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(١) صدر المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ في ١٣/٥/١٩٣١ .

الكتاب الأول
في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول
في ترتيب المحاكم الشرعية
مادة (١)

ملغاة (١) ..

الباب الثاني
تشكيل المحاكم الشرعية

مادة (٢)

ملغاة (٢) ..

مادة (٣)

ملغاة (٣) ..

الباب الثالث
في تحديد نوائر اختصاص المحاكم الشرعية

مادة (٤)

ملغاة (٤) ..

الكتاب الثانى

فى اختصاص المحاكم الشرعية

الباب الاول

فى اختصاص المحاكم الجزئية

مادة ٥ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائى فى المنازعات فى المواد الآتية :

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها اذا لم يزد ما يطلب الحكم به فى كل نوع على مائة قرش فى الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك أن كان الطلب غير معين ، وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب به للزوجة أو للصغير على ثلثمائة قرش فى الشهر .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى اذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفى قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك أن كان الطلب غير معين .

المهر والجهاز اذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفى قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعا التوكيل فيه فيما ذكر أحد الخصمين .

وذلك كله اذا لم يكن هناك نزاع فى سبب الحق المدعى به .

مادة ٦ — تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى المواد الآتية :

حق الحضانة والحفظ .

• انتقال الحاضنة بالصغير الى بلد آخر •

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها اذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك •

الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير اذا كان مجموع الزائد والاصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات •

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى اذا زاد مجموع ما يطلب أو حكم به ألفى قرش •

• النفقات بين الاقارب •

المهر والجهاز اذا زاد المستحق للطالب على ألفى قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش •

دعوى الارث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش •

• دعوى النسب في غير الوقف (١) •

• الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق •

• الطلاق والخلع والمباراة (٢) •

• الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية (٣) •

• التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين •

تكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف •

(١ و ٢ و ٣) هذه الفقرات معدلة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ واصبحت من اختصاص المحكمة الابتدائية ، منشور بعدد الوقائع المصرية — عدد رقم ٣ مكرر صادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ •

مادة ٧ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والعريش والقصر والواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة الآتية . ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن الا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

الباب الثاني

في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

مادة ٨ — تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقا للمادة السادسة ويكون قرارها في تصرفات الأوقاف نهائيا فيما يأتي :

(أ.) الاذن بالخصومة .

(ب) طلب الاستدانة اذا كان المبلغ المطلوب استدائنه لا يزيد على مائتى جنيه مصرى .

(ج) طلبات الاستدانة وبيع العقار الموقوف لسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير المعالم اذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

ويكون قرارها ابتدائيا قابلا للاستئناف فيما عدا ذلك .

تقدر قيمة الأعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة في المواد

٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

الباب الثالث

في اختصاص المحكمة العليا

مادة ٩ — تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل في قضايا الاستئناف التي ترفع اليها في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

الباب الرابع

في الاستئناف

مادة ١٠ — يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابقة .

ويجوز الاستئناف في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

الكتاب الثالث

في انتخاب القضاة الشرعيين
وتعيينهم وندبهم وتأديبهم

الباب الأول

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

مادتان (١١ — ١٢) (١)

الباب الثاني

في ندب القضاة الشرعيين

مادتان (١٣ — ١٤) (٢)

الباب الثالث

احكام عامة

المواد من (١٥ — ١٩) (٣)

الباب الرابع

في اختصاص المحاكم بالنسبة

لحل الاقامة ومحل العقار

مادة ٢٠ — محل الاقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما عادة فيه .

مادة ٢١ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التي في دائرتها محل اقامة

(١) و ٢ و ٣ هذه المواد ملغاة بالتعاون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

المدعى عليه فان لم يكن له محل اقامة كالرحل رفعت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها اقامة المدعى .

مادة ٢٢ — اذا لم يكن للمدعى عليه محل اقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان فان لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان .

مادة ٢٣ — اذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكما على الباقي فللمدعى الخيار فى رفع الدعوى أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل اقامة أحدهم ، فان لم يكن لواحد منهم محل اقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت اعلانها فان لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضا فأمام محكمة المدعى كذلك .

مادة ٢٤ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل اقامة المدعى أو المدعى عليه اذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة فى المواد الآتية :

الحضانة .

انتقال الحاضنة بالصغير الى بلد آخر .

أجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجرة المسكن .

المهر .

الجهاز .

التوكيل فى أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

مادة ٢٥ — ترفع الدعاوى فى مواد اثبات الوراثة والايصاء

والوصية أمام المحكمة التى فى دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها

الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ — ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ — التصرف في الاوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من خصائص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل تبطن الناظر .

مادة ٢٨ — الاذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاء الجزئيين في دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لا ولى له من الأيتام وغيرهم .

المواد من (٢٩) الى (٣١) (١)

الكتاب الرابع

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

والمرافعات والادلة والاحكام

وطبىق الطعن فيها

الباب الاول

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات .

(١) هذه المواد ملغاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

الفصل الأول

في الاعلانات على وجه العموم

المواد من (٣٢ الى ٤٧) (١)

الفصل الثاني

في اعلانات الدعاوى

المواد من (٤٨ الى ٥١) (٢)

مادة (٥٢)

ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية ،
وسنة أيام في القضايا الكلية وفي القضايا المستأنفة ، وذلك غير يوم
تسليم الصورة ويوم الحضور .
ويجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضي الجزئي
أو رئيس المحكمة .

المواد من (٥٣ الى ٥٧) (٣)

الفصل الثالث

في قيد الدعوى

المواد من (٥٨ الى ٦٢) (٤)

الفصل الرابع

ايداع المستندات واطلاع عليها

المواد من (٦٣ الى ٧٠) (٥)

الباب الثاني

في المرافعات

الفصل الأول — في الجلسات

المواد من (٧١ الى ٧٣) (٦)

الفصل الثاني — في حضور الخصوم أو وكلائهم

المواد من (٧٤ الى ٨١) (٧)

الفصل الثالث — في سماع الدعوى

المواد من (٨٢ الى ٩٧) (١)

مادة ٩٨ — لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية أو الايحاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الاقرار بواحد منها وكذلك الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو الموروث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة واحدى عشرة الافرنكية الا اذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة واحدى عشرة الافرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث الا اذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعا بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر .

مادة ٩٩ — (٢) — لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الاقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ افرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيره الا اذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة .

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة واحدى عشرة الافرنكية

(١) هذه المواد ملغاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) المادة ٩٩ معدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ .

الا اذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها. بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك .

ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ .

ولا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت بين الزوجية تقل عن ست عشرة سنة هجرية أو كانت سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية الا بأمر منا .

ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت نهايتها تاريخ رفع الدعوى ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق .

الفصل الرابع — في رفع الدعوى قبل الجواب عنها
المواد من (١٠٠ الى ١٠٤) (١)

الفصل الخامس — في الجواب عن الدعوى
المواد من (١٠٥ الى ١١٢) (٢)

الفصل السادس — في دخول خصم ثالث في الدعوى
المادتان (١١٣) ، (١١٤) (٣)

الفصل السابع — في استجواب الخصوم أنفسهم
المواد من (١١٥) الى (١٢٢) (٤)

الباب الثالث

في الأمانة

مادة (١٢٣) (٥)

الفصل الأول — في الاقرار

المواد من (١٢٤) (١٢٩) (١)

الفصل الثاني — في الألة الخطية

المواد من (١٢٤) (١٢٩) (٢)

مادة ١٣٧ — يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذ وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين في المادة ٢٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية .
وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر .

ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا اذا كان هو أو ملخصه مسجلا بسجل احكمة التي بدائرتها العقار الموقوف طبقا لأحكام المادة ٣٧٣ من هذه اللائحة .

مادة (١٣٨) (٣)

الفصل الثالث

في الطعن في الخطوط والأوراق

مادة (١٣٩) (٤)

الفرع الأول — في انكار الختم أو الامضاء

المواد من (١٤٠) الى (١٥٣) (٥)

الفرع الثاني — في دعوى التزوير

المواد من (١٥٤) الى (١٧١) (٦)

المواد من (١٧٢) الى (١٧٨) (٧)

مادة ١٧٩ — تكفى شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشيء مما ذكر .

مادة (١٨٠) (١)

مادة ١٨١ — تكفى الشهادة بالايضاء أو الوصية وان لم يصرح
بأسرار الوصى الى الوفاة .

المواد من (١٨٢) الى (١٩٣) (٢)

الفصل الخامس

في العجز عن الاثبات

المواد من (١٩٤) الى (١٩٦) (٣)

الفصل السادس

المواد (١٩٧) الى (٢٠٦) (٢)

الفصل السابع

في انتقال المحكمة لحل النزاع

المواد من (٢٠٧) الى (٢١٠) (٤)

الفصل الثامن

اهل الخبرة

المواد من (٢١١) الى (٢٤١) (٥)

الفصل التاسع

في انقطاع المرافعة

وفي التنازل عن الدعوى

المواد من (٢٤٢) الى (٢٤٨) (٦)

الفصل العاشر

في رد القضية عن الحكم

المواد من (٢٤٩) الى (٢٧٢) (٧)

الباب الرابع

في الأحكام

الفصل الأول — قواعد عمومية

المواد (٢٧٣) الى (٢٧٩) (٨)

مادة ٢٨٠ — تصدر الأحكام طبقا للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد .

مادة ٢٨١ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وإذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

مادة ٢٨٢ — تقبل المعارضه في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

الفصل الثانى

في الأحكام الغيابية

مادة ٢٨٣ — اذا لم يحضر المدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد اعلانه في الميعاد الذى حدد له ، تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم في غيبته بدون اعذار ولا نصب وكيل .

مادة ٢٨٤ — لا يصبح التمسك بالحكم أو القرار الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التى صدر فيها .

الفصل الثالث

في الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك

مادة ٢٨٥ — الأحكام الحضورية هى التى تصدر في غير الأحوال المبينة في الفصل السابق .

مادة ٢٨٦ — اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى

بالانكار وثباتها بالطرق الشرعية ، حكم عليه في غيبته بدون اعلان
ويعتبر الحكم صادرا في مواجهة الخصوم •

وكذلك اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار •

مادة ٢٨٧ — اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم
وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت من
حضر وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان الحكم الى
الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف أحد فالحكم
الذي يصدر في الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه •

مادة ٢٨٨ — اذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم
لا تشطب المحكمة القضية الا ما يقتضيه الحكم الشرعى فيها •

الباب الخامس

في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٨٩ — طرق الطعن في الأحكام هي المعارضة والاستئناف
والتماس اعادة النظر وطلب التفسير •

الفصل الأول

في المعارضة في الأحكام الغيابية

مادة ٢٩٠ — تقبل المعارضة في كل حكم صادر في الغيبة ما عدا
الأحكام المعتبرة صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة
فانها لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف •

وكذا تقبل المعارضة في كل قرار صادر في الغيبة بعزل ناظر
الوقف •

مادة ٢٩١ — تقبل المعارضة الى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم
عليه بتنفيذ الحكم •

مادة ٢٩٢ — يعتبر المحكوم عليه عالما بالتنفيذ بمجرد اعلان صورة الحكم التنفيذية اليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ — مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان الصورة التنفيذية .

مادة ٢٩٤ — لا تقبل المعارضة الا من الخصم الغائب أو وكيله .

مادة ٢٩٥ — تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الاعلان المذكور على البيانات المقررة بالاعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لمقدم المعارضة والأوجه التي يستند عليها فيها .

ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقفه الا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة للتنفيذ فيها ويرد الاوراق الى المحكمة فوراً .

وعلى كاتب المحكمة أن يقيدها في الدفتر المختص بقييد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويعلن الخصوم بذلك .

مادة ٢٩٦ — تقدم المعارضة في الأحكام الغيابية للمحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٢٩٧ — يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا في الأحوال الآتية :

(أولاً) اذا كان الحكم صادرا بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى أمه .

(ثانياً) اذا كان مأمورا بالإنفاذ المؤقت في الحكم في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

- مادة ٢٩٨ — يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .
- مادة ٢٩٩ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا ممانعة .
- مادة ٣٠٠ — ترفض المعارضة اذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها .
- مادة ٣٠١ — تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بغية المدعى عليه .
- مادة ٣٠٢ — اذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كان لم تكن ولم يبق له الا الاستئناف في ميعاده .
- مادة ٣٠٣ — الحكم الذي يصدر في الغية بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا ولكن يجوز استئنافه .

الفصل الثاني

في الاستئناف

- مادة ٣٠٤ — يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بندن صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .
- مادة ٣٠٥ — يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الاحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاد المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف اذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات .
- ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو عدمه . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق الا مع استئناف

مادة ٣٠٦ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يتبرتب عليه استئناف جميع الاحكام والقرارات التي سبق صدورها في اثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها •

مادة ٣٠٧ — ميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوما كذلك •

مادة ٣٠٨ — يبتدىء ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورها •

ويبتدىء ميعاد استئناف الاحكام المعتبرة كذلك من يوم اعلانها •

ويبتدىء ميعاد استئناف الاحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة •

ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها •

ويبتدىء ميعاد استئناف الاحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة من يوم اعلانها ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم •

مادة ٣٠٩ — اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف •

مادة ٣١٠ — يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور •

مادة ٣١١ — تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف •

مادة ٣١٢ — اذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة الى محكمة الاستئناف •

أما إذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه ان يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ — على كاتب محكمة الاستئناف في الحالتين ان يقيّد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا متى ورد له أصله الاّعلان ثم يقدمها للجلسة المخلدة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكمله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة الى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ — اذا لم يقيّد المستأنف الدعوى في ستة أيام ان كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام ان كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه ان كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل القيد أما بتقديم أصل الاّعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى .

مادة ٣١٥ — يقرّب على الاستئناف ايقاف التنفيذ الا في الاحوال الآتية :

(أولا) اذا كان الحكم صادرا بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى أمه .

(ثانيا) اذا كان مأمورا بالنفاذ المؤقت في الحكم وذلك في الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٣١٦ — يحضر الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعيا .

مادة ٣١٧ — يعيد الاستئناف الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه

الاستئناف على أساس الدفوع والادلة المقدمة الى محكمة أول درجة وعلى أى دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقا للمادة ٣٢١ •

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقا للمنهج الشرعى أما بتأييد الحكم المستأنف أو بالغائه أو بتعديله •

مادة ٣١٨ — تفصل المحكمة الاستئنافية في استئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال وبدون انتظار الفصل في الموضوع •

مادة ٣١٩ — اذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائى واجب التنفيذ الا اذا كان ميعاد الاستئناف باقيا •

مادة ٣٢٠ — يرفض الاستئناف اذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه •

مادة ٣٢١ — لا يجوز للخصوم ان يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الاصلية الا بطريق الدفع للدعوى الاصلية • ويجوز لهم ان يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعاوى أو نفيها •

مادة ٣٢٢ — جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسنن فيها أمام المحاكم الابتدائية تتبع في الدعاوى المستأنفة وكذلك جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات •

مادة ٣٢٣ — اذا قررت محكمة الاستئناف الغاء حكم صادر في الاختصاص أو احواله الدعوى الى محكمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل في مونسوعها لا ترددها الى محكمة أول درجة بل تفصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعى •

ويستثنى من حكم هذه المادة أحكام الاختصاص أو الاحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التي يكون حكمها فيها انتهايا ففي هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية الى المحكمة المختصة •

مادة ٣٢٤ — اذ استؤنف في اثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الاحكام والقرارات التي يجوز استئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة الاولى من المادة السابقة •

مادة ٣٢٥ — المعارضة في الاحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم تقديمها في ظرف الايام العشرة التالية لاعلان تلك الاحكام والانسقط الحق فيها •

مادة ٣٢٦ — رفع المعارضة المذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والاوزاع المقررة لرفع الدعاوى •

مادة ٣٢٧ — يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الاوقاف الصادرة من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوما بالآكثر من يوم صدور التصرف •

ويجوز لوزير الاوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الاوقاف الخيرية في الميعاد المذكور ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا ويتربط على الاستئناف ايقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الا في اقامة الناظر أو ضم ناظر أو افراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الاوراق •

ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفي ما تراه لازما من الاجراءات •

ولمحكمة الاستئناف أن تلغى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم ناظرا عند الغائها التصرف باقامة الناظر •

مادة (٣٢٨) (١)

الفصل الثالث

في التماس اعادة النظر

المواد من (٣٢٩) الى (٣٣٥) (٢)

الفصل الرابع

في طلب تصحيح

الحكم أو تفسيره

المواد من (٣٣٦) الى (٣٤٠) (٣)

الفصل الخامس

في الطعن في الاحكام

ممن تتعدى اليه

المادتان (٣٤١) الى (٣٤٢) (٤)

الكتاب الخامس

في تنفيذ الاحكام

الباب الاول

قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ — لا يجوز تنفيذ حكم الا اذا كان مشمولا من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

يجب على الجهة التي يباط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقا لنصوص اللائحة .

مادة ٣٤٤ — لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مأمورا به من الحكم أو منصوصا عليه في هذه اللائحة .

مادة ٣٤٥ — تنفيذ الحكم بالطاعة وجفظ الولد عند محرمة التفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالاحوال الشخصية يكون قهرا ولو أدى الى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذى يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ — يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة ما دامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٣٤٧ — اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

مادة (٣٤٨) (١)

مادة ٣٤٩ — يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه وزارة الحقانية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٣٥٠ — اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع الأمر لوزارة الحقانية .

الباب الثاني

في الاشكال في التنفيذ

المادتان (٣٥١) و (٣٥٢) (٢)

الباب الثالث

في التنفيذ المؤقت

مادة ٣٥٣ — التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو السكن أو تسليم الصغير لأمه .

مادة ٣٥٤ — في حالتي الحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر اليه . يجب اقامة ناظر أو ضم ناظر آخر الى أن يفصل في الخصومة نهائيا ويتقرر الناظر بالطريق الشرعي .

(١) المادة ٣٤٨ ملغاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — الجريدة الرسمية عدد رقم ٣ مكرر الصادر في ١٩٥٥/٩/٢٤ .

(٢) هاتان المادتان الغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — الجريدة الرسمية عدد ٣ مكرر الصادر في ١٩٥٥/٩/٢٤ .

الكتاب السادس
في تحقيق الوفاة والوراثة
وفي الاثباتات والتسجيل

الباب الأول
في تحقيق الوفاة والوراثة

مادة ٣٥٥ (١) — تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادة ٢٥ .

مادة ٣٥٦ (٢) — على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ان تحققت شروطها المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ان يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامة المتوفى ووقتها وأسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة ان وجدوا ومحل اقامتهم ومحل أموال التركة .

المادتان (٣٥٧) و (٣٥٨) (٣)

مادة ٣٥٩ (٤) — على الطالب أن يعلن الورثة والموصى لهم وصية واجبة للخضوع أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك . ويحقق القاضي الطلب بشهادة من يثق به وله أن يضيف اليها التحريات الادارية حسبما يراه .

واذا أنكر احد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ورأى القاضي ان الانكار غير جدى وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

(١ و ٢) هاتان المادتان معدلتان بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ —
الوقائع المصرية عدد رقم ٥٦ الصادر في ١٩٥٠/٦/٥ .

(٣) المادتان ٣٥٧ و ٣٥٨ الغيتا بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) المادة ٣٥٩ معدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٣٦٠ — اذا كان بين الورثة والموصى اليهم وصية واجبة ،
قاصر أو محجور عليه أو غائب ، قام وليه أو قيمه أو وكيله مقامه •

مادة ٣٦١ — يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ان
وجدت على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثة والوصية
الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى على حذف هذا
التحقيق •

المواد من (٣٦٢) الى (٣٧٣) (٣) ملغاة

مادة ٣٧٤ — على المحكمة التى أصدرت الاشهاد أن تخطر وزارة
الاعواقف فى الحالة التى لا يكون العقار الصادر به الا شهادة حجة شرعية
بملكيتها •

احكام عامة

مادة ٣٧٥ — القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها
خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى لهم
فى عدم اقامتها الا فى الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد
ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار
للحق فى تلك المدة •

مادة ٣٧٦ — أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء
تكون قاصرة على افتاء المحاكم الاهلية والحكومة والافراد فى غير
القضايا المتطورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفتوى
أيا كانت •

مادة ٣٧٧ — لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو
قضاتها الى جهة من جهات الادارة الا اذا رخصت وزارة الحقانية
بذلك •

مادة ٣٧٨ — يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية في شهر أكتوبر من كل سنة لتوزيع الاعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل الى وزير الحقانية للتصديق عليه .

مادة ٣٧٩ — تراعى أحكام القانون وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالاعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

مادة ٣٨٠ — أعمال التفتيش في المحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية بقرار من وزير الحقانية .

مادة ٣٨١ — يضع وزير الحقانية لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم ويتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع ببيان الاجراءات والضوابط التي تجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .

وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم .

المشاهدة

خاتمة البحث

بعد تلك المعالجة التفصيلية لموضوع الزواج العرفي يحق لنا في نهاية البحث أن نوضح بإيجاز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد . ولا شك أن الزواج العرفي في النهاية يجب أن نفرق فيه من ناحيتين الأولى هي الناحية الشرعية والثانية هي الناحية القانونية .

فمن الناحية الشرعية فإن الزواج العرفي صحيح تماما طالما توافرت له الشروط اللازمة للعقد وهي شروط الصحة والنفاد وال لزوم وشروط الانعقاد وخاصة بتوافر الشهود على العقد والأهم هو توافر نية الزواج أى نية الاستقرار والمعيشة .

أما من الناحية القانونية فإن عقد الزواج العرفي - سواء كان مكتوبا أو شفاهة - لا يرتب نفس الآثار المترتبة على عقد الزواج الموثق ، وأن التوثيق شرط لسماع دعوى الزوجية في حالة واحدة فقط هي حالة الإنكار أما في حالة الاعتراف به أو الإقرار به فإن الدعوى تسمع اعمالا لصريح نص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

ولقد توصلنا من هذا البحث الى أن القيود على الزواج الموثق تجعل الشباب يهرب منه الى الزواج العرفي كما أنه لا يصح أن توجد بعد ذلك قيودا على الزواج العرفي والا هرب الأفراد الى علاقات غير مشروعة .

أما من لم يستطع الزواج فعليه بالصوم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف وأيضا عليه بغض البصر عن المحرمات والابتعاد عن المثيرات الجنسية وملء الفراغ بما ينفع واختيار الرفقة الصالحة مع الأخذ بالتعاليم الطبية واستشعار خوف الله بالسر والعلانية وذلك مصداقا لقوله تعالى : « وليستغفف

الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله » أما كل من حلل
لنفسه ما هو محرم شرعا أمثال أولئك الذين عقدوا زيجات عرفية على
خلاف الشرع والقانون معتقدين أنهم قد تزوجوا شرعيا فان عليهم
اللجوء الى باب الرحمن للتوبة الصادقة لغفران ذنوبهم مصداقا
لقوله تعالى : « قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من
رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم » وليس
على الجميع بعد ذلك سوى تقوى الله سبحانه وتعالى لأنها هي
طريق الخلاص وطريق السعادة وصدق سبحانه وتعالى حيث
يقول : « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث
لا يحتسب » .

صدق الله العظيم

فهرس الكتاب

المضفة	الموضوع
٥	المقدمة
١١	فصل تمهيدى العوامل انتشار الزواج العرفى
١١	كيفية الحد من انتشار الزواج العرفى
٦٣	الباب الأول : تعريف الزواج العرفى وشروطه وآثاره
١٥	الفصل الأول : تعريف الزواج
١٦	الفصل الثانى : شروط انعقاد الزواج العرفى
١٨	الفصل الثالث : شروط صحة الزواج العرفى
٢٣	الفصل الرابع : آثار الزواج العرفى
٢٥	الباب الثانى : نـاـثبات الزواج العرفى
٢٧	تمهيد
٢٨	المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
٣١	الحالة الوحيدة لعدم سماع الدعوى (الإنكار)
٣٢	نطاق المنع من السماع
٣٢	الدعاوى التى لا يشملها المنع
٣٣	التعارض المزعوم بين لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون التوثيق
٣٤	الجزاء على عدم توافر شروط التوثيق
٣٩	هل الزواج العرفى الثانى يعتبر ضررا يبيح التطليق ؟
٤٠	مشكلة الطلاق فى الزواج العرفى
٤٠	الصلح فى مسائل الأحوال الشخصية
٤٢	الاقرار بالزوجة
٤٥	الأحكام والفتاوى

الموضوع	الصفحة
حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية	٤٧
مبدأ : الزواج العرفي شرعا وقانونا	٥١
الدخول في العقد الفاسد	٥٣
صحة الزواج العرفي متى استوفى شروطه وأركانه	٥٥
الزواج بغير شهود فاسد	٥٧
الزواج يثبت بالأقرار	٦٠
المهر يثبت للزواج العرفي المستوفى للشروط	٦١
الاعتد العرفي غير معترف به عند التنازع أمام القضاء	٦٣
صيغة عقد الزواج العرفي	٦٥
القواعد المعمول بها في مصر بشأن إبرام عقود الزواج	٦٦
حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ١٤ أحوال شخصية	٧١
الاختصاص بدعوى اثبات العلاقة الزوجية	٧٣
الباب الثالث : اثبات النسب في الزواج العرفي	٧٥
مشكلة اثبات النسب	٧٧
أحكام النقض في النسب	٧٨
الباب الرابع : بعض أنواع من الزواج	٩٧
الفصل الأول : زواج النجاسة	٩٩
الفصل الثاني : زواج المحلل	١٠٥
الفصل الثالث : الزواج المؤقت وزواج المتعة	١١١
ملحق بقوانين الأحوال الشخصية	١١٧

الموضوع	الصفحة
— المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية	١١٩
— القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية	١٣١
— القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن بعض أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية	١٤١
— المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها	١٤٥
— خاتمة البحث	١٧٥
— فهرس الكتاب	١٧٧

تنويه

لزم التنويه الى بعض الأخطاء المطبعية ومنها ما ذكر بالصحيفة الخامسة من أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والصحيح هو القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وكلمة الحسناء جاءت بالصحيفة الثامنة وصيغتها الحناء وما دون ذلك نتركه لفطنة القارئ العزيز .

وللزملاء في حالة أي استفسار أو إيضاح بضدد موضوع هذا الكتاب يتم الاتصال بالمؤلف بتليفون رقم ٨٥٠٦٦٧ .


للمؤلف

- ١ — تشريعات البلدية سنة ١٩٨٣ .
- ٢ — شرح احكام المباني في التشريع المصرى سنة ١٩٨٣ .
- ٣ — التصالح في المباني سنة ١٩٨٤ .
- ٤ — شرح جرائم المحلات سنة ١٩٨٥ .
- ٥ — موسوعة البناء والاسكان في مصر سنة ١٩٨٥ .
خمس اجزاء كاملة مجلدة تجليدا فائرا في خمسة آلاف صفحة .
- ٦ — التصالح في القوانين المصرية سنة ١٩٨٦ .
بالاشتراك مع الاستاذ : عبد المنعم الشربيني رئيس محكمة الجيزة
الابتدائية .
- ٧ — تشريعات الجمارك والنقد الاجنبى سنة ١٩٨٦ .

« تم بحمد الله »

رقم الايداع بدار الكتب ٨٧/٢١٢٥
الدولى ٤ - ٠.٥ - ١٣١ - ١٧٧

طبع بمطبع الدار البيضاء
ابناء الحاج احمد سعد الابيض
١٨ ش مستشفى الدمرداش بالعباسية - القاهرة
ت ٨٢٨٣٥١

 Bibliotheca Alexandrina



0406884